وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

الرقم التسلسلي:..... /2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــة: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم التسيير

التخصص:إدارة أعمال

العنـــــوان:

أثر تطبيق معايير الجودة البيئية إيزو 14000 و إمكانية تدويل المؤسسة الصناعية

دراسة حالة: شركة الإسمنت تبسة

من إعداد الطالبين:

- خليصة نابلـــــي
- عفـــاف بن حـــدة

تحت إشراف الأستاذ:

- طارق فارس

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
صبـــاح براجـــــي	أستاذ محاضر – ب–	رئيســـــــا
طـــارق فـــــــارس	أستاذ محاضر – ب–	مشرفـــا ومقررا
توفيـــــق حنـــاشي	أستاذ مساعد قسم – أ–	عضـــوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

﴿قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم﴾

الآية 32 سورة البقرة

"ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي و ما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

إهـــــداء

الحمد لله حمدا كثيرا،و الصلاة والسلام على سيدنامحمدخيرالأنام

إلى الذي أناردربي و سهر على تعليمي الذي تمنى دائما أن اكون قدوة لغيري إلى من علمني أن الدنيا كفاح..... و أن العلم سلاح لمن لا سلاح له....إلى من أعتبره وساما للحب و العطاء ﴿أبي الغالي﴾

إلى من أوصانا بها الرسول ثلاثا .... و حملتني في بطنها تسعا .... و غمرتني بحبها و دعواتها دائما....حفظها الله و اطال في عمرها....﴿أمي الغالية﴾

إلى أخي الغالي والحنون "علي"

إلى أخواتي الغاليات "سميرة نجوى رجاء دنيا مروى نهى"

إلى زوجي العزيز و أبنائي الأحباء"مياسين أحمد الأمين"

إلى زملائي في العمل في مديريةالضرائب تبسة

اللهم لا تجعلني من المغرورين إذا نجحت ولا من الميؤوسين إذا فشلت.

عفاف

إهـــــداء

لله الحمد و الشكر اللهم صلي و سلم على رسولك محمد

و على آله وسلم تسليما كثيرا

إلى ملاكي في الدنيا،إلى معنى الحب و الحنان و التفاني،إلى بلسم الشفاء إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كانت سر نجاحي،"أمي العزيزة"

ألى كل من كلله الله بالهيبة و الوقار، إلى من علمني السعي دون إنتظار،إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار "أبي الغالي"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة،إلى رياحين حياتي "أخواتي" و"إخواني" و خاصة اختي الصغيرة تسنيم و إلى كل الأهل و الأصدقاء

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

خليصة

كلمـــــة شكـــــر

نتفقد اولا بالحمد و الشكر لله سبحانه و تعالى على توفيقه و نعمته الحمد لله الذي وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع

و في مثل هذه اللحظات يتوقف القلم ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ..... تتعثر الحروف و عبثا أن يحاول تجميعها في سطور سطورا كثيرة تمر في الخيال و لا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات و الصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا .....

فواجب علينا شكرهم ووداعهم و نحن نخطوا خطواتنا الأولى في غمار الحياة

و نخص بالجزيل الشكر و العرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا و على من وقف على المنابر و اعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأستاذ طارق فارس الذي أشرف على هذا العمل .

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
قائمة المحتويات	V-I
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
مقدمة عامة	أ- د
الفصل الأول : أسس نظرية حول الإدارة البيئية ومعايير المواصفة إيزو 14000	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية	03
المطلب الأول : مفهوم نظام الإدارة البيئية	03
أولا : تعريف إدارة البيئة	03
ثانيا : تعريف نظم الإدارة البيئيةة	04
ثالثا : خصائص نظام الإدارة البيئية	05
رابعا : أهمية و اهداف نظام الإدارة البيئية	05
خامسا : دوافع تبني نظم الإدارة البيئية	06
سادسا : أنواع مواصفات نظم الإدارة البيئية	07
المطلب الثاني : قياس الأداء لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية	09
أولا : مفهوم الأداء البيئي و أبعاده	09
ثانيا : أهداف الأداء البيئي	11
ثالثا : تقييم الأداء البيئي	11
رابعا : مؤشرات قياس الأداء البيئي	11
خامسا : محاسبة الأداء البيئي	12
سادسا : أساليب القياس المحاسبي للأداء البيئي	12
المطلب الثالث : متطلبات نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية	13
أولا : المتطلبات العامة	13
ثانيا : السياسة البيئية	13
ثالثا : التخطيط	13
رابعا : التنفيذ و التشغيل	14
خامسا : المراقبة	15

سادسا : مراجعة الإدارة	16
المبحث الثاني : مدخل لمعايير المواصفة ISO 14000	18
المطلب الأول : تعريف نظام الإدارة البيئية ISO 14000	18
أولا : نشأة وتطور نظم الجودة البيئية	18
ثانيا : مفهوم سلسلة ISO 14000	20
المطلب الثاني : سلسلة المواصفة القياسية ISO 14000	20
أولا : عوامل ظهور سلسلة المواصفة القياسية ISO 14000	20
ثانيا : مكونات سلسلة المواصفة القياسية ISO 14000	21
المطلب الثالث : المواصفة القياسية ISO 14000 ودوافع تبنيها في المؤسسة الإقتصادية	22
أولا : فوائد الحصول على المواصفة القياسية ISO 14000 بالنسبة للمؤسسة الصناعية	22
ثانيا : مزايا تطبيق المواصفة ISO 14000	23
المبحث الثالث : متطلبات إنشاء نظام الإدراة البيئية وفق المواصفة ISO 14001 وأدوات تنفيذها	23
المطلب الأول : متطلبات إنشاء نظام الإدراة البيئية وفق المواصفة ISO 14001	24
أولا : السياسة البيئية	24
ثانيا : التخطيط	24
ثالثا : التنفيذ و التشغيل	25
رابعا : المراقبة و التصحيح	25
خامسا : المراجعة الإدارية	26
المطلب الثاني : أدوات تنفيذ نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO 14001	26
أولا : أدوات تنفيذ خاصة بتقييم المشاريع	26
ثانيا : أدوات تنفيذ خاصة بتقييم المنتج	27
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني : تدويل المؤسسة الصناعية بتطبيق النظم البيئية	
تمهيد	31
المبحث الأول : ماهية تدويل المؤسسة الصناعية	32
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التدويل	32
أولا : تعريف التدويل	32
ثانيا : أهمية التدويل	33
ثالثا: أسباب تدويل المؤسسة	34
رابعا : مراحل التدويل	35

المطلب الثاني : دوافع التدويل	**38**
أولا : بالنسبة للمؤسسة	**38**
ثانيا : بالنسبة للأطراف ذات علاقة بالمؤسسة	**39**
المطلب الثالث : مخاطر التدويل	**41**
أولا : الأخطار التجارية	**41**
ثانيا : الأخطار السياسية و القانونية	**41**
ثالثا : أخطار الصرف	**42**
رابعا : الأخطار الثقافية	**43**
المبحث الثاني : متطلبات تدويل المؤسسة الصناعية	**44**
المطلب الأول : العومل المؤثرة في إختيار مدخل الإنتقال	**44**
أولا : مزايا الملكية	**44**
ثانيا : مزايا المكان	**44**
ثالثا : مزايا التدويل	**44**
المطلب الثاني : نماذج التدويل المعتمدة من طرف المؤسسة الصناعية	45
أولا : نموذج أبسالا	45
ثانيا : النماذج ذات الصلة بالإبتكار	46
ثالثا : نموذج الشبكة	46
رابعا : نموذج المؤسسة ذات البداية الدولية	47
المطلب الثالث : الإستراتيجيات الدولية للتدويل في المؤسسات الصناعية	48
أولا : إستراتيجية التصدير	48
ثانيا : إستراتيجية الإستثمار الأجنبي	48
ثالثا : إستراتيجية التحالفات العالمية، الإنتاج و التملك	48
رابعا : إستراتيجية التوطين	49
خامسا : إستراتيجيات آخرى للتدويل	49
المبحث الثالث : آثار تطبيق النظم البيئية للولوج إلى الأسواق الدولية	49
المطلب الأول : علاقة تطبيق النظم البيئية بالقدرة التنافسية للصادرات	50
أولا : توليفة حجم الإنتاج و التكاليف البيئية	50
ثانيا : توليفة الصادرات و التكاليف البيئية	50
المطلب الثاني : علاقة تطبيق النظم البيئية بالنمو الإقتصادي	51
أولا : دراسة كوزنش	52

ثانيا : دراسة الصناعيين	52
المطلب الثالث : علاقة تطبيق النظم البيئية بالإستثمارات	54
أولا : دراسة ليونارد	54
ثانيا : دراسة لوايتس	54
ثالثا : كروس مان	54
رابعا : دراسة البنك الدولي	54
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لإمكانية تدويل مؤسسة إسمنت تبسة	
تمهيد	59
المبحث الأول : تقديم عام لشركة إسمنت تبسة	60
المطلب الأول : التعريف بشركة إسمنت تبسة	60
المطلب الثاني : أهداف الشركة و إمكانياتها	62
أولا : أهداف شركة إسمنت تبسة	62
ثانيا : إمكانيات الشركة	63
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي و تصنيف الوظائف	64
أولا : الهيكل التنظيمي لشركة أسمنت تبسة	65
ثانيا : تصنيف الوظائف	66
المبحث الثاني : : تشخيص واقع الإدارة البيئية ISO 14000 في شركة إسمنت تبسة	67
المطلب الأول : نشاط شركة اسمنت تبسة	67
أولا : صناعة الاسمنت في الشركة	67
ثانيا : المخلفات البيئية لصناعة الإسمنت في الشركة	68
المطلب الثاني : واقع تبني النظام البيئي لشركة اسمنت تبسة	69
أولا : القيام بتعيين مندوب البيئة	69
ثانيا : القيام بحملات التشجير	69
ثالثا : القيام بالاستثمارات البيئية	69
المطلب الثالث : تطبيق نظم الإدارة البيئية ISO 14000 في شركة اسمنت تبسة	70
أولا : وضع السياسة البيئية	70
المبحث الثالث : تحليل دور ايزو 14000 في امكانية تدويل نشاط شركة اسمنت تبسة	71
المطلب الأول : عينة الدراسة و أسلوب تحليل البيانات	71
أولا : منهج وإطار الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، الأساليب الإحصائية للتحليل	71

ثانيا : أدوات جمع المعلومات، تصميم إستمارة الإستبيان و إختبار صدقها	72
المطلب الثاني : تحليل محاور الاستبيان	75
أولا : نتائج التحليل الوصفي للعينة	75
ثانيا : تحليل فقرات محاور الدراسة	78
المطلب الثالث : تحليل نتائج الإستبيان	84
خلاصة الفصل	86
خاتمة عامة	88
قائمة المراجع	93
الملاحق	100

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مكونات المواصفة الدولية ISO 14000 المحدثة لعام 2004	22
02	مساهمات راس مال المؤسسة	60
03	الإمكانيات البشرية للمؤسسة	63
04	مخلفات عملية إنتاج مادة الاسمنت	68
05	نسبة استجابة افراد العينة و عدد الاستبيانات الموزعة و المسترجعة	72
06	توزيع عبارات الاستبيان على محاور الدراسة	73
07	مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و اوزانها	73
08	معايير تحديد الاتجاه	74
09	قيمة معامل الفا كرونباخ لمحاور الإستبانة	74
10	توزيع العينة متغير الجنس	75
11	توزيع العينة متغير العمر	76
12	توزيع العينة متغير المستوى التعليمي	76
13	توزيع العينة متغير الوظيفة	77
14	توزيع العينة متغير سنوات الخبرة	77
15	استجابة افراد مجتمع الدراسة نحو متغير مستقل لنظم الإدارة البيئة	79
16	استجابة افراد مجتمع الدراسة نحو واقع التدويل في المؤسسة	80
17	نتائج التوزيع الطبيعي	81
18	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	82
19	نتائج اختبار الفرضية الفرعية	83

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التحسين المستمر للأداء البيئي	17
02	أبعاد الجودة البيئية	18
03	أدوات نظام الإدارة البيئية ISO 14001	28
04	مراحل إتخاذ قرار التدويل	35
05	مراحل دخول المؤسسة الصناعية في الأسواق الدولية	37
06	المخاطر الأربعة في تدويل المؤسسات	43
07	توليفة حجم الإنتاج و التكاليف البيئية	50
08	منحنى كوزنش البيئي لتركيز التلوث بالنسبة لمتوسط دخل الفرد	52
09	موقع المصنع بالنسبة المواد الاولية	61
10	الهيكل التنظيمي لمؤسسة إسمنت تبسة	65
11	التوزيع البياني للعينة حسب متغير الجنس	75
12	التوزيع البياني للعينة حسب متغير العمر	76
13	التوزيع البياني للعينة حسب المستوى التعليمي	76
14	التوزيع البياني للعينة حسب الوظيفة	77
15	التوزيع البياني للعينة حسب متغير سنوات الخبرة	77

مقدمة

إن الواقع البيئي في العصر الراهن أصبح يتميز بتعدد المشاكل البيئية و تنوعها، فقد أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الإنسان و على الحياة برمتها، وذلك بفعل الأنشطة البشرية المختلفة التي لم تراعي في الكثير من الأحيان الاعتبارات البيئية، ففي ظل الحاجات المتنامية للجنس البشري، فان الاستغلال الفاحش للموارد الطبيعية أصبح سمة النشاط الاقتصادي الراهن، وبذلك أصبحت المشكلات البيئية واحدة من أهم المشكلات الكونية المعاصرة التي اهتم بها العديد من الباحثين في العصر الحديث.

وقد أصبحت قضايا البيئة و الإدارة البيئية تلقى اهتماما متزايد منذ مطلع القرن التاسع عشر، حيث بذلت العديد من الجهود الوطنية و الإقليمية و الدولية التي ركزت على قضايا البيئة والإدارة البيئية، الغرض الرئيسي منها هو الاستغلال الأمثل للموارد و الحفاظ على الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة، والحفاظ على الإنسان باعتباره الغاية و الأداة الرئيسية للتنمية المستدامة، ولما كانت المؤسسات الاقتصادية من أهم المكونات للتنمية مع تأثير أنشطتها المختلفة بشكل مباشر على البيئة بوجه عام، فقد ظهر الاهتمام بوجود أنظمة بيئية تهتم بإدارة البيئة وتوجيه وظبط أنشطة هذه المؤسسات نحو سلوك متناغم مع البيئة، وتعرف هذه النظم اليوم بنظم الإدارة البيئية ISO 14000، فلقد أصبحت حماية البيئة و المحافظة عليها واحدة من أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل المعايير البيئية موقعا متميزا في اتفاقيات دولية و مواثيق الاتحاد الأوروبي، كما أصبح اجتياز هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال قد تمنع الصادرات إلى بعض البلدان وذلك نظرا لعدم امتثالها لإجراءات السلامة البيئية، ومع ذلك فان الكثير من المؤسسات وخاصة في الدول النامية لازالت غير مهتمة بنظم الإدارة البيئية، التي تعد ركيزة أساسية لزيادة كفاءة المؤسسات وزيادة قدراتها التنافسية و تعظيم ربحيتها، من خلال ما تساهم به في القضاء على التلوث وتطوير الأداء البيئي، إضافة إلى تقليل التكلفة و تخفيض معدلات الحوادث فضلا عن زيادة كفاءة العاملين ورفع مستوى أدائهم، كما أن إتباع النظم البيئية يؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة و زيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة و مستهلكين جدد.

نظرا للتطورات الكبيرة التي شهدها السوق الدولي في استخدام المعايير و النظم البيئية مما ترتب على المؤسسات الاقتصادية الراغبة بالتدويل وتوسيع حجم أنشطتها الدولية كضرورة لضمان البقاء والاستمرارية العمل على التوفيق بين أوضاعها والنظم البيئية للحيلولة دون فقدان حصتها في الأسواق الدولية، إذ يعتبر تدويل المؤسسات في ظل النظام التجاري الجديد احد القضايا المهمة التي تحتل مكانة عالية في برامج الحكومات المختلفة لأهميتها و دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وتتأثر مكانة المؤسسة الصناعية بهذه المعايير، فمن الممكن أن تؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية وانحصار فرص وصولها إلى الأسواق الدولية بسبب عدم توفر القدرات المالية و التكنولوجية التي يتطلبها الامتثال للمتطلبات و المعايير البيئية المفروضة في الأسواق الدولية و خاصة الأوروبية، ومن جانب آخر من الممكن أن تؤدي هذه النظم و المعايير إلى تحسين طرق الإنتاج وتحسين الممارسات البيئية في المؤسسة الصناعية وتعميق درجة اندماجها في الأسواق الدولية.

1- إشكالية الدراسة :

فالإشكالية التي نريد معالجتها استنادا على ما سبق عرضه تتجلى فيما يلي :

- **ما هو دور تطبيق نظم الإدارة البيئية في تحقيق عملية تدويل نشاط المؤسسة الصناعية ؟**

وللإحاطة بالخطوط العريضة للسؤال الرئيسي، نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي من خلالها يمكن تشكيل المحاور الأساسية للبحث :

1- ما هو واقع نظم الإدارة البيئية و متطلبات التنفيذ الفعال لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية؟

2- ما هو مفهوم تدويل المؤسسة الصناعية ؟

3- ما هو اثر تطبيق النظم البيئية في المؤسسة الصناعية للولوج إلى الأسواق الدولية ؟

2- فرضيات الدراسة :

لمعالجة إشكالية البحث التي طرحناها، اعتمدنا بعض الفرضيات التي نراها اقرب استجابة للإجابات المحتملة و التي نلخصها فيما يلي :

-**الفرضية الرئيسية :** يتجسد دور تطبيق نظم الإدارة البيئية إيزو 14000 في تحفيز عملية تدويل المؤسسة الصناعية ومنها يمكن اشتقاق الفرضيات الجزئية التالية :

- تعتبر شهادة المطابقة البيئية ISO 14001 أهم مخرجات التطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية.
- اكتساب المؤسسة محل الدراسة لشهادة الإيزو 14000مكنها من المحافظة على بيئتها وصحة موظفيها.
- لم تتمكن المؤسسة محل الدراسة من تحقيق تدويل نشاطها رغم المجهودات المبذولة لذلك.
- يساهم تطبيق النظم البيئية دخول المؤسسة الصناعية في الأسواق الخارجية.

3- أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية موضوع دراستنا المتمثلة في دور نظم الإدارة البيئية في إمكانية تدويل المؤسسة الصناعية في الآتي:

- الاتجاه نحو الاهتمام بالقضايا البيئية من طرف المؤسسات الاقتصادية، وخاصة المشاريع الصناعية لما لها من أثار سلبية مباشرة على البيئة.

- أهمية التسجيل للحصول على شهادة المطابقة الخاصة بالجودة البيئية ISO 14001 باعتبارها تأشيرة مرور من أجل الولوج في الأسواق العالمية .

- عملية تدويل المؤسسات تعتبر أداة فعالة وتحقيق التنمية الاقتصادية و التي تتطلب التعامل معها للمحافظة على وضع تنافسي متكافئ في التجارة الدولية.

– ارتفاع الوعي البيئي بالمضار البيئية أدى إلى فرض العديد من الدول المتقدمة اشتراطات بيئية صارمة أهمها المواصفة البيئية القياسية ISO 14000 لدخول أي منتجات إليها.

إبراز أهمية تطبيق شركة الاسمنت تبسة لبعض جوانب الإدارة البيئية و اثر هذا التطبيق غلى رفع الكفاءة على المدى الطويل.

4- أهداف الدراسة :

هناك مجموعة من الأهداف حول موضوع الدراسة يمكن إيجاز أهمها في ما يلي:

– تقديم إطار نظري يتضمن الجوانب الأساسية لكل من التدويل و نظم الإدارة البيئية ISO 14000؛

– تسليط الضوء على ضرورة تطبيق الاعتبارات الدولية في تحفيز تدويل المؤسسة الصناعية، إذ تتأثر إمكانياتها بهذه النظم و الاعتبارات، فمن الممكن أن تؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية و انحصار فرص وصولها إلى الأسواق الدولية، كما تؤدي هذه النظم إلى تحسين طرق الإنتاج و تحسين صورة المؤسسة أمام الأطراف ذات المصلحة بما يعزز ولوجها في الأسواق الدولية؛

– تطبيق ما تم تحصيله نظريا على ما هو موجود في الميدان و محاولة إسقاط ما أمكن إسقاطه من جوانب هذه الدراسة على ارض الواقع؛

– محاولة معرفة حقيقة التوجه الدولي للمؤسسة الصناعية محل الدراسة و تقييمها، ليتسنى في الأخير التوصل إلى بعض النتائج و التوصيات التي من الممكن أن تساهم في تفعيل عملية تدويل المؤسسة الصناعية.

5- منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية و اختبار مدى صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي وذلك حسب طبيعة البحث .فالمنهج الوصفي تم استخدامه في الجانب النظري من هذه الدراسة لتوضيح المفاهيم الأساسية وبيان أهميتها، كما استخدم المنهج التحليلي لتحليل الوثائق و المعلومات، بالإضافة إلى الاعتماد على منهج دراسة الحالة من الجزء التطبيقي للدراسة و ذلك من اجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع مؤسسة اسمنت – تبسة.

6- هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي :

– **الفصل الأول :** تحت عنوان : أسس نظرية حول نظم الإدارة البيئية و معايير المواصفة إيزو 14000 ، بحيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، كان الأول منها عبارة عن ماهية الإدارة البيئية و الثاني تعلق بمدخل لمعايير المواصفة إيزو 14000، أما الثالث فتعلق بمتطلبات إنشاء نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO 14000.

– **الفصل الثاني:** الذي جاء تحت عنوان : تدويل المؤسسة الصناعية بتطبيق النظم البيئية ، تم التطرق من خلاله إلى ثلاثة مباحث، تمثل الأول في ماهية تدويل المؤسسة ويهتم بالتعرف على مفهوم التدويل

و دوافعه و مخاطره ثم تم التطرق إلى المبحث الثاني لمتطلبات التدويل، وتضمن العوامل و النماذج والاستراتيجيات، وتم ختم الفصل بإبراز أثار تطبيق النظم البيئية للولوج إلى الأسواق الدولية، وفي هذا الصدد لابد من تحليل كل من القدرة التنافسية للصادرات و النمو الاقتصادي و الاستثمارات و علاقتها بالنظم البيئية.

- **الفصل الثالث** : الذي جاء تحت عنوان : دراسة تطبيقية لإمكانية التدويل في شركة الإسمنت – تبسة – ، تم التطرق من خلاله إلى تقديم عام لمؤسسة اسمنت – تبسة ثم تشخيص واقع الإدارة البيئية ISO 14000 فيها وفي الأخير تم تناول تحليل دور إيزو 14000 في تدويل نشاط الشركة محل الدراسة.

7- صعوبات الدراسة :

لكل دراسة صعوبات و عراقيل تواجه الباحث سواء ما تعلق بالجانب النظري أو عند الدراسة الميدانية ويمكن حصرها فيما يلي :

- نقص المراجع التي تعالج موضوع نظم الإدارة البيئية و التدويل مع ندرتها باللغة العربية و هو ما كلفنا جهدا ووقتا كبيرا للترجمة؛
- عدم فهم موضوع الدراسة عند اغلب موظفي المؤسسة محل الدراسة؛
- تحفظ بعض المسؤولين في المؤسسة محل الدراسة في الكشف عن بعض المعلومات التي لها علاقة بالموضوع ومن شانها إثراء هذا البحث و اكتفائهم بتقديم معلومات شاملة؛
- الوضع السياسي الذي مرت به الدولة أثناء فترة الدراسة.

الفصل الأول :

اسس نظرية حول نظم الادارة البيئية و معايير المواصفة ايزو 14000

تمهيد

لقد ظهرت في العالم اليوم عولمة النشاط الإنتاجي و الاقتصادي و الاتفاقيات التي تحكم الأداء البيئي للدولة ومؤسستها، فقد تنتهي باستبعاد إنتاج المؤسسة الملوثة للسوق نتيجة لتشريعات ولوائح تنظيمية تصدر من دولة المؤسسة مما أدى بالمؤسسات الاقتصادية و الصناعية إلى دمج الاعتبارات البيئية ضمن إستراتيجيات أعمالها و أهدافها على المدى الطويل، ويتبلور مستوى اهتمام المؤسسات بالبيئة الطبيعية من خلال السعي لتطبيق هذه المواصفات على المستوى التكنولوجي و مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة ومؤسستها المنتجة وتطبيق نظم الإدارة البيئية سيزيد من القدرات التنافسية .

و في هذا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاثة (03) مباحث و هي:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية؛**
- ✓ **المبحث الثاني: مدخل لمعايير المواصفةISO14000؛**
- ✓ **المبحث الثالث: متطلبات إنشاء نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO14000 وأدوات تنفيذه.**

المبحث الأول: ماهية الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية

يعتبر نظام الإدارة البيئية مجموعة من الأدوات التي تم إعدادها من طرف هيئات متخصصة للشركات أو المؤسسات التي تهدف إلى تحسين إدارة أدائها البيئي ، لهذا تزايد الاهتمام بالإدارة البيئية من طرف المشاريع الاقتصادية و الصناعية والجهات الحكومية ، نظرا لما تحققه من تطوير و تحسين في نظام حماية البيئة ويتمثل هذا الاهتمام في اتجاه الكثير من المشاريع الصناعية بإدراج الاعتبارات البيئية في إستراتيجيات أعمالها و خططها و تطبيق المواصفات البيئية أثناء ممارسة نشاطها ، وهذا من أجل تحقيق مستوى متميز وفعال بما يضمن بقائها في السوق و تنافسها مع المشاريع الأخرى.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم نظام الإدارة البيئية وقياس الآداء لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية ، بالإضافة إلى متطلبات نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية.

المطلب الأول: مفهوم نظام الإدارة البيئية

قبل أن نقوم بتعريف نظام إدارة البيئة، سنقوم بتعريف إدارة البيئة:

أولا: تعريف إدارة البيئة

1- عرفها WILLIAM R.Mongomعلى أنها : «الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية إقليمية أو عالمية و الموضوعة من أجل حماية البيئة ، وهي تتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة و الاستفادة الدائمة من هذه الموارد».[1]

2- عرفهاHenning على أنها: « إدارة النشاطات و السياسات العامة ضمن المشاكل البيئية من أجل حماية الشؤون العامة و الإدارة البيئية كأي إدارة أخرى عملية إنسانية حيث تتفاعل ، و يعمل الأفراد والجماعات من أجل تحقيق مجموعة من القيم و الأهداف التنظيمية المحددة بصورة مسبقة ».[2]

من خلال هذه التعريفات نجد أنها تناولت إدارة البيئة على المستوى الكلي، وسنقوم بتعريف إدارة البيئة على المستوى الجزئي فيما يلي:

- **تعريف غرفة التجارة الدولية:** تكمن وظيفة إدارة البيئة في:« إيجاد وتصميم نوع من الآلية الشاملة التي تتضمن عدم وجود آثار بيئية ضارة لمنتجات المؤسسة وذلك عبر جميع المراحل بدءا بالتخطيط و التصميم ووصولا إلى المنتج التام».[3]

- أما Thomas و آخرون فقد عرفوها بأنها « عبارة عن هيكل المؤسسة و مسؤولياتها وسياستها وممارستها و إجراءاتها و عملياتها و المواد المستخدمة في حماية البيئة و إدارة الأمور البيئية ، ويحدد هذا نظام

Iالطيفة البرني، **دور الادارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007، ص:68.

2 - عبد الصمد نجوى، طلال محمد مفضي بطانية، **الادارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميزالتنافسي**، المؤتمر العلمي الدولي للأداء المتميز.

3- عثمان حسن عثمان، **دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الإقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 7- 8 أفريل ، 2000، ص:05.

●الإدارة البيئية فلسفة المؤسسة اتجاه القضايا البيئية ووضع أهداف للبرامج البيئية و تطوير برامج للأداء البيئي ».[1]

من خلال ما سبق يمكننا اقتراح تعريف للإدارة البيئية بأنها: « جزء من الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتقوم من خلاله المؤسسة بدمج الاعتبارات البيئية في مختلف أنشطتها بغية تحسين أداءها البيئي ».

ثانيا : تعريف نظام الإدارة البيئية

يرتبط مفهوم نظام إدارة البيئة بمفهوم إدارة البيئة و يمكن تعريف هذا النظام من خلال:

1-يعرف نظام الإدارة البيئية بأنه : « أداة و نمط تنظيمي يسمح للمؤسسة بهيكلة إدارتها البيئية وتحسين كفاءتها في المجال البيئي ، و يسمح هذا النظام بتحديد الأولويات و تخطيط برنامج عمل ووضع جميع الوسائل المالية و التقنية و البشرية لتسيير أنشطة المؤسسة بما يخدم البيئة ، كذلك يوفر هذا النظام إمكانية متابعة مستوى تحقيق الأهداف البيئية المسطرة ».[2]

2-تعريف منظمة الإيزو : « هو جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط و المسؤوليات و الممارسات و الإجراءات و العمليات و الموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية و تطبيقها و مراجعتها و الحفاظ عليها ».[3]

3-يقصد كذلك بنظام الإدارة البيئية بأنه : « مجموعة من السياسات و المفاهيم و الإجراءات و الالتزامات و خطط العمل التي من شانها منع حدوث عناصر التلوث البيئي بأنواعه ، و تفهم العاملين بالشركات المختلفة لذلك النظام كلا في اختصاصه ، هذا بالإضافة إلى تطبيق هذه الأساليب و الإجراءات في الواقع العملي و إعداد التقارير الدورية عن نتائج ذلك التطبيق ».[4]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن نظام الإدارة البيئية عبارة عن أداة إدارية مرنة ، تساعد المنظمات على فهم و تقييم وتحسين الجوانب البيئية لأنشطتها و عملياتها و منتجاتها و خدماتها من خلال توفير إطار عمل تكاملي يندمج بسهولة في هيكل الإدارة ، و يهدف إلى وضع منهجية مؤسسية للتعامل السليم للمؤسسة مع البيئة الطبيعية التي تنشط فيها.

1- عثمان حسن عثمان ، **مرجع سابق**، ص:05.

2- Eddy BOURAING et Alii, **Mise en place d'un système de management environnemental**, Fondation, universitaire luxembourgeoise Décembre 2000, P 05.

3- نجم العزاوي، عبد الله النقار ، **إدارة البيئة**، نظم ومتطلبات وتطبيقات لمسيرةإيزو 14000، عمان، الأردن،2010.ص:122.

4 -**http://w.w.w, Pathway, cu.edu.eg**/sut page/.../ Hea- Archapter 2.pdf, 20/ 03/2019.

ثالثا : خصائص نظام الإدارة البيئية

يتميز نظام الإدارة البيئية بخصائص عديدة تقدم للمنظمات أسلوبا تنظيميا في إدارة الالتزامات و التعهدات البيئية بطريقة ثابتة و منظمة و تتمثل في :

-تعيين الأداء البيئي للمنظمة مقابل سياستها البيئية و أهدافها و أغراضها لتحديد مدى الملائمة و الحاجة إلى التحسين؛

-تحديد المستلزمات القانونية و التنظيمية؛

- التشجيع على التخطيط البيئي عبر دورة الحياة الكاملة للمنتج أو الخدمة أو العملية التصنيعية؛

-تحديد المتطلبات القانونية و الجوانب البيئية المرتبطة مع أنشطة أو منتجات أو خدمات المؤسسة؛

-وضع خطوات اتصالات واضحة؛

-إنشاء أعلى مستوى من التزام المنظمة بمنع التلوث؛

-تأسيس إجراءات تحقق مستويات أداء بيئية مستهدفة؛

-تخصيص الموارد ووضع برامج تدريبية لازمة لتحقيق المستوى المطلوب من الأداء البيئي.[1]

رابعا : أهمية و أهداف نظام الإدارة البيئية

1-أهمية نظام الإدارة البيئية: يعتبر نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية ذو أهمية كبيرة لعدة أسباب نذكر منها:

- ترشيد استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية ؛
- تقليل الفاقد و الحد من التلوث؛
- التوافق مع القوانين و التشريعات البيئية؛
- التحسين المستمر؛
- الفائدة الملحقة بمنتجات المنشأة و خدماتها؛
- تحسين قنوات الاتصال بين المنشأة و الجهات الحكومية المتخصصة[2]؛
- تتم متابعة مصادر التلوث و حماية نوعية البيئة في المؤسسة الصناعية من مهام سلطةالإدارة البيئية ؛
- تحقيق الربحية للمؤسسة الصناعية من خلال إجراء دراسات للتحكم في التلوث؛
- زيادة الأرباح؛
- تحسين الوضع البيئي في المؤسسة الصناعية وفي الدولة ككل.

1-**http://w.w.w. Uupan1.org**/intrdoc/groups/puplic/public/documents/…/unpan 024865.pdf, 21/03/2019.

2- قاسم نايف عثمان المحياوي، **إدارة الجودة في الخدمات** : مفاهيم وعمليات و تطبيقات، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن،2006، ص: 285.

2 – أهداف نظام الإدارة البيئية : يكمن الهدف الرئيسي من إتباع نظام الإدارة البيئية في تهيئة المؤسسات للتعامل مع القضايا البيئية و إدارتها ضمن سياسة واضحة مع مراعاة الإجراءات و القوانين البيئية المعروفة وبما يحقق الأهداف التالية :

– مساعدة المؤسسات على وضع الأهداف و السياسات الخاصة بالإدارة البيئية؛

– تشجيع المؤسسات في الحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بالسلامة البيئية؛

– تمكين المؤسسات من التعامل مع القضايا البيئية و عناصرها المختلفة؛

– إرشاد المؤسسات و الشركات بالمتطلبات و كذا القوانين و التشريعات ذات العلاقة بأساليب و سلامة الإدارة البيئية.

خامسا : دوافع تبني نظم الإدارة البيئية

هناك عدة أسباب مهمة تدفع المؤسسات الصناعية و الاقتصادية بإقامة منظومات للإدارة و المراجعة البيئية، لهذا تدمج هذه الإدارة في الظاهرة طواعية لكن الأصل فيها الإجبار و التي تتمثل في:

1– أسباب التبني الطوعي للإدارة البيئية : إن السبب الأساسي من تبني نظام الإدارة البيئية هو تحقيق مقدار من الأرباح التي يمكن أن تتحصل عليها المؤسسة في ظل دمجها للإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي و تتمثل في[1]:

حماية الأنظمة البيئية و استخدام كفؤ للموارد الطبيعية؛

– زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنظمة التي تتمركز فيها المؤسسة و فروعها؛

– تقليل كمية النفايات و بالتالي تقليل المخاطر الناتجة عن الإنبعاثات و الإصدارات الإشعاعية؛

– بدأ الاهتمام الجدّي من المؤسسات لدراسة دورة حياة منتجاتهم و تقييم تأثيراتها البيئية و السعي لجعلها أكثر صداقة للبيئة؛

– السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل؛

– تحسين الأداء في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على الأداء الصناعي البيئي وتدريبهم و إثبات دورهم الكبير في حماية البيئة؛

– خلق الشعور لدى المؤسسات بضرورة إشراك المجتمع والسلطات المحلية الحكومية في النشاطات البيئية التي تتبناها المؤسسات مما يزيد من وعي المجتمع بالبيئة والحفاظ عليها؛

–تحفيز المؤسسات الأخرى على تبني هذه الإدارة؛

– تقليل التكلفة من خلال إعادة تدوير البرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.

1– نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، **مرجع سابق**، ص139.

2- أسباب الضغوط الخارجية لتبني الإدارة البيئية : لا يعتبر التبني الطوعي السبب الوحيد بل مطلب للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة ، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية استجابة لمطالب مجموعة من الجماعات الضاغطة.[1]

2-1- الحكومات : تقوم الحكومة بسن سياسات و قوانين وتشريعات و تطبقها جبريا بهدف تحقيق السياسات البيئية و تضع شروطا للتراخيص تمنحها للمشاريع الصناعية لتخصصها لنظام البيئة ، كما قامت هذه الأخيرة بإسناد هذه المسؤولية إلى هيآت متخصصة لديها القدرة على القيام بالأعمال المتابعة للتأكد من عدم المخالفة لشروط هذه التراخيص و تشريعاتها البيئية ، وأي مخالفة قد تصل إلى حد اعتبارها مسؤولية جنائية.

2-2- المستهلكين : يعتبر المستهلك الطرف الأساسي الممارس للضغوط على المؤسسة فهدف المؤسسة هو تلبية حاجات المستهلك وكسب رضاه ، ومع تنامي الوعي البيئي لدى هذا الأخير أصبح بدوره يبحث عن المنتجات الخضراء أي الصديقة للبيئة ويبتعد عن السلع الملوثة لها ، فعلى المؤسسات دمج الاعتبارات البيئية وتحسين أداءها البيئي وتقديم سلع خضراء و قابلة للتدوير.[2]

2-3- المساهمين و المستثمرين والمقرضين : تعاني المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب هذه الفئات للحصول على معلومات عن الأداء البيئي و الأداء المالي لها ، ونظرا لحاجة هذه الفئات إلى مثل هذه المعلومات نتيجة لقناعتهم بأن الممارسة البيئية السيئة قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات و بالتالي المخاطر مما يؤدي إلى تضاءل الأرباح و يؤدي تطبيق هذا النظام إلى بث الطمأنينة في نفوس المساهمين بخصوص قدرة المؤسسة على المنافسة ، بالإضافة إلى أن تطبيقه يؤدي إلى تحسين الإنتاجية ، فالمستثمرون يعتبرون هذا الإلتزام البيئي كأداة لإدارة سليمة و بالتالي تحقيق الاستقرار.[3]

2-4- المتطلبات التعاقدية : غالبا ما يقوم المشروع بتشجيع المورد على تحقيق أداء بيئي جيد وأن تقوم بإشراكه في عملية التصميم وقد تلزمه أحيانا بتبني المواصفة البيئية **ISO14000** رغم كونها طوعية مثلما تقوم به الشركات العالمية NIKE، حيث تملي مجموعة من الاشتراطات البيئية على مورديها إضافة إلى حماية العمال والظروف العامة لبيئة العمل.[4]

سادسا – أنواع مواصفات نظم الإدارة البيئية :

1 – أحمد عتريس محمد البيومي، **الإدارة البيئية للتقنيات الحديثة في مجال الطباعة**، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2007، ص:140.

2- نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، **مرجع سابق**، ص:140.

3- Olivier Boiral, **Concilier environnement et compétivité**, ou la quête de l'éco efficiences revue française de gestion, Sept/Oct 2005.

4- محمد زرقون بوحفاروا‌ني، **نظام الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التميز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير المؤسسات والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز يومي 26-27 نوفمبر 2007، جامعة 08 ماي 45 ، قالمة، الجزائر.

هناك العديد من المواصفات المحلية التي تصدرها العديد من الدول حيث توفر من خلالها الهيئات نظما للإدارة البيئية، إلا أن هناك ثلاثة نظم أكثر شهرة و عالمية للإدارة البيئية معبرا عنها بثلاثة مواصفات قياسية و نوجز منها:

1- المواصفات البريطانية 7750 :أصدر المعهد البريطاني للمواصفات في عام 1992 نظاما للإدارة البيئية حيث عرف من خلاله المواصفة البريطانية رقم 7750 وبدأ تطبيقها في 200 شركة صناعية في المملكة المتحدة وقد تطبيقها عام 1994 ، وهي مواصفة لازالت معتمدة حتى الآن في المملكة المتحدة وقد شكلت أساسا لتطوير المواصفة الدولية ISO14001 بوصفها مواصفة قياسية عالمية بعد ان تم تبسيط شروط المواصفة البريطانية وتحقيق متطلباتها العملية ضمن المواصفة الدولية ، وتعتبر هذه المواصفة من أشهر المواصفات القياسية التي توفر نظام لإدارة البيئة داخل المنظمة و تقييم كفاءته ، كما تساعد في تحديد السياسات و الأهداف البيئية كما تؤدي إلى توفير دافعا قويا للتحسين المستمر في المجال البيئي.

تعتبر أسس BS7750 مشابهة لـ ISO 9000 من جهة نظام الجودة كما أنها تعتبر موافقة لكل من المواصفات القياسية الأوروبية و المواصفة القياسية ISO 14001.[1]

3-المواصفة الأوروبية EMAS :المواصفة القياسية**Eco Management and Audit**

أي« نظام الإدارة البيئية و التدقيق » ، وهي مواصفة قياسية أوروبية أنشأت في شهر جويلية سنة 1993 من طرف الإتحاد الأوروبي تحت رقم : **1836/93** لتأطير الاتجاه الطوعي للمنظمات نحو الإدارة البيئة وقد تم فتح الانضمام إلى هذه المواصفة في أفريل 1995 وتم تعديل متطلبات هذه المواصفة في السنوات : 2001،2002 و2004 وتتوفر **EMAS** على جميع متطلبات المواصفة القياسية **ISO 14001** بالإضافة إلى مبدأ الشفافية الإجبارية الذي يستلزم :

- التحقق من الأهداف المسطرة ؛
- التحقق من النتائج المحققة.[2]

ويتم الحصول على شهادة **EMAS** بناء على ما يلي :

- تدقيق خارجي للتحقق من احترام خطوات بناء نظام الإدارة البيئية؛
- التحقق من الإعلان البيئي للمنظمة.

حيث يبين الإعلان البيئي وصفا لسياسة البيئة للمنظمة ونظرتها المستقبلية للبيئة، كما يتضمن وصفا لنظام الإدارة البيئية المتواجدة فعليا في المنظمة.[3]

1-British Standard 7750,**http://w.w.w**, quality.co.uk/bs7750,htm, le 21/03/2019, 15 :44.

2-Nicholas P, **Cheremisinoff**. Uotasem B.Haddadin, op, cit, pp : 96-98.

3- Eco Management and Audit Scheme,**http : // ec.europa.eu / environnement / emas lindex – en.htm**, 21/03/2019.

3- المواصفة القياسية ISO 14001 : بعد النجاح الذي حققته المواصفة القياسية ISO 9000 تزايدت الدعوات من طرف الأمم المتحدة ومنظمات أخرى لإصدار المواصفة المتخصصة في إدارة البيئة و استجابة لهذه الدعوات شكلت منظمة **ISO** في اوت عام1991 مجموعة استشارية دولية لتطوير مواصفة دولية للإدارة البيئية مما أدى إلى إنشاء لجنة فنية عرفت بلجنة (**ISO 1TC**،207) تفرعت هذه الأخيرة إلى 06 لجان فرعية هي :

- لجنة التدقيق البيئي وعلاقات التحقيق البيئي؛
- لجنة الملصقات البيئية؛
- لجنة أنظمة الإدارة البيئية؛
- لجنة المصطلحات و التعاريف ؛
- لجنة تقييم دورة الحياة؛
- لجنة تقييم الأداء البيئي.

وعبر العديد من اللقاءات و المشاورات تم الموافقة نهائيا في مارس 1996 على المسودة النهائية للمواصفة القياسية ISO 14000، و في سبتمبر من نفس السنة تم إصدار سلسلة المواصفة القياسية ISO 14000

المطلب الثاني: قياس الأداء لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية

إن كفاءة أداء المؤسسة مرهون بمستوى كفاءة أدائها البيئي أيا كان موقعها في العملية التنموية ، كما تختلف كفاءة العناصر المختلفة في الأداء من فترة لأخرى ، لذا فإن الأمر يقتضي التحسين المستمر في أداءها وفعالية أنظمة قياس و تقييم الأداء البيئي ، لتحديد المستوى الحقيقي لأداء المؤسسة وتوفير مختلف المعلومات على جميع المستويات بغية توجيه قرارات المؤسسة وسياستها.

أولا : مفهوم الأداء البيئي و أبعاده

سنتطرق في هذا الجانب للمفاهيم المختلفة للأداء البيئي مع تحديد مختلف خصائصه و أبعاده المتمثلة في الكفاءة البيئية و الفاعلية البيئية.

1- مفهوم الأداء البيئي : وردت العديد من المفاهيم و التعريفات التي تخص الأداء ومن أهمها :

-حسب **Lorino Ph** : فإن الأداء في المؤسسة يسمح في تحسين العلاقة (القيمة – التكلفة) لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

- أما **Alaim.M** فيرى بأن أداء المؤسسة هو العلاقة بين سلسلة متعددة الخدمات المرتبطة بالجودة و الإنتاجية وهذان الاخيران يمثلان مرآة الأداء ومحددات درجة الاتساق و التوازن.

- وحسب **Bourguignon** فيعتبر أن الأداء من الجانب التسيير هو تحقيق الأهداف المنظمة.

– كما عرف على أنه يعبر عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس و معايير معينة تضعها بناءا على أهداف طويلة الأجل.[1]

– أما المنظمة العالمية للتقييس **ISO** فعرفت الأداء البيئي حسب مواصفة **ISO 14001** على أنه

– عبارة عن نتائج مقايسة لإدارة المؤسسة لمظاهرها البيئية.

2– أبعاد الأداء البيئي: لا يمكننا فهم الأداء البيئي إلا إذا حددنا أبعاده المختلفة و هي :

2–1– الكفاءة البيئية : تعد الكفاءة البيئية من المواضيع البالغة الأهمية لأنه لا يمكن الحديث عن مؤسسة متطورة و مستمرة دون أن تتحدد بدقة درجة كفاءة الأسس و القواعد التي بنيت عليها، كم تعد مؤشرا هاما لنجاح النظام المطبق في المؤسسة و لهذا فقد قدم العديد من الباحثين تعريفات مختلفة من بينها :

– عرفها **Etgioni** على أنها « قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ، وتعتمد على القدرة و المعايير المستخدمة في قياسها على النموذج المستخدم في دراسة المنظمات ، و غالبا ما يستخدم هذا التغيير بوصفه متغيرا تابعا لمتغيرات مستقلة أخرى مثل بناء السلطة و أنماط الاتصال و أساليب الإشراف و الروح المعنوية و الإنتاجية ».

– أما **Robbons cenzo** فيعرفها على أنها « التأكد من استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات و الأهداف المرجوة منها ».[1]

2–2– الفعالية البيئية :عرفت الفعالية البيئية حسب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة **WBCSD** على أنها تقديم سلع و خدمات بأسعار تنافسية تلبي حاجات المستهلكين وتحسين نوعية الحياة، و هذا بالحد من الآثار البيئية تدريجيا مع المحافظة على كمية الموارد الطبيعية اللازمة طوال دورة حياة المنتج وصولا إلى مستوى منسجم يحمي الأرض بشكل مستدام.[2]

–كما عرفت على أنها القدرة على تحقيق الأهداف على حساب الاستهلاك الأمثل للموارد، الأفراد المعدات، الموارد الطبيعية.

– كما عرفت على أنها فلسفة إدارية تهدف إلى الحد من الأضرار البيئية مع تحقيق أقصى قدر من كفاءة الشركة في عمليات الإنتاج.

2–3– عناصر الفعالية البيئية: إن من شأن تبني المؤسسة للفعالية البيئية يمكنها من الحصول على قيمة مضافة اكبر و تتمثل في:

1–Viet Hava, « Un concept de performance des cabinet d'audit légal : **Approche stabeholder, Programme doctoral ESSECIRC**, Univercité Paris 12, pp119–120.

1– بوقطف فوزية، **مؤشرات قياس الأداء و الفعالية في المنظمات**، الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 10–11 نوفمبر 2009، ص5.

2 – Word Business Council for sustainable development, sur **le site, Eco effecciency w.w.Wwbcsd**. org, Visité le 21/03/2019.

- رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات و الخدمات؛
- تدعيم استدامة المنتجات لزيادة دورة حياة المنتج؛
- تخفيض استخدام الموارد في المنتجات و الخدمات؛
- تخفيض الإنبعاثات السامة؛
- تخفيض استرجاع المواد المستخدمة؛
- تخفيض الكثافة الطاقوية (تخفيض الوحدات المدخلة من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج).

ثانيا: أهداف الأداء البيئي

- ❖ تحديد ما إذا كانت الأهداف و الغايات البيئية تسير كما هو مخطط لها [1]؛
- ❖ زيادة الوعي من طرف العاملين و المجتمع و تحسين العلاقات مع العملاء؛
- ❖ تحديد التوزيع الأنسب للموارد المخصصة؛
- ❖ إثبات التزامها للجوانب القانونية و التشريعية؛
- ❖ فهم أفضل لأثر المؤسسة البيئية؛
- ❖ توفير أساس للقياس الإداري و التشغيلي و البيئي.

ثالثا: تقييم الأداء البيئي

عرفت مواصفة الإيزو 14031 تقييم الأداء البيئي على أنه "منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للمنظمة باختيار المؤشرات و جمع وتحليل البيانات و تقييم المعلومات وفقا لمقياس الأداء البيئي يعتبر عملية معقدة كونها متعلقة بالمنهج، المعرفة و التفاوض كما أنها وسيلة مساعدة لنظام الإدارة البيئية ، لكن يمكن أن يستعمل كأداة مستقلة **SUE**"و يرتكز على الأسس التالية :

- ❖ اكتساب معطيات كمية بخصوص وضعية المؤسسة تجاه البيئة؛
- ❖ تمثيل المعطيات من خلال مؤشرات توضع بالنظر إلى مميزات الأداء من وجهة تحديد الانحرافات المتعلقة بخصائصها؛
- ❖ عرض النتائج بواسطة الاتصالات (داخلية و خارجية).

رابعا: مؤشرات قياس الأداء البيئي

هي معلومات لإدارة المؤسسة حول التحسين في جانب من جوانب أنشطتها ولهذا يمكن تقسيم مؤشرات الأداء البيئي إلى الأقسام التالية[2]:

1 - David Putnon, **ISO 14031, environnemental perfomanmance évaluation**, confederation of, Sep 2002, P:01.

2 - Christan Tahon**, Evaluation des performances des systémes de production**, la voisier, Paris, P65.

1- مؤشرات الإدارة البيئية : وتتضمن مجهودات الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للمنظمة التي تختص بما يلي :

- ❖ الرؤية و الإستراتيجية و السياسة؛
- ❖ الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية؛
- ❖ نظم الإدارة البيئية و التوثيق المتعلق بها؛
- ❖ الالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية ؛
- ❖ الاتصالات بالأطراف الداخلية و الخارجية ذات المصلحة.

2- مؤشرات الحالة البيئية : هذه المؤشرات توفر معلومات عن الحالة المحلية و الإقليمية أو الدولية للبيئة مثل : سمك طبقة الأوزون، متوسط الحرارة العالمية، تركيزات التلوث في الهواء و التربة و المياه...

3- مؤشرات الأداء البيئي: و تنقسم هذه المؤشرات إلى قسمين:

3-1- مؤشرات تشغيلية بيئية : وتتعلق بمجالات قياس الحيازة و المقاييس الفنية للمنتج / العملية و مقاييس إستعمال المنتج / العملية وتصريف المخلفات.

3-2- مؤشرات الأثر البيئي : ويتعلق هذا النوع من المؤشرات بالمخرجات مثل إجمالي المخلفات استهلاك المواد و المياه و الطاقة و انبعاث الغازات ، وينقسم إلى قسمين أساسيين :

- مؤشرات مناسبة لكل المنظمات؛
- مؤشرات يتم استخدامها في منظمات معينة.

خامسا: محاسبة الأداء البيئي

هو منهج لقياس و توصيل المعلومات التي تتعلق بالأنشطة البيئية للوحدات الاقتصادية ذات التأثير البيئي إلى الأطراف المعنية و المجتمع بشكل يمكن من الرقابة و تقويم أداءها البيئي[1].

سادسا: أساليب القياس المحاسبي للأداء البيئي

هناك ثلاثة مستويات للقياس المحاسبي[2]:

- **المستوى الأول:** حصر الأنشطة البيئية و يتضمن قياس العمليات البيئية و الاجتماعية التي يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي.

- **المستوى الثاني:** معلومات كمية و تتضمن قياس العمليات البيئية و الاجتماعية التي لا يمكن قياس تأثيراتها بمقياس نقدي، ويتوفر لقياسها مقاييس كمية غير نقدية.

1-Shaltegger, P.D.S Tefan et Burritt, roger.Contemporary environnemental Accounting : **Issues, concepts and pratice, magazine of corporate social responsability and environnemental management**, Vol (09), Issue (01), USA, march 2002 P88.

2 - ISO 14001 : 2004, **Systrémes de management environnemental**, PP:4-10.

– **المستوى الثالث:** معلومات وصفية تعبر بصور إنشائية عن تأثيراتها للعمليات البيئية و الاجتماعية التي لا يمكن قياس تأثيراتها بمقياس كمية.

المطلب الثالث: متطلبات نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية

تتمثل متطلبات نظام الإدارة البيئية فيما يلي :

أولا: المتطلبات العامة

تقوم بترسيخ نظام الإدارة البيئية وتحافظ على ديمومته من خلال تحديد العناصر العامة لإدارة الجودة البيئية الشاملة.[1]

ثانيا: السياسة البيئية

بيان بنوايا المنظمة و مبادئها المرتبطة بأدائها البيئي الشامل و الذي يوفر إطار للعمل ووضع أهدافها و غاياتها البيئية ، ويجب على الإدارة العليا للمنظمة تحديد السياسة البيئية وأن تكون هذه الأخيرة:

- ❖ ملائمة لطبيعة و لمدى الآثار البيئية لنشاطها، منتجاتها و خدماتها؛
- ❖ متاحة للعامة؛
- ❖ التأكد من عمليات التوثيق و التنفيذ و المحافظة على السياسة البيئية و إيصالها إلى جميع العاملين ؛
- ❖ تحتوي على إلتزام بالتحسين المستمر و منع التلوث؛
- ❖ توفر إطار لوضع الأهداف و الغايات البيئية و فحصها؛
- ❖ تحتوي إلتزام بالتوافق مع المتطلبات القانونية المطبقة و المتطلبات الأخرى التي تضع لها المنظمة و الخاصة بجوانبها البيئية.

ثالثا: التخطيط

و الذي يتضمن:

1– الجوانب البيئية: يجب على المنظمة إنشاء و تنفيذ و المحافظة على إجراء لـ:

- ❖ تحديد الجوانب البيئية لأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها والتي لها وسائل التحكم بها؛
- ❖ تحديد الجوانب البيئية التي لها أو يمكن أن يكون لها تأثير مهم على البيئة.

2– المتطلبات القانونية و المتطلبات الأخرى : ينبغي للمنظمة تثبيت و المحافظة على الإجراءات و ذلك من أجل :

- ❖ تحديد المتطلبات القانونية و غيرها التي تخضع لها المنظمة و الخاصة بجوانبها البيئية؛
- ❖ توضح طريقة تطبيق هذه المتطلبات على جوانبها البيئية.

1- بدوي محمد عباس، **المحاسبة البيئية**، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص:158 .

3- الأهداف و الغايات و البرامج [1] : على المنظمة تأسيس وتنفيذ و المحافظة على أهداف و غايات بيئية موثقة لكل أقسامها ووظائفها المعنية ، و يجب أن تكون هذه الأخيرة قابلة للقياس و متوافقة مع السياسة البيئية و التي تشمل التزاما بمنع التلوث ، وعليه عند وضع مراجعة لهذه الأهداف و الغايات يجب مراعاة المتطلبات القانونية و غيرها التي تخضع لها ، ولكي تتحقق هذه الأهداف و الغايات تقوم المنظمة بوضع تنفيذ والحفاظ على برنامج يشمل :

- ❖ تعيين المسؤوليات لتحقيق هذه الأهداف و الغايات لكل مستوى و نشاط معني للمنظمة؛
- ❖ تحديد الوسائل والبرنامج الزمني لتنفيذها.

رابعا: التنفيذ و التشغيل

جاءت مرحلة التنفيذ و التشغيل بـ(07) سبع خطوات رئيسية محددة طبقا للمواصفة:

1- الموارد، الأدوار، المسؤولية و السلطة :

- ❖ تحديد الأدوار و المسؤوليات و الواجبات وتوثيقها و نشرها في المنظمة لأجل بناء إدارة بيئية فعالة؛
- ❖ توفير الموارد الضرورية لتنفيذ و رقابة نظام الإدارة البيئية؛
- ❖ تعيين ممثل أو ممثلين عن الإدارة يمتلك إلى جانب مسؤولياته مسؤوليات أخرى محددة و سلطة كما يلي:

- ضمان وضع متطلبات نظام الإدارة البيئية وتنفيذها و الحفاظ على استمرارها بما يتلاءم و المواصفة الدولية ISO 14001؛
- رفع تقارير للإدارة العليا بشأن أداء نظام الإدارة البيئية من أجل مراجعتها أساسا لتحسين نظام الإدارة البيئية.

2-الكفاءة ، التدريب و النوعية: ينبغي للمنظمة أن تعمل على:

- تحديد احتياجات التدريب الخاصة بجوانبها البيئية و بنظامها للإدارة البيئية؛
- وضع برامج خاصة بالأعمال ذات التأثيرات البيئية الخطيرة ضمن برنامجها التدريبي؛
- وضع و تنفيذ و المحافظة على إجراءات .

3-الاتصال [2] : ينبغي أن تضع المنظمة الإجراءات التالية:

- ❖ ضمان الاتصال الداخلي بين مختلف مستويات ووظائف المنظمة؛
- ❖ استقبال و توثيق و الاستجابة لاتصالات الأطراف الخارجية المهتمة.

4-التوثيق: يجب ان يشمل توثيق نظام الإدارة البيئية مايلي:

- ❖ وصف لمجال تطبيق نظام الإدارة البيئية؛

1- نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية – المبادئ و الممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث و دراسات، 2003، ص216.

2- نادية حمدي صالح، **مرجع سابق**، ص: 217.

- ❖ وصف للعناصر الرئيسية لنظام الإدارة البيئية و تفاعلاتها بالإضافة لمرجع للوثائق المعينة؛
- ❖ السياسة البيئية للأهداف و الغايات؛
- ❖ الوثائق التي تحتوي على السجلات المطلوبة بالمواصفة.

5- التحكم بالتوثيق :تقوم المنظمة بوضع و تنفيذ و الحفاظ على الإجراءات لـ:[1]

- ❖ التأكد من أن نظام المراجعة جاري للوثائق المحددة ؛
- ❖ التأكد من بقاء الوثائق واضحة و سهلة التحديد؛
- ❖ التأكد من أن الإصدارات ذات الصلة بالوثائق المطبقة متوفرة في نقاط الاستعمال؛
- ❖ مصادقة الوثائق عند مطابقتها قبل نشرها؛
- ❖ مراجعة الوثائق بشكل دوري عندما يكون ذلك ضروري و مصادقتها للمرة الثانية؛
- ❖ التأكد من أن الوثائق ذات المصدر الخارجي محددة بالمنظمة كمستلزمات لتخطيط و تشغيل نظام الإدارة البيئية أو نشرها متحكم فيه؛
- ❖ منع الاستعمال الغير إداري للوثائق الملغاة و التحقق منها بطريقة ملائمة.

5- التحكم بالعمليات :على المنظمة تحديد العمليات بشكل يتوافق مع سياستها البيئية و أهدافها و غاياتها و التخطيط لها للتأكد من إنجازها وفقا للمعايير المحددة بـ :

- ❖ تحديد معايير عملية في الإجراءات؛
- ❖ وضع و تنفيذ و الحفاظ على إجراءات تتعلق بالجوانب البيئية الخطيرة للمنتوجات و الخدمات المستعملة من طرف المنظمة و تبليغ هذه الإجراءات و المتطلبات المطبقة للموردين و المقاولين؛
- ❖ تثبيت إجراءات موثقة و المحافظة عليها لتغطية جوانب بيئية خطيرة و التي يؤدي التقصير فيها إلى انحرافات من السياسة و الغايات و الأهداف.

7-الاستعداد و الاستجابة للطوارئ : تقوم المنظمة بوضع و تنفيذ و الحفاظ على إجراءات لمطابقة حالات الخطر و الحوادث المتوقعة التي قد يكون لها تأثير على البيئة و طريقة الاستجابة لها.

خامسا: المراقبة

و التي تتمثل فيما يلي [2]:

- ❖ المتابعة و القياس ويشمل هذا الإجراء توثيق المعلومات التي تسمح بتتبع الأداء و عمليات المتابعة المنفذة و التوافق مع الأهداف البيئية للمنظمة؛
- ❖ تقييم المطابقة هو تقييم دوري لمطابقتها للمتطلبات القانونية المطبقة و غيرها؛

1 -ISO 14004, **Environnemental management systems, general guideline on prociples, systems and supporting Teachniques** ,1996, P :20.

2 -ISO 14001, 2004, **Systemes de management Environnemental** : p22.

❖ عدم المطابقة، العمل التصحيحي و العمل الوقائي لمعالجة حالات عدم المطابقة الحقيقية و المحتملة و لمباشرة الأنشطة التصحيحية و الأنشطة الوقائية يجب أن يحدد المتطلبات لـ :

– تسجيل نتائج الأعمال التصحيحية و الوقائية المطبقة؛

– تمييز و تصحيح حالات عدم المطابقة و مباشرة الأنشطة لمعالجة تأثيراتها البيئية؛

– تقييم الحاجة من العمل لمنع حالات عدم المطابقة و تطبيق الأعمال الملائمة لتجنب حدوثها؛

– الفحص التفصيلي لحالة عدم المطابقة و تحديد أسبابها و مباشرة الأنشطة لتجنب تكرارها؛

– مراجعة فعالية الأعمال التصحيحية و الوقاية المطبقة.

❖ ضبط السجلات ووضع والحفاظ على السجلات الضرورية لتوفر دليل على مطابقتها لمتطلبات نظامها للإدارة البيئية كما تقوم بوضع و تنفيذ و الحفاظ على إجراءات لتعريف السجلات و تخزينها وحمايتها و سهولة الوصول إليها.

❖ التدقيق الداخلي يجب على المنظمة التأكد من أن التدقيقات الداخلية لنظام الإدارة البيئية منفذة في الأوقات المخصصة لـ:

1– تحديد ما إذا كان نظام الإدارة البيئية موافق للوضعيات المخططة للإدارة البيئية بما في ذلك متطلبات المواصفة القياسية و منفذ و محافظ عليه بشكل صحيح.

2– تزويد الإدارة بالمعلومات حول نتائج التدقيق.

سادسا: مراجعة الإدارة

يجب على الإدارة العليا على فترات زمنية مراجعة نظام الإدارة البيئية للمنظمة للتأكد من إستمرار ملائمته و كفايته و فعاليته والبيانات الواردة في مراجعة الإدارة يجب أن تشمل :

– نتائج التدقيقات الداخلية و تقييمات المطابقة للمتطلبات القانونية و غيرها، وتخضع لها المنظمة؛

– المعلومات الواردة من الأطراف الخارجية المهتمة بما في ذلك الشكاوي؛

– الأداء البيئي للمنظمة؛

– مستوى تحقيق الأهداف و الغايات؛

– حالة الأعمال التصحيحية و الوقائية؛

– متابعة الأعمال المقررة كمراجعات الإدارة السابقة؛

– التكيف مع الظروف المتغيرة ، بما في ذلك التطورات في مجال المتطلبات القانونية و غيرها المتعلقة بجوانبها البيئية؛

– توصيات التحسين المستمر.

أما عن تفاصيل عملية التحسين المستمر في الأداء، فيمكن توضيحها في الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : التحسين المستمر في الأداء البيئي

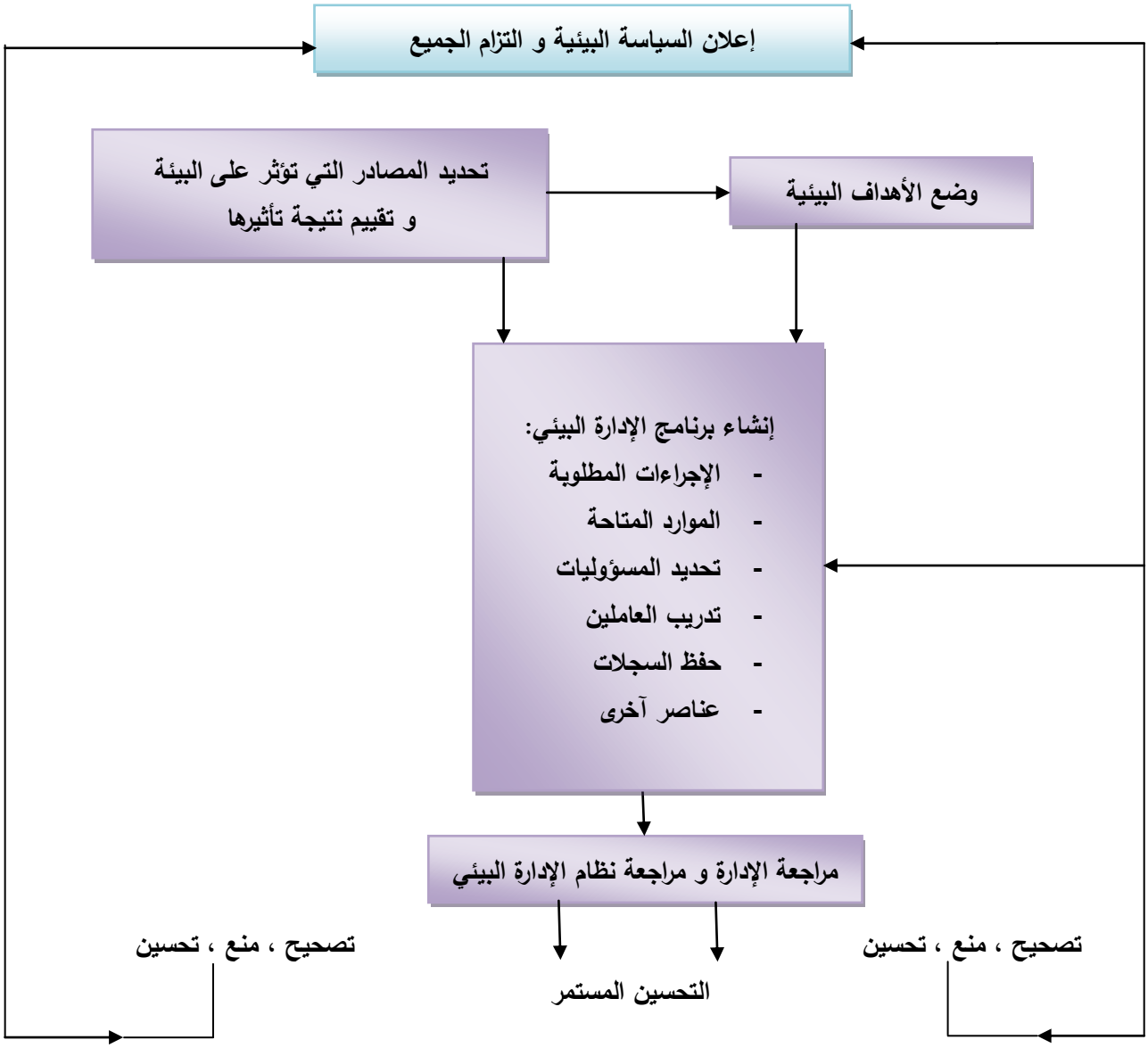

المصدر: محمد عبد الفتاح الصرفي، **الإدارة الرائدة** ، 16 ، دار الصفاء للتوزيع و النشر ، عمان ،2003، ص293.

توضيحا للشكل رقم (01):

فإن إعلان السياسة البيئية داخل أي مشروع و التزام الجميع بها، ووضع الأهداف البيئية وتحديد المصادر المؤثرة على البيئة يؤدي إلى التحسين المستمر في الأداء البيئي ويتضح ذلك من خلال المراقبة الدورية من قبل الإدارة التي تقوم بالمراجعة لنظام الإدارة البيئية باعتباره جزء من الإدارة ، و تعمل على تصحيح و منع و التحسين كل من السياسة و الأهداف و البرنامج البيئي.

المبحث الثاني: مدخل لمعايير المواصفة ISO 14000

أدى التطور السريع للصناعي إلى خلق مشاكل بيئية كبيرة مما أثر على نوعية الحياة في العالم ، العالم الذي دفع بالمنظمة الدولية للتقييس بجنيف ISO إلى وضع مجموعة من المعايير القياسية الإيزو14000 كمجموعة من نظم الإدارة البيئية بهدف تحقيق مزيد من التطور و التحسين في نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع احتياجاتها، فما هي معايير هذا النظام ؟ و ما هي آثاره على المؤسسة الصناعية ؟

المطلب الأول: تعريف نظام الإدارة البيئية ISO 14000

عزز الاهتمام المتزايد بالبيئة و المحافظة عليها إلى تقديم نظام إدارة بيئي متكامل، و ذلك عبر صدور سلسلة مواصفات الإدارة البيئية ISO 14000 التي تعتبر القاعدة الأساسية لنظم الإدارة البيئية و هذا ما سيتم توضيحه خلال هذا المطلب في عرض نشأة هذا النظام و مفهومه.

أولا : نشأة وتطور نظم الجودة البيئية

تشمل الجودة البيئية تلاشي الأضرار البيئية الناتجة عن استخدام المنتج في مراحله المختلفة و إمكانية إعادة استخدامه ، وترتكز جودة البيئة على 03 أبعاد يمكن تمثيلها وفقا للشكل الموالي :

الشكل رقم (02) : أبعاد الجودة البيئية

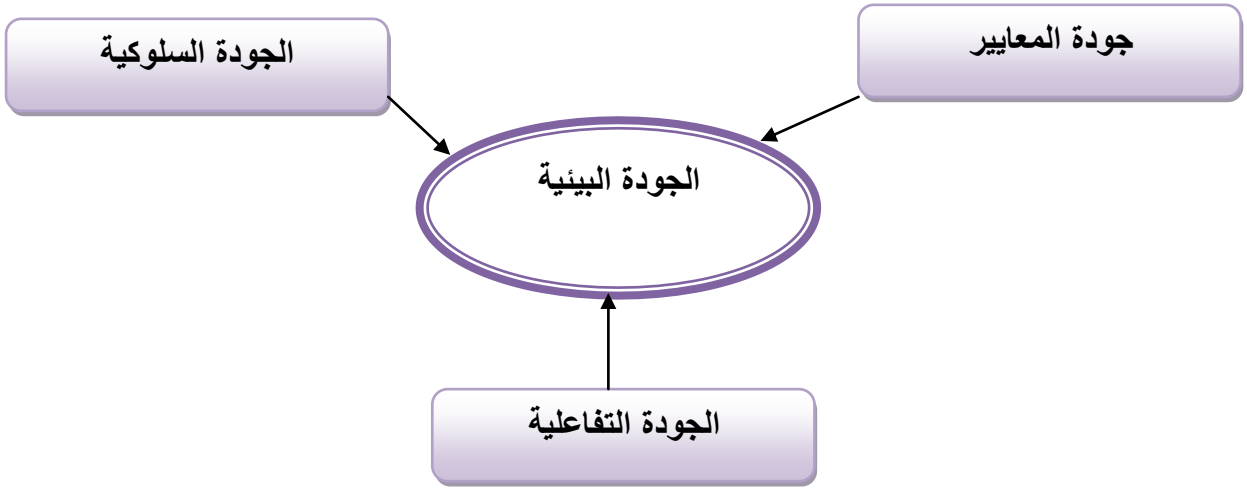

المصدر : محمد عبد الفتاح الصرفي، **الإدارة الرائدة** ، ط1 ، دا ر الصفاء للتوزيع و النشر، عمان ،2003، ص280.

فجودة المعايير أو كما يطلق عليها الجودة المادية تتعلق بجميع مكونات البيئة المحيطة، أما السلوكية فهي المرتبطة بسلوك العاملين في المنظمات المعنية بشؤون البيئة، وبالنسبة للتفاعلية فهي التي تتمثل في خطط التنمية المنفذة و المقترحة و مدى توافقها مع قدرات البيئة.

وعلى إثر بروز القضايا البيئية للساحة الدولية تم التحول من طرف الهيئات الدولية ومنها منظمة التقييس العالمية إلى مراقبة تأثير الأنشطة الصناعية على الصحة و البيئة و استنباط تقنيات خاصة تلائم القوانين و اللوائح البيئية ، وبعد المرور على مجموعة المعاهدات و البروتوكولات البيئية المذكورة سابقا و بالنجاح

الكبير الذي حققته سلسلة المواصفات الدولية ISO 9000المعروفة بأنظمة الجودة الشاملة Quality Management Systems (QMS) الصادرة عام 1987 ، إضافة إلى تصاعد الدعوات الموجهة للمشروع من قبل منظمة الأمم المتحدة و منظمات أخرى لإصدار الموافقة المتخصصة بإدار البيئة[1].

أثمرت جهود المجموعة الاستشارية لمنظمة ISO تشكيل لجنة فنية عام 1993 عرفت بلجنة (IOS1TC207) ، و التي اختصت بتطوير مواصفات ISO 14000 و السلسلة الخاصة بها.

كما تم إصدار المواصفة القياسية البريطانية British standard 7750 (BS.7750) لنظم الإدارة البيئية في مارس 1992 من طرف المعهد البريطاني للمواصفات وتتطلب هذه المواصفة من المؤسسات المعنية دراسة معمقة لكافة العناصر البيئية التي تنطوي عليها أنشطتها وتحديدا أكثر هذه العناصر تأثيرا وقد تم تحديثها عام 1994[2].

و في عام 1992 تم اقتراح نظام الإدارة البيئة الأوروبية أو ما يعرف ببرنامج إدارة ومراجعة نظام البيئة الأوروبي الذي يطلق عليه أيضا نظام التشريعات الأوروبية للإدارة والمراجعة EMAS: ECO (MANAGEMENT AND AUDITY SYSTEM/AUDIT SCLEME)والذي قدم في جوان 1992 وبدأ العمل به في 1995 وتمت مراجعة المواصفة وإعادة إصدارها عام 2000 [3].

أما في ما يخص الجمعية الأمريكية للقياس و المواد أصدرت مواصفات عدة حول مختلف قضايا البيئة أهمها اثنتان PERI : مبادرة التقارير البيئية العامة التي طورتها 09 شركات رائدة في أمريكا الشمالية و STEP : إستراتجيات الشركة البيئية لمؤسسة البترول الأمريكية[4].

إضافة إلى المواصفات البيئية المذكورة أعلاه يمكن أيضا الإشارة إلى المواصفة القياسية الفرنسية للبيئة X30-200[5].

كما أن هناك مواصفات أخرى تتشابه إلى حد ما مع المواصفة البريطانية (BS) تتمثل في المواصفة الكندية (CENCSA 275) والمواصفة الإيرلندية (IS 310) والأمريكية (NSF 110)[6] .

1-رغد منفي أحمد الدليمي، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام المواصفة الدولية ISO 14000**، أطروحة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة بغداد، العراق،2001،ص:30.

2- **تقرير عن بدايات تطبيق نظام الإدارة البيئية إيزو 14000**، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية، لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999، ص:21.

3 - صلاح محمود الحجار، **الإصلاح البيئي في الوطن العربي (أبعاده، منهاجياته، فوائده)**، ط1، دار لفكر العربي، 2007، ص:109.

4- محمود محمد علي محمد عامر، **إدارة التكاليف البيئية غير المباشرة باستخدام منهج التكاليف على أساس النشاط**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المنوفية، ج م ع، 2007، ص:59.

5 -MORGAN p.Miles lindo.S.Munilla and gregory R.Russell, **Marketing and environemental registration certification** Industrial marketing management vol 26, N04, July 1997, P:363.

6-حامد محمد صلاح الدين عباس، **نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية (إيزو 14000)**، القاهرة، مصر، 1998، ص145.

ثانيا : مفهوم سلسلة الإيزو14000 ISO

هي « مجموعة من الوثائق التي تهدف إلى التعريف بنظام الإدارة البيئية وتعطي الإرشادات اللازمة لاستخدامه و تقييمه وتفسير العلاقة بينه و بين المؤسسة و عمليات تصنيع السلع »[1].

وأنها « سلسلة تخاطب ستة مجالات أساسية وهي لا تمثل التوجهات أو الحدود الفنية المرتبطة بها ولكنها تعتبر مواصفات لنظم الإدارة البيئية المركبة أو المحيطة بالمؤسسة و وبذلك فهي تختص بتقويم نظم الإدارة دون ان تضع حدود او معايير فنية معينة »[2] .

فنظام الإيزو 14000 يخص مجموعة من المواصفات القياسية المدرجة قي حوالي 25 وثيقة قامت بإعدادها منظمة المواصفات الدولية ISO وقد شهد عام 1996 ظهور اول المواصفات القياسية الخاصة بالبيئة و التي تركز على الإدارة البيئية و تهدف إلى تطوير و تحسين نظام حماية البيئة و عمل توازن مع متطلبات التنمية الاقتصادية. وتشمل ISO 14000 على المعايير الخاصة بنظام إدارة البيئة و مراجعته وتقييم أدائه إضافة للمعايير والإرشادات التي تساعد المنظمة على معالجة القضايا البيئية ولها عدة مكونات مصنفة بقائمة تسمى سلسلة المواصفات الدولية ISO 14000 ومن ابرز مكوناتها [3]ISO 14001.

المطلب الثاني : سلسلة المواصفة القياسية ISO 14000

أعدت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس سلسلة ISO 14000 من لمواصفات نظم الإدارة البيئية و هي مجموعة من المواصفات الاختيارية التي تحافظ على البيئة، فهي تتيح للمنظمات و الهيئات على مستوى العالم إتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليها.

1- عوامل ظهور سلسلة المواصفة القياسية ISO 14000 : من بين أثر العوامل التي أدت إلى بروز هذه المواصفة ضمن مجموع من المؤسسات نجد مايلي :

1-1-**التنمية المستدامة** : حيث اعتبرت المواصفة القياسية ISO 14000 خطوة جيدة للتقليل من المخاطر البيئية كثاني معيار مهم ضمن ميثاق العمل للتنمية المستدامة الذي أطلقته غرفة التجارة الدولية عام 1991.

1-2 - سلسلة المواصفات القياسية الدولية ISO 9000 : إن النجاح الكبير الذي حققته سلسلة المواصفات الدولية ISO 9000 و الخاصة بأنظمة إدارة الجودة و تحولها إلى أحد المستلزمات الرئيسية لممارسة العمل التجاري على الصعيد المحلي و العالمي.

1- كرايغ ميسلر و توماس فلايف، **دليل الجيب إلى الإيزو 14000**، ترجمة مركز التعريب و البرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 1999 ص:09.

2- محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جو يحان، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات و مراكز المعلومات**، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2006، ص:213.

3غريب الطاوس، **نظام الإدارة البيئية من أجل تنمية مستدامة**، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسات الإقتصادية في دول شمال إفريقيا تبسة، 2009، ص:08.-

كان أحد العوامل المؤثرة في تبني منظمة ISO لمواصفات تعالج الشؤون و القضايا البيئية و تعتمد في بناءها على إطار عمل ISO 9000 نفسه[1].

1-3- انتشار المواصفات الوطنية و الإقليمية : نتيجة انتشار مواصفات دولية عديدة في العالم و لدول الأوروبية و عدم تطابق تلك المواصفات بل و تناقضها أحيانا .أصدرت المواصفة ISO 14000 المنبثقة عن المواصفة البريطانية BS7750 لأنظمة الإدارة البيئية, و ذلك لحل المشاكل المتعلقة بالعوائق التجارية و لتحقيق حرية التجارة العالمية.

1-4- تطور الوعي البيئي : أدى الاهتمام بالوعي البيئي للدول المتقدمة بالضغط على مختلف المؤسسات الصناعية و الخدمية و اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية البيئة ، الأمر الذي استدعى تبني المؤسسات مواصفات قياسية للإدارة البيئية لمواكبة مختلف التغيرات التشريعية و القانونية السائدة في البيئة.

1-5- تطور التشريعات البيئية الدولية : يمثل هذا التطور في مختلف القوانين المطبقة على البيئة و العمل على حمايتها مع اتخاذ الإجراءات اللازمة على المخالفين و المرتكبين للأضرار البيئية.

1-6- مشاكل البيئة العالمية : إذ تعد مشكلة التلوث البيئي و ثقب الأوزون و الاحتباس الحراري من أهم المعضلات العالمية التي تواجهها البيئة وأدى تعدد الجهات المشرعة للقوانين و السياسات في مختلف الدول، إيجاد حلول عالمية لهذه المشاكل حيث اعتبرت سلسلة المواصفة الدولية ISO 14000 كنظام فعّال في معالجة مثل هذه المشاكل.

2-مكونات سلسلة المواصفة القياسية ISO 14000 لعام 2004: وتتلخص في :

1- راشي طارق,**الإستخدام المتكامل للمواصفة العالمية في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**,مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, تخصص إدارة اعمال المؤسسات الإستراتيجية للتنمية المستدامة,كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس,سطيف (غيرمنشورة).

الجدول رقم (01): مكونات المواصفات الدولية ISO 14000 المحدثة لعام 2004

المرحلة	رقم و تاريخ المواصفة	عنوان مجال العمل
ISO	ISO 14040 : 1997	تقييم دورة حياة المنتج ، مبادئ و إطار لتقييم دورة الحياة
ISO	ISO 14041 : 1998	تقييم دورة الحياة ، مبادئ و إطار العمل
ISO/TR	ISO 14061 : 1998	معلومات لمساعدة منظمات علم الغابات في إستخدام نظام الإدارة البيئية ISO 14001-ISO 14004
ISO/TR	ISO 14031 : 1999	تقييم أداء ووصف العناصر المتعلقة بالإعلانات البيئية و برامج المطابقة
ISO/TR	ISO 14032 : 1999	أمثلة عن تقييم الأداء البيئي
ISO	ISO 14043 : 2000	تقييم تأثير دورة حياة المنتج
ISO	ISO 14043 : 2000	تفسير دورة حياة المنتج
ISO/TR	ISO 14049 : 2001	أمثلة عن تقييم دورة حياة تطبيق ISO 14001
ISO	ISO 14015 : 2001	تدقيق نظام الإدارة البيئية كبقية إجراء التقييم البيئي على الواقع
ISO	ISO 14062 : 2002	توحيد السمات البيئية مع تصميم و تطور المنتجات
ISO	ISO 19011 : 2002	تدقيق نظم إدارة الجودة و إدارة البيئة
ISO/TR	ISO 14047 : 2003	أمثلة عن تقييم تأثير دورة حياة تطبيق ISO 14040
ISO	ISO 14000 : 2004	دليل إلى مبادئ الإدارة البيئية و تقنيات مساندة
ISO	ISO 14001 : 2004	نظم إدارة البيئة - مواصفات مع مرشد الإستخدام
ISO	ISO 14004 : 2004	نظم إدارة البيئة : تعليمات عامة و تقنيات مساندة و تنسيق النظام مع النظم الاخرى

المصدر : صلاح الدين حسين السيسي ، **الإستراتيجيات الحديثة في إدارة الشركات : مقارنة بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة**، دار الكتابالحديث، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2001، ص ص : 396-397.

المطلب الثالث: المواصفة القياسية ISO 14000 ودوافع تبنيه في المؤسسة الصناعية

أدت ضغوطات الحفاظ على البيئة تبني العديد من المؤسسات خاصة الصناعية منها فلسفة جديدة تفاوض من خلالها أهدافها و سياستها الاقتصادية مع تلك المتعلقة بالحفاظ على البيئة، وهذا من خلال وضع نظام للإدارة البيئية في ظل ما يعرف بالمواصفة القياسية ISO 14000، و يرجع الاهتمام الكبير بهذه المواصفة إلى المزايا و الفوائد التي تعود بالنفع على المؤسسة الصناعية لتبنيها مثل هذا النظام و كذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

أولا : فوائد الحصول على المواصفة القياسية ISO 14000 بالنسبة للمؤسسة الصناعية

لقد أصبح التسجيل في الإيزو من المتطلبات الضرورية لتعامل المؤسسة مع مورديها فالمؤسسة التي تحصلت على شهادة الإيزو ينظر إليها بصورة تتسم بالثقة من قبل العملاء و الموردين ، كذلك نجد الإدارة البيئية تتميز بجملة من الخصائص [1] كالمرونة ، محددة المعارف ، التعليم ، ذات بنى و هياكل حيوية

[1]-رعد حسن الصرف، **نظم الإدارة البيئية و الإيزو 14000**، دار الرضا، دمشق، 2001، ص ص: 68-69.

متعاونة و متشاركة (شبكة لتشغيل المعلومات) تبحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين جودة الحياة و تبحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية و التكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بكافة الأعمال بشكل أفضل تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض ملكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات ، فهم هذا المنظور في المؤسسات يجعل حماية البيئة مصدر لتنافسيتها و عاملا لتحقيق أهدافها المتنوعة[1].

ثانيا: مزايا تطبيق المواصفة ISO 14000

- ❖ مساعدة المنظمات على إقامة نظام داخلي للإدارة البيئية يضمن حسن التعامل مع القضايا البيئية؛
- ❖ مساعدة المنظمات على وضع الأهداف و السياسات الخاصة بها في مجال البيئة؛
- ❖ التزام المنظمات بالإعلان عن سياستها البيئية و بشروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية ، الزبائن و الرأي العام ؛
- ❖ تشجيع المنظمات في سعيها للحصول على شهادات المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية[2]؛
- ❖ يؤدي تطبيق الإيزو 14000 إلى تسيير فهم اللغة و المصطلحات المستخدمة في الإطار العالمي لهذا يساهم اعتماد مواصفات دولية موحدة ذات مصطلحات مقبولة عالميا، و مفاهيم متفق عليها مع تسيير فهم المصطلحات المستخدمة في مختلف الدول كما يسهل التواصل و التفاهم بين مختلف الأطراف المعنية[3].

المبحث الثالث : متطلبات انشاء نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO14001 وأدوات تنفيذه

قبل أن تقوم المؤسسة الصناعية بتنفيذ المواصفة ISO 14001 عليها تحليل فجوات لعملياتها و منتجاتها للمساعدة في تحديد جميع عناصر العملية، التي قد تتفاعل مع البيئة بما يعرف بـ «الجوانب البيئية المباشرة و غير المباشرة مع الالتزام بتطبيق جميع المتطلبات القانونية لذلك ».

و هو ما سيتم تفصيله في هذا المبحث من خلال عرض جملة المتطلبات اللازمة لإنشاء نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO 14001 أو كيفية تنفيذه.

1- سيد فاطمة زهرة، **نظام الجودة المتكامل بين دوافع المؤسسة الجزائرية وتحسين الأداء**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2016-2017، ص:85.

2-إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، **تقويم منتوج تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية، 2004، ايزو 14001**، دراسة حالة الشركة العامة لصناعة البطاريات، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد السبعون، 2008، ص115.

3 -**WWW,Kipedya.org**

المطلب الأول: متطلبات إنشاء نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO 14001

يتم إنشاء نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO 14001في المؤسسة الصناعية بالاعتماد على مجموعة من المتطلبات ضمن مجالات مختلفة.

أولا: السياسة البيئية

إذ تعرفها الإدارة العليا للمنشأة السياسية لتأكيد مايلي [1]:

- ❖ أن تكون مناسبة لطبيعة و حجم التأثيرات البيئية لأنشطتها أو خدماتها ؛
- ❖ أن تتضمن الالتزام بالتحسين المتواصل و الحد من التلوث؛
- ❖ أن تتضمن الالتزام بالوفاء بالتشريعات و اللوائح البيئية السائدة و المتطلبات الأخرى التي تشارك بها المنشأة؛
- ❖ أن تقدم الإطار العام لضبط وفحص الأهداف و المستهدفات البيئية؛
- ❖ أن تتاح للجمهور.

ثانيا: التخطيط

تتبع عمليات التخطيط خطوات منطقية تبدأ بتحديد الجوانب البيئية و حصر أكثرهم أهمية، يجري بعدها تحديد المتطلبات التشريعية وغيرها التي تتوافق معها الشركة ومن ثم تطوير الغايات و الأهداف البيئية[2].

1-الجوانب البيئية : تضع المنشاة وتصون نظام لتعريف الجوانب البيئية لأنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها التي تستطيع التحكم فيها و يتوقع أن تتمكن من السيطرة عليها لكي تحدد تلك التي لها أثار ملموسة على البيئة.

2- المتطلبات التشريعية و غيرها: تقوم المنشاة بوضع وصيانة نظام يلم ويحيط بالمتطلبات التشريعية و غيرها التي تتعهد المنشأة بتطبيقه على الجوانب البيئية لأنشطتها أو منتجاتها أو خدماتها.

3- برامج الإدارة البيئية: لبلوغ الأهداف والغايات المرجوة تضع المنشاة مجموعة من البرامج وهي:

- تحديد مسؤولية بلوغ الأغراض و الأهداف عند كل وظيفة و مستوى في الهيكل التنظيمي؛
- الوسائل، الإطار الزمني المحقق للإنجاز.

1- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، **إدارة البيئة، نظم و متطلبات ISO14000**، دار المسير للنشر والتوزيع و الطباعة، ط1، عمان،2007 ص:135.

2- عبد الوهاب محمد عبد الوهاب، **المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة**، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة القاهرة، ص:199.

ثالثا: التنفيذ و التشغيل

يتم تنفيذ نظام الإدارة البيئية بشكل فعال و ناجح من خلال توفر مجموعة من الالتزامات من قبل العاملين بالمؤسسة وهي تتمثل في[1]:

1- البيئة و المسؤولية : من خلال تحديد و توثيق الأدوار و المسؤوليات و الواجبات وتعميمها للتسيير على الإدارة البيئية الفعالة و توفر الإدارة للموارد الجوهرية للتنفيذ و التحكم في منظومة الإدارة البيئية.

2- التدريب و التوعية : من خلال إدراك العاملين الذين قد ينشأ عن عملهم تأثير بارز على البيئة تلقى التدريب المناسب و تضع المؤسسة الأساليب اللازمة لإلمام عمالها أو أعضائها في كل وظيفة و مستوى .

3- الاتصالات : تضع المؤسسة و تصون الأساليب بالنظر إلى جوانبها البيئية من أجل مايلي :

- ❖ الاتصالات الداخلية بين المسؤوليات و الوظائف المختلفة في المنشأة؛
- ❖ التلقي و التوثيق و الاستجابة للاتصالات الواردة من أطراف معينة خارجية؛
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار وسائل الاتصالات الخارجية حول الجوانب البيئية وتسجيل قرارها.

4- توثيق المنظومة الإدارية البيئية: من خلال وضع المؤسسة قاعدة للمعلومات و صورتها، ويكون التوثيق ورقيا أو إلكترونيا من أجل:

- ❖ وصف عناصر المنظومة الإدارية و علاقتها البيئية ؛
- ❖ تحديد التحرك المستندي .

5- التحكم في الوثائق : حيث تضع المؤسسة أساليب التحكم في الوثائق المنصوص عليها في المواصفة.

6-التحكم في العمليات : تحديد المؤسسة للعمليات والأنشطة المصاحبة للجوانب البيئية البارزة و المتماشية مع سياستها و أغراضها و أهدافها.

7- الاستعداد للطوارئ و مواجهتها : تضع المؤسسة أساليب لتحديد الأسباب المحتملة للحوادث و استعدادات الطوارئ و مواجهتها.

رابعا: المراقبة و التصحيح

1- المتابعة و القياس : على المؤسسة وضع إجراءات المتابعة و القياس وفق أسس منتظمة و المحافظة عليها، لاسيما العمليات التي تمتلك تأثيرات بيئية مهمة، و تتضمن هذه الإجراءات توثيق المعلومات لمراقبة الأداء و التحكم بالعمليات و التوافق مع الأهداف و الغايات البيئية، و تسجيل أي تغيرات ناتجة عن عملية المراقبة و التصحيح [3].

1 نجم العزاوي, عبد الله حامد النفار، **مرجع سابق**، ص ص136-139.

3 – ISO 14001 : 2004, **Systèmes de management environnemental**, PP :19-20.

2- تقييم المطابقة: و ذلك بمدى تطابق نظام الإدارة البيئية للمؤسسة مع المتطلبات البيئية، القانونية و غيرها.

3- ضبط السجلات : الخاصة بمدى تطابق نظام الإدارة البيئية للمتطلبات و تعريف و تخزين و المحافظة على هذه السجلات نظرا لأهميتها القصوى بالنسبة للمؤسسة الصناعية.

4- التدقيق الداخلي: وذلك من أجل [1]:

- ❖ التطابق مع الترتيبات المخططة للإدارة البيئية شاملة متطلبات هذه المواصفة ثم تنفيذها و صيانتها على الوجه الأكمل؛
- ❖ موافاة الإدارة بمعلومات عن نتائج التدقيق.

خامسا : المراجعة الإدارية

تعيد المؤسسة النظر على فترات تحددها الإدارة العليا في منظومة الإدارة البيئية للتأكد من استمرارها و ملائمتها و كفاءتها و فعاليتها، كما تؤكد هذه العملية إلى أن المعلومات الضرورية يتم تجميعها لإتاحة الفرص للإدارة لإجراء هذا التقييم و يتعين توثيقه و الالتزام بالتحسين المتواصل.

المطلب الثاني : أدوات تنفيذ نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة ISO 14001

من أجل تطبيق نظام الإدارة البيئية يحتاج هذا الأخير إلى مجموعة من الأدوات و ضعتها منظمة المقاييس لتخطيط و تطوير و تنفيذ الإستراتيجيات و البرامج البيئية ذات العلاقة بالمؤسسة تم تقديم الأدوات الممكن استخدامها ضمن هذا المجال من طرف منظمة المقاييس و تصنف هذه الأدوات لمجموعتين رئيسيتين :

أولا: أدوات تنفيذ خاصة بتقييم المشاريع

1- نظام الإدارة البيئية : بتفرع هذا النظام بدوره إلى المواصفات الفرعية التالية :

- ❖ **المواصفة ISO 14001** : وتضم العناصر الرئيسية لمتطلبات نظم الإدارة البيئية التي إذا ما قام المشروع بتحقيقها يحصل على شهادة المطابقة بعد عملية التسجيل لأنها مواصفة إلزامية.

- ❖ **المواصفة ISO 14004** : هي مواصفة توجيهية تحتوي على بعض الإرشادات العامة و الوسائل المساعدة في تطبيق نظام الإدارة البيئية ، ويمكن الاستفادة منها في عمليات التنفيذ و تطبيق النظام[2].

1- نجم العزاوي، عبد الله النقار، **مرجع سابق**، ص ص :141- 142.

2-محمد عبد الوهاب العزاوي، **أنظمة إدارة الجودة والبيئة**، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2002، ص:214.

❖ **المراجعة البيئية:** تعرف على أنها « مراجعة منتظمة لما يقوم به المشروع من عمليات للحصول على معلومات و عرضها حول فرص تقليل المخلفات و التلوث و كذلك تحسين كفاءة العمل بهدف منع المشكلات عند المنبع و ذلك فيما يخص استخدام الموارد »[1].

و تمتد مواصفات المراجعة البيئية من : **ISO 14010** إلى غاية : **ISO 14050** .

3- مواصفات تقييم الاداء البيئي : وهي تتضمن المواصفات التالية[2]:

❖ المواصفة **ISO 14031** : تمثل إرشادات لتقييم الاداء لبيئي وهي اكثر من ضرورية لنظام الادارة البيئية ، وتكمن أهميته في الرصد أو القياس أو المراقبة وقياس و تسجيل المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي.

❖ المواصفة **ISO 14032**: تقدم حالات دراسية توضح كيفية القيام بالعملية التي تقيم الأداء البيئي للمشاريع و كيفية القيام به.

ثانيا: أدوات تنفيذ خاصة بتقييم المنتج

1- مواصفات الملصقات البيئية : هي أسلوب العلامة و الإعلان البيئي و الإفصاح البيئي و التي تقدم التوجيه لتوفير المعلومات عن الجوانب البيئية للمنتوجات و الخدمات من خلال العلامات و البيانات المفصح عنها ، و التي يمكن إيجادها في سلسلة المقاييس[3]:

(ISO 14020، ISO 14021، ISO 14022، ISO 14023، ISO 14024، ISO 14025)

2- مواصفات تقييم دورة حياة : يستعمل هذا التقييم لإدراج المواضيع البيئية خلال دورة حياة المنتج بدءا من الموارد الاولية وصولا الى كيفية التخلص من الفضلات و عمليات اعادة التدوير بالإضافة الى التقييمات التي تحدد كمية و نوعية الطاقة و المواد المستخدمة و النفيات المنبعثة الى البيئة من اجل تقييم اثرها و تنفيذ افضل البدائل عن طريق الارشادات المقدمة في المقاييس التالية :

(ISO 14040-14041-14042-14043-14048-14049)

3- مواصفة تضمين (دراسة الجوانب البيئية في مواصفة المنتج) : كانت تعرف بدليل 64 وهي تساعد في وضع مواصفات تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية و تأثيراتها منذ البداية مما يعمل على تحسين الملف البيئي للمنتوج.

وكحوصلة لأدوات تنفيذ نظام الادارة البيئية بنوعها الخاص بتقييم المشاريع و تقييم المنتج، يمكن توضيحها في الشكل التالي :

1-صلاح محمود الحجار ، **التوازن البيئي وتحديث الصناعة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2003، ص:94، بالتصرف.

2- محمد عبد الوهاب العزاوي، **مرجع سابق**، ص:216.

3-صلاح محمود الحجار ، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

الشكل رقم (03) : أدوات نظام الادارة البيئية **ISO 14001**

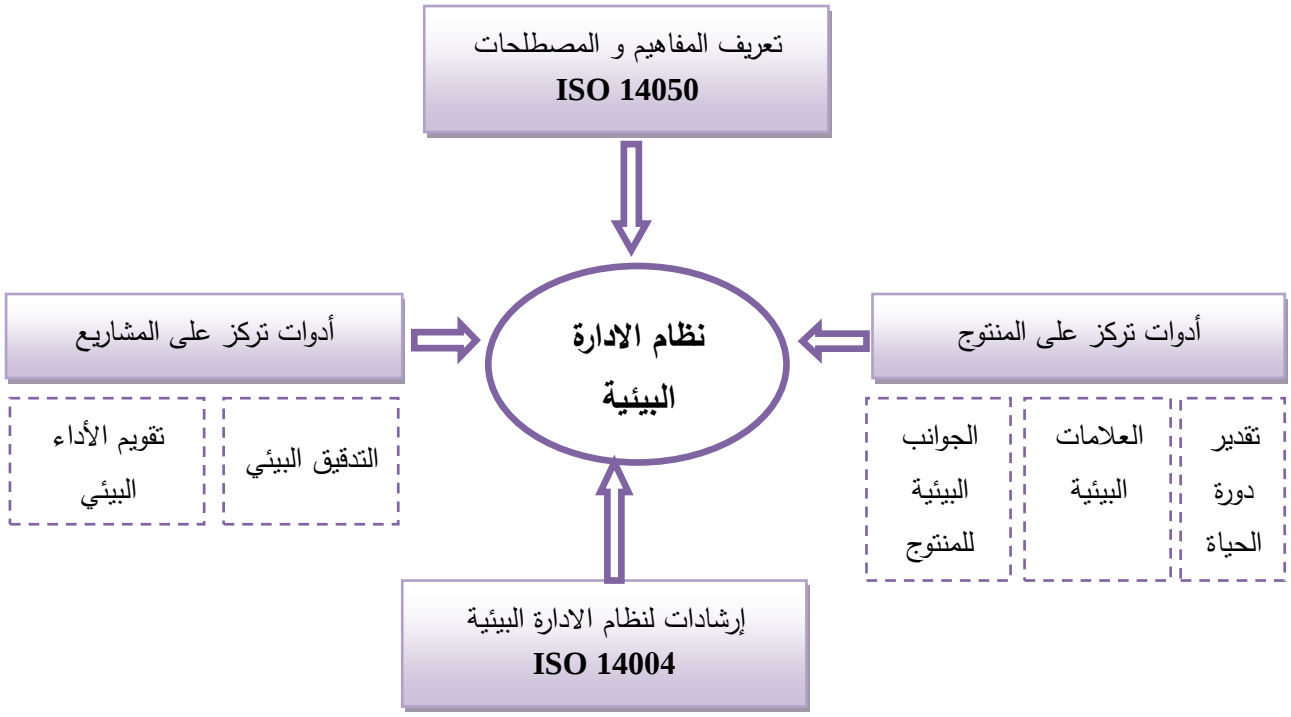

المصدر: رغد منفي احمد الدليمي، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام ISO 14000**، أطروحة دكتوراه، 2001، ص:67.

خلاصة الفصل

يعتبر نظام الإدارة البيئية أداة إدارية مرنة تساعد المؤسسات على فهم و تقييم وتحسين الجوانب البيئية لأنشطتها و عملياتها و منتجاتها و خدماتها ، والهدف من وراء تبني المؤسسات لهذا النظام دوافع تقسم إلى دوافع داخلية و دوافع خارجية و التي تتمثل في الحد من التلوث ، تطوير الأداء البيئي ، تقليل التكلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود الضغوطات كالقوانين و ضغوطات الأطراف ذات المصلحة (المجتمع، الزبائن، الموردين...).

ويتطلب تطبيق هذا النظام تطبيق متطلباته بتحديد المؤسسة لسياستها البيئية ويجب إتباع أسلوب معين كالتشريع الأوروبي وغيرها من المواصفات و لتوحيد هذه المواصفات أوجدت منظمة الإيزو المواصفة ISO 14000 والتي تحتوي على عدة مواصفات من بينها المواصفةISO 14001 و التي تمثل المتطلبات العامة وهي تستخدم أساسا لبناء نظام الإدارة البيئية، و بالتالي فإن أي مؤسسة تطبق هذا النظام في إدارتها البيئية فإنه يمكنها الحصول على شهادة المطابقة ISO 14001.

الفصل الثاني :

تدويل المؤسسة الصناعية بتطبيق النظم البيئية

تمهيد

أصبحت ظاهرة التدويل مآل منطقي للمؤسسات الصناعية كوسيلة للدخول في الأسواق الدولية، ويرجع ذلك لما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية و اتصالية هائلة وتكتلات إقليمية ، كما صارت حماية البيئة و المحافظة عليها واحدة من أهم سمات النظام الدولي الجديد، مما حتم على المؤسسات الصناعية الراغبة بتدويل نشاطها تبني المواصفات القياسية البيئية نظرا لأهميته في دفع عجلة التنمية و تشجيع صادرات هذه المؤسسات و اختراق أسواق جديدة لمنتجاتها.

وقد تناولنا في هذا الفصل أهم مفاهيم التدويل و المخاطر التي تواجهها عملية تدويل المؤسسة الصناعية لنشاطها و المخاطر التي تواجهها عملية تدويل المؤسسة الصناعية لنشاطها و النماذج و الإستراتيجيات الدولية لعملية التدويل وإدراك المؤسسة الصناعية لأهمية تطبيق النظم البيئية حتى تصبح قادرة على مواجهة تحديات المنافسة الدولية و تطبيق مختلف آلية التدويل عن طريق التصدير أو منح التراخيص بالاستثمارات الأجنبية و غيرها.

المبحث الأول: ماهية تدويل المؤسسة الصناعية

أدركت الكثير من المؤسسات الاقتصادية و الصناعية في السنوات الأخيرة أن التركيز على سوق واحد ببلد واحد أصبح لا يضمن البقاء و الاستمرارية ، وذلك لشدة المنافسة بين المؤسسات القائمة فيه ، كذلك عدم القدرة غلى الحفاظ على حصة السوق المعتاد لأن حواجز تلاشت و بالتالي تطوير المؤسسة و بإستمرارها يكون من خلال التفكير في تنويع الأسواق و محاولة التواجد في أكثر من سوق و في أكثر من بلد، الأمر الذي يدفع المؤسسة للتفكير في عملية التدويل.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التدويل

تتداخل مفاهيم عديدة مع مفهوم التدويل، فالبعض يعتقد أن التدويل هو العولمة أو العالمية و البعض الآخر يتصور أنه عملية التسويق الدولي لمنتجات مؤسسة ما، لمصطلح التدويل عدة تعاريف ولهذا اعتمدنا على أنشطة تدويل الشبكة العالمية على هذا المصطلح العملي وقد يستخدم مصطلح العولمة للتعبير عن نفس المفهوم.

إذ يعتبر التدويل من المفاهيم التي ترتبط بالعلاقات الدولية و يستخدم في العديد من الدراسات و البحوث ذات البعد الأنجلوسكسوني، و الحقيقة العلمية أن التدويل يعني المشاركة الدولية لتنفيذ عمل معين ذات نطاق جماعي و بالتالي قبل ان يقصد الباحثين تفكيك أي مفهوم لابد من الخبرة المصطلحية و المفهومية لمفاهيم العلاقات الدولية ، يؤدي عدم الفهم إلى خلق نوع من القلق ويظهر عدم الوعي العلمي فمفهوم التدويل يعني مشاركة الشخصيات الاعتبارية في المجتمع الدولي لتحقيق مصلحة وطنية أو إقليمية أو عالمية.

أولا: تعريف التدويل

يمكن تعريف عملية التدويل بأنها:

- زيادة اندماج الشركة في الأنشطة الدولية وما يربط بذلك من تغيير في الخطط و الإستراتيجيات و في الهيكل الإداري و التنظيمي، وفي الموارد المالية و البشرية للشركة بما يتناسب مع البيئة الدولية التي تعمل بها[1] ؛
- هو تلك العملية التي تقوم بها المؤسسة من أجل تطوير نشاطاتها في الأسواق الخارجية؛
- هو ذلك النشاط الذي يهتم من خلاله المؤسسة باقتحام الأسواق الخارجية و الذي يلعب دورا هاما في تنافسيتها؛
- هو ممارسة المؤسسة لأحد أنشطتها و الموضحة من خلال سلسلة القيمة خارج حدودها الجغرافية إذ تنظر المؤسسة التي تنشط في الأسواق الدولية إلى العالم كله كوحدة واحدة فتقوم بعمل استثماراتها و تمويل

1- ليلى جاد، وآخرون، **دراسة تدويل الشركات المصرية**، (القاهرة، مصر ، الإدارة العامة للدراسات التنموية، مركز المعلومات ودعم القرار ، مجلس الوزراء، 2006، ص:18.

عملياتها وشراء إمتداداتهاو إجراء بحوثها و تصميم منتجاتها أينما امكنها إتمام ذلك بشكل كفء و بالتالي فهي تخطط إلى عملياتها على المستوى الدولي[1].

– عرف كل منDubois وKoter التدويل كونه تطوير المنتجات و الخدمات للدخول في الأسواق الخارجية، لهذا ركز على مدى ضرورة مواكبة التطور لا يمكن أن يحدث تدويل منتجات لا تتناسب مع الأسواق الدولية.

ثانيا: أهمية التدويل

على الرغم من كل العيوب و العراقيل التي تواجه الشركة عند توجهها إلى الأسواق العالمية الا ان هذه العملية لها أهمية كبيرة لكل الأطراف سواء المؤسسة، البلد الام او البلد المضيف ويمكن تحديده فيما يلي:

1- بالنسبة للمؤسسة:

المنشاة التي تأخذ في اعتبارها الإنتاج بالخارج لابد ان يكون لديها بعض الخبرة في الاعمال الدولية، ومن المحتمل ان تتضمن تلك الخبرة التجارة الدولية على وجه الخصوص صادرات سلعتها او سلعها الى دولة اجنبية [2] ، و تتمثل أهمية التدويل في :

– زيادة الخبرة في الأعمال الدولية؛

– تعظيم الأرباح؛

– تقليل خطر المنافسة المحلية و تشتيت الاخطار الناتجة عن التواجد في سوق واحد فقط؛

– مصالح المساهمين و أصحاب المصالح في المؤسسة من جراء التوسع الدولي؛

– تكييف الشركة مع البيئة الدولية وما يصاحب ذلك من الحفاظ على ميزانيتها التنافسية.

2 – بالنسبة للبلد الأم :

تسعى كل الدول من اجل تشجيع الصادرات وتقدم كل التسهيلات لذلك حيث في اطار تنفيذ استراتيجية تنويع الصادرات يقوم عدد من الدول العربية مثل : الأردن، تونس مصر، المغرب ودول الخليج بتقديم عدد من الحوافز و يشمل نظام Drawbache الذي يقضي بإرجاع الرسوم الجمركية المستوفاة على واردات السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الموجه للتصدير[3].

لقد اثبتت الشواهد المبنية عن تجارب تحرير التجارة في بعض الدول النامية صغيرة و متوسطة الحجم ان تزايد الانفتاح الاقتصادي على الخارج صاحبه توسع في التشغيل، ومنه نستنتج انه هناك عنصرين هامين هما :

1- أمال بوسمينة، **المؤسسات الصغيرة كوسيلة لدعم الصادرات في ظل التطورات الراهنة**، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة، واقع وآفاق يومي 13-14 نوفمبر2012، جامعة العرب بن مهيدي، أم البواقي، ص:09.

2- جون هدسون، مارك هوندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة: طه عبد الله، منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، الرياض، دار المريخ، 1987 ص:702.

3- جمال الدين زروق، **تحري التجارة الخارجية و التشغيل في الدول العربية**، (أبوظبي، الامارات)، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 01 2007، ص:10.

- زيادة الانفتاح الاقتصادي على الخارج؛
- التوسع في التشغيل و بالتالي القضاء ولو جزئيا على البطالة.

3- بالنسبة للبلد المضيف:

تمارس العديد من الدول سياسات متنوعة و تحفيزية من اجل الاستثمارات اليها لأنها تدرك فعلا ان ذلك يعود عليها و على مواطنيها في المدى القريب و البعيد بالنفع وانها من خلال ذلك سوق تستفيد من الشركات الدولية و أموالها المنتشرة عبر العالم و استثماراتها الضخمة التي تحقق الرفاه لهذا البلد.

ويمكن تلخيص أهمية التدويل بالسنة للبلد المضيف في[1]:

- زيادة استقبال رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات؛
- إقامة مناطق حرة للتصنيع والتصدير؛
- جلب المهارات الأجنبية ومعها التقييمات العالية مما يحسن الإنتاجية؛

ثالثا: أسباب تدويل المؤسسة

هناك عدة أسباب تجعل المؤسسات الاقتصادية تقوم بتدويل نشاطها، وهنا الأسباب تختلف باختلاف الشكل او الطريقة التي تنفذها المؤسسة من اجل تدويل نشاطها ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1-اللجوء إلى أسواق جديدة أوسع ، يعتبر البحث عن أسواق جديدة أوسع من اهم المحفزات التي تدفع المؤسسات الاقتصادية للتدويل وهذا المحفز ينقسم الى قسمين :

- السوق الوطني محدود جدا مقارنة بمنتوج عالي التخصص او شدة المنافسة في السوق المحلي؛

- تلقي المؤسسة طلب من زبائنها المهمين لمتابعتهم ، إن المؤسسات الاقتصادية تلجأ الى الأسواق الخارجية سواء من اجل استيراد المواد الأولية وغيرها من خلال الإنتاج بتكاليف اقل او من اجل تصريف منتجاتها و خدماتها خارج سوقها الذي اشتدت به المنافسة.

2-امتلاك معرفة التكنولوجيا الجديدة و يعتبر الحافز الأهم؛

3-القوانين و الإجراءات و التشريعات الوطنية؛

4-إمكانية الإنتاج الإضافية والتي لا يستوعبها السوق المحلي؛

5-الرغبة في الحصول على رؤوس أموال لم تتمكن من تعبئتها من الداخل؛

6-اليد العاملة، قد تلجا المؤسسات الاقتصادية الى الخارج سواء من اجل الحصول على اليد العاملة المؤهلة و الغير متوفرة في السوق المحلي او متوفرة و بتكاليف مرتفعة او اليد العاملة الرخيصة.

1- جون هدسون، مارك هوندر ، **مرجع سابق**، ص: 724.

2- Commission européenne, **l'internationalisation des P.M.E**, Observation des P.M.E, 2003, PP : 33 – 35.

رابعا: مراحل التدويل

هناك درجات متفاوتة من ناحية الاهتمام بغزو الأسواق الأجنبية، فهناك مؤسسات تفضل العمل في الأسواق المحلية لما تمتاز به من بساطة وفي المقابل هناك العديد من المؤسسات التي ترغب في تطوير واختيار منتجاتها خارج الحدود الوطنية، وذلك بهدف تسريح فائض الإنتاج من جهة وتجنب المنافسة من جهة آخرى .

وعليه فإن المؤسسات التي تتخذ قرار التدويل عادة ما تمر بمراحل متراكبة يمكن ان نلخصها في الشكل التالي :

الشكل رقم (04) : مراحل اتخاذ قرار التدويل

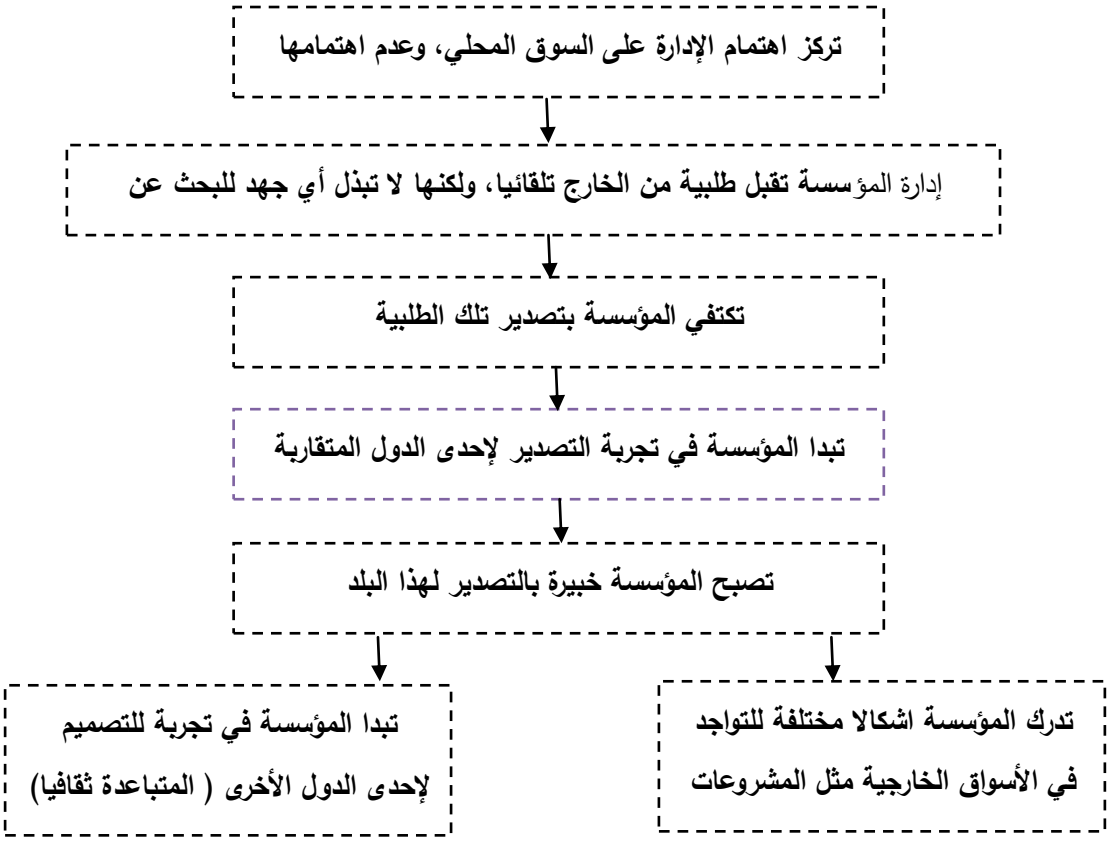

Source : Cornne Pasco-Bercho, **Marketing internationnal**, 2éme éd**,** CFEI, Group cofac, dunod, Paris, 1997 P 31.

من خلال الشكل السابق، يمكن حصر أهم مراحل التدويل في النقاط التالية [1]:

– درجة اهتمام ضعيفة من قبل المؤسسات أو ان المؤسسات المعنية بالأسواق الدولية مكتفية بتغطية السوق المحلي نتيجة للطلب المتزايد على السلعة؛

[1]– محمد إبراهيم عبيدات، **مبادئ التسويق: مدخل سلوكي**، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص : 392–393.

– معاناة بعض المؤسسات من وجود فائض من السلع التي لم يتم تصريفها في الأسواق المستهدفة الامر الذي يدفعها لمحاولة تصريفها في بعض الأسواق الدولية، من خلال بعض المنافذ التوزيعية وفي شكل طلبيات ؛

–نظرا للتزايد المستمر في الفائض من السلع المنتجة من قبل المؤسسات المعنية، قد تبدأ إدارة المؤسسات التفكير جديا في التصدير التجريبي لإحدى الدول المتقاربة معها ثقافيا و اقتصاديا، مما يكسبها خبرة و كفاءة بالتصدير لهذه الدول؛

–في هذه المرحلة من مراحل الاهتمام بالأسواق الدولية تبدا المؤسسات المعنية بدخول أسواق خارجية عن طريق وسطاء محليين او خارجيين معتمدين لشركات أجنبية أخرى ، وضمن تعاقدات أو ترتيبات تأخذ شكل الالتزام و الارتباط بتلك الأسواق التي يتم التصدير اليها، الامر الذي يفرض إجراء تعديلات مناسبة في المزيج التسويقي على السلع التي سيجري تصديرها للأسواق الخارجية بما يتناسب مع اذواق وإمكانات و توقعات المستهلكين في تلك الأسواق الدولية المستهدفة؛

– تدرك المؤسسة أشكالا مختلفة للتواجد في الأسواق الخارجية لتدعيمها اكثر كمنح تراخيص لجهات دولية لإنتاج بعض السلع لديها في الأسواق الدولية التابعة لها، مع اكتفاء المؤسسة الام بعائد التراخيص، وغالبا ما تقترن تلك التعاقدات و الاتفاقيات بترتيبات لتصدير المهارات التسويقية البيعية لتقديم الخبرات اللازمة لتلك الشركات المضيفة، وخاصة في المراحل الأولى من التعامل بينهما؛

– وفي هذه المرحلة الأخيرة تتزايد قناعة الإدارة العليا بأهمية الإنتاج و التصدير لبعض الأسواق الدولية باعتبارها أسواقا مربحة للسلع التي تطرحها، وبالتالي يبدا العمل الفعلي بالتعامل مع تلك الأسواق المستهدفة خارجيا كجزء من الاستراتيجيات التسويقية العامة وبأبعاد عالمية تتمثل مثلا في تحديد نمط دخول الأسواق الدولية، تصميم منتجات و خدمات عالمية، تطوير برامج تسويقية رحلة الكونية و القيام بتحركات تنافسية على نطاق عالمي.

ويمكن القول ان المؤسسة من خلال اتجاهها لتدويل نشاطها تمر بالمراحل التالية [1]:

–المرحلة الأولى: مرحلة الاستقرار و النمو محليا

وهنا تتمتع المؤسسة بقدرات عالية للنمو في السوق المحلي بعد إنجازها لمزايا تنافسية على المستوى المحلي و قوة مركزها المالي و قوة امكانياتها المهارية الفنية و البشرية.

و الدليل الأقوى على ذلك هو عدم قدرة المؤسسة على إضافة توسعات جديدة للمجتمع المحلي لأنه وصل لأكبر درجة من التشبع .

1 – سامح عبد المطلب عامر، **إدارة الاعمال الدولية**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص : 179.

-المرحلة الثانية: الشعور بإمكانية الغزو للسوق الخارجي[1]

إن تأكد المؤسسة من قدراتها و امكانياتها يحفزها على غزو الأسواق الخارجية، لكن يجب أن تقوم أولا بـ:

- تحديد الفرص و التحديات و التهديدات داخل كل سوق من الأسواق الخارجية؛
- تحديد المناطق الأنسب و النشاط الأنسب؛
- دراسة وتحليل درجة النمو لكل فرصة محتملة داخل السوق ثم اتخاذ القرار بالبديل الأفضل.

-المرحلة الثالثة: التجريب

بعد اتخاذ القرار بالبديل الأنسب على المؤسسة التواجد بشكل متقطع و لفترات قصيرة للتجريب و التأكد من الدرجة المحتملة للنجاح و درجة المخاطر المتوقعة و فرصة لجمع معلومات من السوق أثناء فترة التجريب.

- المرحلة الرابعة:الانتقال

اتخاذ قرار جماعي نهائي بغزو السوق الخارجي وتحديد الخطط الاستراتيجية البديلة ونقل موارد المؤسسة الى السوق الجديد والبحث عن المهارات البشرية.

-المرحلة الخامسة: إمكانية النمو

هناك تكون المؤسسة قد اكتسبت قدرات النمو في الأسواق الخارجية و تحقيق مركز تنافسي قوي مع تعديل الاستراتيجيات التسويقية و تحديد استراتيجيات بديلة لمواجهة أي تغيرات طارئة، وبعد تحقيق المؤسسة استقرار على كل المستويات يمكنها ان تمر الى الانتشار و التوسع مرة أخرى وتأتي الطموحات و الاتجاهات الجديدة لتوسيع قاعدة المؤسسة وانتشارها في الأسواق الدولية المختلفة ويؤكد هذا الانتشار قدرة المؤسسة على تحمل درجات أعلى من المخاطر.

الشكل رقم (05) : مراحل دخول المؤسسة الصناعية في الأسواق الدولية

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

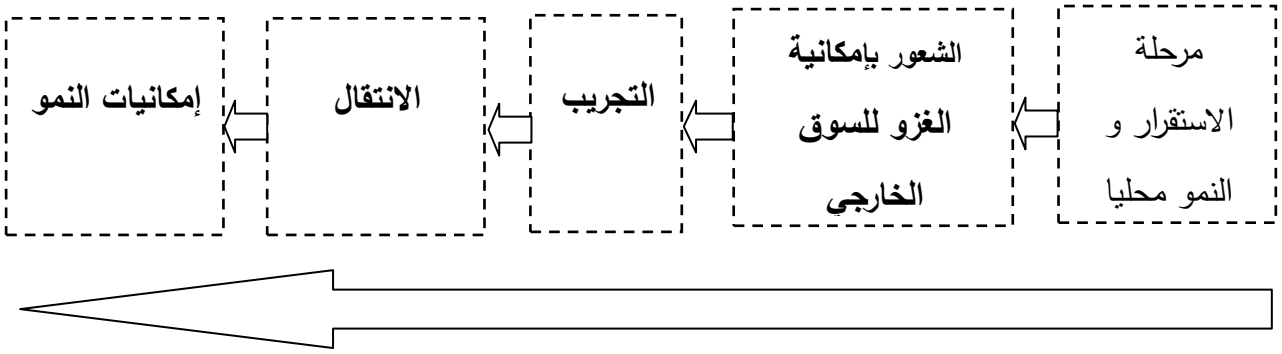

[1]- سامح عبد المطلب عامر، **مرجع سابق** ، ص : 180.

المطلب الثاني: دوافع التدويل

تسعى المؤسسات وراء الأسواق الخارجية الدولية مدفوعة بالكثير من الدوافع التي تعتبر محفزا كافيا لتحمل مخاطر التدويل بسببه، وهذه الدوافع البعض منها نابع من داخل المؤسسة نفسها او ضمن نشاطها و الصناعة التي تنتمي إليها، كما أن هناك دوافع من خارج المؤسسة قد تكون ناتجة من محفزات البلد الأم ، وأخرى تأتي من البلد المضيف وكلها تتراكم لتخلق ظروفا ومناخا مناسبا لدفع المؤسسة لتدويل نشاطها في سوق ما، نذكر منها :

أولا: بالنسبة للمؤسسة

1- تخصص المؤسسة :

إن تخصص مؤسسة ما في قطاع او صناعة معينة يدفعها دائما للبحث عن أسواق كثيرة وهذا يؤدي بها إلى اللجوء إلى الأسواق الأجنبية لأنه حقيقة بالنسبة لبعض النشاطات الخاصة لا يمكن للمؤسسة ان تكتفي بالقطر الوطني بسبب قلة الزبائن المحتملين، ومثال على ذلك شركة CELLETTE ومهمتها صناعة رخام شامل " Marbre Univercel " وهي أداة رئيسية لهيكل السيارة Carrosserie الذي يسمح بمراقبة السيارات التي تعرضت لحادث، حيث تعمل في قسم ضيق ولهذا لا يمكنها الاقتصار على السوق المحلي بل لابد عليها من العمل على الصعيد العالمي[1].

2- الاستفادة من التكنولوجيا : إن المؤسسات التي تبحث عن تحقيق جيد و متميز من المنافسين ما عليها حيازة تكنولوجيا رفيعة، ويتم ذلك بتتبع كل المستجدات التكنولوجية التي تهتم المؤسسة بالأخص في القطاع الذي تنشط فيه ولهذا نجد في بعض الأحيان إن المؤسسة تتوجه إلى الأسواق العامية من اجل الوصول إلى تكنولوجيا عالية غير متوفرة في البلد الأصلي، وهنا تسعى المؤسسة عند اختيارها لعملية تكنولوجية معينة البحث عن افصل تكنولوجيا متاحة في العالم من اجل ضمان الحصول على ميزة تنافسية وعادة ما تحدث هذه الاختراعات و التكنولوجيا في أسواق ثلاثية (اليابان، أمريكا، أوروبا) وهذا ما يعني ضرورة و أهمية تواجد المؤسسة داخل هذه المجتمعات بما يسمح لها بمتابعة التكنولوجيا سواء بتوطين مخابر البحث من اجل نقلها أو تقليدها فيما بعد وهو ما قامت به الشركة الكورية "SAMSUNG"، حيث تمركزت في كاليفورنيا في ما يسمى وادي السيليكون " Silico Valley " للاستفادة من التكنولوجيا العصرية للحاسبات الآلية في فترة لم يصنع فيها إلا المذياع.

1-طويل آسيا، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة**، قطاع البتروكيماويات، دراسة حالة مؤسسة سونطراك- أوبك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط (جامعة الجزائر 03- 2014/2013، ص : 133.

ثانيا: بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة

1-استغلال تحرير الأسواق : إن ديناميكية تحرير الأسواق على المستوى السياسي و التنظيمي يؤدي الى تحقيق قواعد المنافسة في العديد الأسواق التي كانت تعتبر في وقت مضى مؤممة او محمية فالمفاوضات التجارية في اطار المنظمة العالمية للتجارة قد سمحت في العديد من الدول للاستغناء عن القطاع الخاص و المتعاملين الأجانب كقطاعات الكهرباء، النقل الجوي، الاتصالات، البنوك والتأمينات ، مما يتيح فرص هائلة للمؤسسات الدولية في مختلف هذه الأسواق[1].

2-التقرب من الموارد الرخيصة و تقليل التكاليف : إن تدويل نشاط المؤسسة يسمح لها بالتقرب من الموارد الضرورية لبقائها وتأمينها بتكاليف متدنية و بالتالي تطوير تنافسية على أساس السعر، فالموارد مثل اليد العاملة، التكنولوجيا، تحويل المواد الأولية، رؤوس الأموال يمكن الحصول عليها باقل تكلفة عن طريق تدويل نشاط المؤسسة، فالتجارة الدولية تسمح أيضا بالبحث عن اليد العاملة عالية التأهيل كما فعلت الشركات اليابانية عن طريق توطين فروع لها في أوروبا و الولايات المتحدة الامريكية من اجل التقرب من مخابر بحث هذه الدول تتوفر كثير من الدول خاصة دول شرق آسيا حيث العمالة فيها بأسعار منخفضة، فعلى سبيل المثال توفر تايلندا عمالة ماهرة على قدر كبير من التعليم بمعدلات تعادل ربع (1/4) المعدلات السائدة في الولايات المتحدة الامريكية[2].

3- اكتساب أفكار جديدة حول المنتجات و الخدمات و الأساليب التجارية : يتميز السوق العالمي بوجود منافسين أقوياء و عملاء متعددي الاحتياجات كما ان المناخ الأجنبي الفريد يقدم للشركات أفكار جديدة لاكتساب ما يساعدها من معلومات لتطوير أداء المؤسسة من كفاءة وفعالية.

4- قدرة افضل على خدمة العملاء المميزين الذين انتقلوا الى الخارج :تحت مظلة الاقتصاد العالمي قامت كثير من الشركات بالانتشار دوليا بتقديم خدمة افضل لعملائها الذين انتقلوا الى الأسواق الأجنبية ومثال على ذلك عقب قيام شركة نيسان بافتتاح أول مصنع لها في بريطانيا ثم قام موردون لقطع الغيار يابانيون بنقل أعمالهم هناك.

5- تحقيق وفورات الحجم : لقد أدت ظاهرة العولمة الى ظهور حركة تجانس للمعايير و الثقافات حتى ولو كانت نسبية، فتحقيق الحواجز الجمركية و غير الجمركية عقب الحرب العالمية الثانية أدى الى تسهيل المبادلات التجارية الدولية.

1-فرحات غول، **التسويق الدولي : مفاهيم واسس النجاح في الأسواق العالمية**، دار الخلدونية، الجزائر،2002، ص:03.

2-مصطفى كامل، عبد الغني حامد، **إدارة الاعمال الدولية**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين،2006، ص :28.

كل هذا سمح بإمكانية الاعتماد على أوجه التشابه بين الأسواق من اجل تحقيق وفورات حجم على مستوى تكاليف الإنتاج وكذلك على مستوى الجهود التسويقية المتبعة و المطبقة بطريقة منتظمة من طرف المؤسسات الدولية، وبذلك تحقق هذه المؤسسات تنافسية من حيث التكاليف ومن حيث الأسعار[1].

6-توزيع أحسن للأخطار على عدد كبير من الأسواق : إن تدويل نشاط المؤسسة يسمح بتدنية اهم الأخطار المتعلقة بنشاط المؤسسة وذلك بتوزيع جغرافي للعرض(الثنائي : منتج، سوق/بلد) و يتعلق الأمر بضمان المرونة اللازمة و بتعرض اقل إلى الأخطار التجارية، المالية، السياسية، القانونية و الثقافية[2].

كما قد تلجا المؤسسة للأسواق الخارجية للبحث عن الأمان و الاستقرار السياسي وذلك خوفا من واقع معين في سوقها المحلي مثل المؤسسات الفرنسية خلال فترة رئاسية للرئيس فرانسوا ميتران(1981 -1995) خوفا من التأميم و التدخل الحكومي في إدارتها.

7-**أهداف متعلقة بالنمو و الربح** :بهدف زيادة الربح وتحقيق النمو المستمر للشركة تبدأ هذه الأخيرة في التفكير في الخروج نحو الأسواق الدولية والتصدير و التبادل مع العالم الخارجي، ويعتبر هذا الهدف من ابرز الدوافع واهم القوى التي تحفز الشركات من اجل الاهتمام بتدويل أعمالها، حيث كبر السوق الدولي وتنوع فئات المستهلكين يجعل الشركة لا تستطيع مقاومة ربحية هذه العملية[3].

6- تمديد دورة حياة المنتوج دوليا : من المتعارف عليه أن المنتوج يمر في دورة حياته بأربعة مراحل رئيسية وكل مرحلة تتطلب إستراتيجية معينة، كذلك بالنسبة لتدويل المؤسسة يتبع هذه المراحل ففي مرحلة التقديم المؤسسة المبتكرة و التي تستحوذ على التقدم التكنولوجي الناتج عن المجهودات المسخرة للبحث و التطوير، حيث يبدأ التصدير من البلد الذي تم بها الابتكار و في مرحلة النضج يتم الانتقال إلى الإنتاج بالخارج وفي المرحلة الموالية و هي مرحلة التدهور تبدأ في الإنتاج في الدول التي بها محفزات كانخفاض اليد العاملة و الضرائب ثم إعادة التصدير الى البلد الأصل وحسب "" **Nathalie** " فإن هذا يناسب كثيرا المنتجات التي تتطلب تكنولوجيا عالية[4].

1- فرحات غول، **مرجع سابق** ، ص : 04.

2 -Frédéric Leory, **les strategies de l'entreprise**, 2ème edition, Dunod, Paris, France,2004, P : 07.

3- موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات** : ترجمة محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود هلية، الرياض، السعودية، دار المريخ، 2007، ص : 21.

4- شوقي جباري، حمزة العوادي، **تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ام البواقي، العدد 04، 2013، ص: 107.

المطلب الثالث : مخاطر تدويل المؤسسة

على الرغم من الفرص التي تتاح للمؤسسات نتيجة توجهها للأسواق الدولية، إلا أن البيئة الدولية تتضمن كذلك مجموعة من الأخطار تكون مرتبطة بنشاط تجاري، فالصفقات الدولية تولد مجموعة من الأخطار مترابطة جزئيا لذلك قمنا بتخصيص هذا العنصر لذكر أربعة (04) أنواع رئيسية من الأخطار الناتجة عن تدويل نشاط المؤسسة، الأخطار التجارية، الأخطار السياسية والقانونية، الأخطار الصرف، الأخطار الثقافية.

أولا : الأخطار التجارية

تتمثل مصادر المخاطر التجارية أساسا في :

1- عدم دفع الزبون لمشترياته ويختلف خطر عدم الدفع حسب القطاعات و كذلك حسب المنطقة، فخطر الدفع مرتفع بدول أمريكا اللاتينية وبعض دول صحراء إفريقيا وفي أوروبا الشرقية؛

2 - الخطر المرتبط بتوزيع رقم الأعمال و مدى تركزه على عدد صغير او كبير من الأسواق الدولية و كذلك العدد المتوسط للزبائن بالنسبة للمؤسسة في كل دولة أو سوق[11]؛

3- الخطر المرتبط بمميزات السوق نفسه وخاصة فيما يتعلق باحتمال صغر حجم السوق، وهذا النوع من الخطر يكون مرتبط جزئيا بدراسة السوق التي تتم قبل الدخول الى السوق المستهدف؛

4- الخطر المرتبط بتواريخ الاستحقاق التي تم التفاوض عليها، فكلما كان تاريخ استحقاق الديون بعيدا كل ما زاد حجم الخطر التجاري.

وللحد من خطر عدم الدفع يجب على المؤسسة المصدرة أن تتبع المراحل التالية :

- أن تتحرى عن الزبون خاصة عندما يكون زبون جديد ؛

- القيام بالتامين لتحويل خطر قرض التصدير إلى شركات التامين العمومية مثل شركة تامين الصادرات GAGEX في الجزائر ؛

- تغطية الخطر من خلال اختيار وسيلة الدفع التي تؤدي إلى ذلك مثل مستند القرض Documentaire Crédit .

ثانيا : الاخطار السياسية و القانونية

1- إن الخطر السياسي هو عنصر معقد ومتعدد الأسباب فبالنسبة للمؤسسة هو الخطر الناتج من جهة عن تصرف (او عدم تصرف) من طرف الدولة المضيفة اتجاه المؤسسات الأجنبية العاملة مع آو في هذه الدول.

1- منير نوري، التسويق الدولي، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2015، ص :143.

فالحكومات تملك مجموعة من الإجراءات و الوسائل الممكنة التي بواسطتها قد تشجع أو تجعل من الصعب تواجد المؤسسات الأجنبية على أراضيها، كما ينتج الخطر السياسي [1] :

– مجموعة من العوامل السياسية غير المستقرة في بلد ما مثل : التكوين الديموغرافي، الانقسامات اللغوية و الدينية، المتطرفين المسلحين، اللجوء إلى العمليات الإرهابية، تدمير البنية التحتية، حالات الحرب، الفساد الإداري ؛

– كما أن الخطر السياسي الدولي يؤثر على المستثمر ولكنه ليس ذو طبيعة اقتصادية أو مالية، فهو بالتالي خطر يتعلق بالسياق العام المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة (مؤثرات غير اقتصادية)؛

– كما ينبع عن الخطر السياسي من مبدأ السيادة الذي يشكل الدعامة الأساسية لعمل الدولة، فهذه الأخيرة بيدها سلطة القهر والمنع و بإمكانها أن تصدر قرارات تكون ضارة بمصطلح المؤسسة المستثمرة مثل فرض ضرائب جديدة أو تمديد النشاط او التأميم.

2– ينتج الخطر القانوني من عدم تجانس البيئة القانونية الدولية ، فهذه البيئة لا تتضمن إطار قانوني وحد بالنسبة للشركات التي تنشط في عدة دول، فرغم المحاولات للاندماج القانوني الدولي و خاصة في أوروبا ، إلا أن القانون الدولي الخاص يبقى بصفة عامة خاص بكل دولة بحيث أن كل سوق أجنبي يتميز بخصائص قانونية فيما خص شروط نشاط المؤسسات الأجنبية.

– ومن حيث أهم المشاكل القانونية التي يجب أن تأخذها المؤسسات الدولية بعين الاعتبار التنوع في قوانين المؤسسات، القانون التجاري وقوانين المنافسة، القوانين الجبائية، القوانين البيئية إن وجدت، قانون الملكية الصناعية؛

– و تجدر الإشارة انه وعند صياغة الاتفاقيات بين مؤسسة ما و طرف أجنبي في بلد أجنبي، ينبغي الانتباه إلى عامل اللغة حيث تختلف مضامين المعاني عند الترجمة بين اللغتين، من اللغة الأجنبية إلى اللغة المحلية و العكس.

ثالثا: أخطار الصرف

إن خطر سعر الصرف ينتج عن عدم التأكد من تطور الاختلافات في سعر الصرف بين وقت إمضاء الصفقة ووقت الدفع من طرف الزبون، كما انه مرتبط بالعملة تأتي تتم على أساسها فوترة الصفقة.

و توجد عدة تقنيات للحد من خطر الصرف أو تغطيته وهناك تقلبات ذات طابع مالي كاللجوء إلى تغطية هذا الخطر عن طريق البنوك وكذلك ذات طابع محاسبي كالتغطية مع مرور الوقت أو الدفع المسبق لثمن الصفقة بعملتها الوطنية أو اللجوء إلى فوترة الصفقات بعملات مستقرة نوعا ما (الدولار،الأورو).

كما يمكن اللجوء للدفع عن طريق التعويض للتعامل مع الدول او الشركات ذات صناديق السيولة الفارغة[1].

1-علي عباس، **إدارة الاعمال الدولية**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007، ص: 285.

رابعا: الأخطار الثقافية

وهي المخاطر الناجمة عن التباين والاختلاف في أذواق المستهلكين و التباين الثقافي و المعرفة بين السوق المحلي و الأجنبي و التي تؤثر على تدقق المعلومات و صنع القرار في المعاملات الدولية.

وتختلف الأخطار حسب طريقة التوغل إلى السوق الدولية وللحد من هذه الأخطار يستحسن عدم التسرع في اتخاذ قرار الدخول و الاعتماد على مصادر متعددة للحصول على المعلومات و بالنسبة للأسواق القريبة يرى Fontagalland بأنه يستحسن السفر إليها و البقاء بها لعدة أيام ومقابلة أشخاص مؤهلين، هذا سيعطي فكرة جيدة للمسيرين حول الحواجز الممكنة من جهة والفرص الموجودة من جهة أخرى.

الشكل رقم (06) : المخاطر الأربعة في تدويل المؤسسات

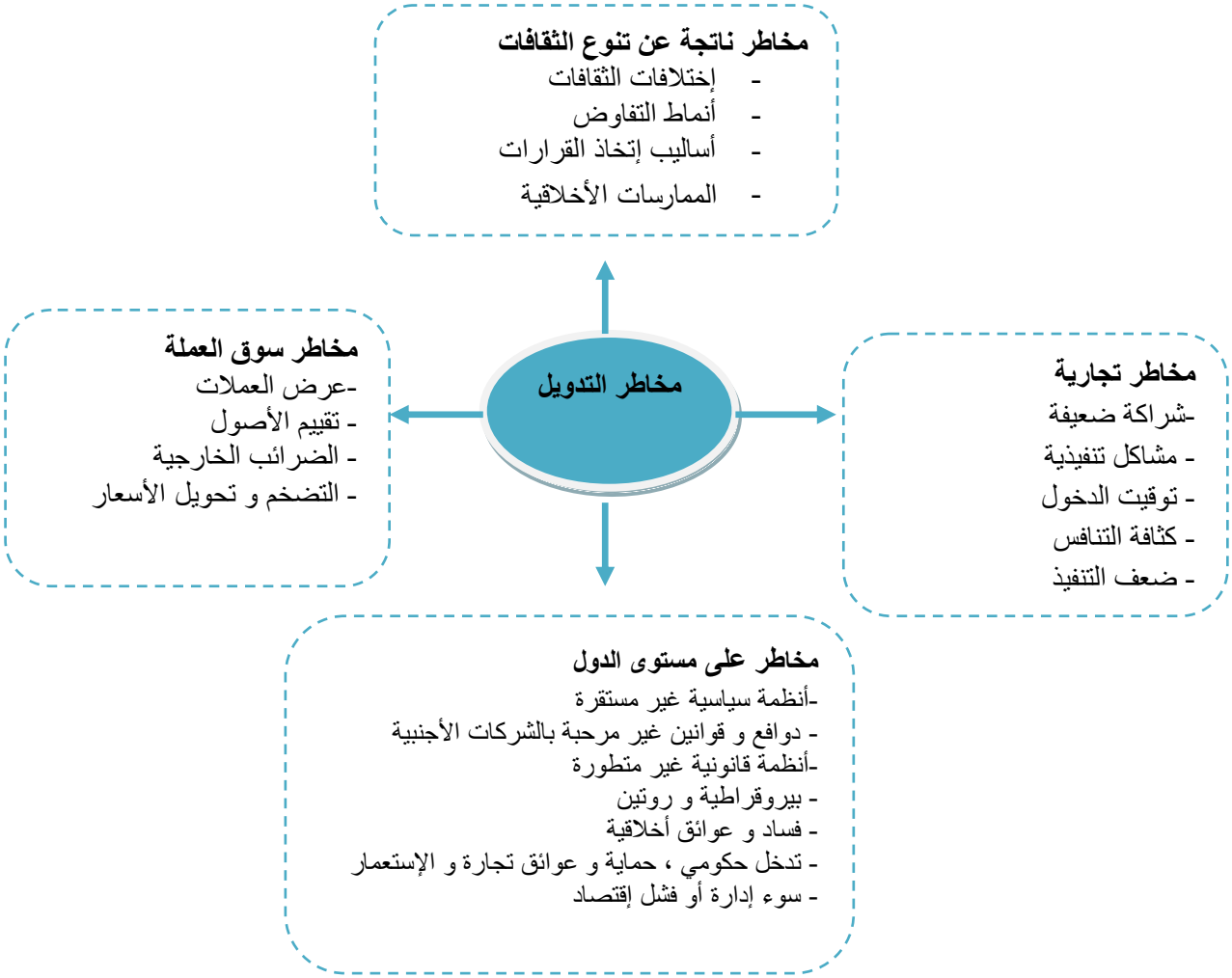

المصدر: إ س، تامر عافوجيل، جاري نايت، جون ر، ريزينبر جر، **المعاملات التجارية الدولية**، ترجمة صائغ عالمية ناشرون، توزيع مكتبة لبنان، ط1 لبنان،2014، ص: 13.

المبحث الثاني: متطلبات تدويل المؤسسة الصناعية

أصبح تدويل المؤسسة الصناعية شرطا من شروط البقاء و الاستمرار لبحث إستراتيجية لبناء اقتصاد متوازن ومواجهة المنافسة و التحرير الذي تشهده الأسواق وإتباع مدخل الانتقال كعنصر هام في هذه العملية من خلال عدة نماذج للتدويل في المؤسسة الصناعية ووضع الاستراتيجيات الدولية اللازمة.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اختيار مدخل الانتقال

هناك عدة عوامل تؤثر في اختيار المؤسسة لمدخل الانتقال من بينها :

أولا مزايا الملكية

وتتمثل في الموارد التي تمتلكها الشركة من خلال سياق المنافسة تستخدمها لامتلاك الميزة التنافسية المؤكدة في قطاع صناعتها، و الموارد المقصودة هنا هي الموارد الملموسة أو المنظورة المادية مثل : الاسم التجاري، العلامة التجارية، القدرات التنظيمية، المهارة التكنولوجية و القوة التسويقية...الخ.

وتحتل الموارد غير المادية التي تمتلكها الشركة أهمية بالغة لأنها أساس خلق الثروة وهي أداة تحويل الأصول الأخرى للشركة، وتحتاج الشركات الأجنبية التي تريد الدخول إلى الأسواق أن تمتلك ميزة ملكيتها للموارد الضخمة لكي تسد النقص في مجال توفر المعرفة و المعلومات الضرورية عن السوق المحلية التي تتميز بها عادة الشركات الوطنية الموجودة في هذه السوق.

ثانيا : مزايا المكان

وهي تتمثل في مختلف العوامل التي تؤثر على مزايا الإنتاج في البلد المضيف بدلا من البلد الأصلي، الشركات تقارن بصفة مستمرة و روتينية بين الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية والتكنولوجية وغيرها لسوق البلد المضيف بالمقارنة مع سوقها المحلي وذلك بهدف إعادة النظر أو تحديد مكان اختيار التسهيلات الإنتاجية الذي يحقق أفضل فرص المنافسة و تحقيق الأرباح[1].

ثالثا: مزايا التدويل

وهي التي تؤثر في رغبة الشركة على تصنيع منتجاتها أو خدماتها بنفسها أكثر من الاعتماد على عقود المشاركة و الشراكة مع شركات محلية في البلد المضيف، إن حجم التكاليف الكلية و منها تكاليف التفاوض، تكاليف السيطرة و تكاليف الدخول و الاتفاق سيكون عامل حيوي في اتخاذ القرار بهذا الشأن وقد تؤثر طبيعة الصناعة على هذا القرار، فمثل شركات الأدوية الدولية تعتمد بصورة واسعة على طريقة الترخيص، في حين اختارت تويوتا أسلوب المشاريع المشتركة كإستراتيجية للدخول إلى الأسواق الدولية.

1-سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية**، دار اليازوردي، عمان،2007، ص ص: 35-36.

المطلب الثاني: نماذج التدويل المعتمدة من طرف المؤسسة الصناعية

من ابرز النماذج التي اعتمدت عليها المؤسسة الصناعية في التدويل أربعة نماذج من بينها:

أولا :نموذج " أبسالا "

حسب هذا النموذج تعد عملية التدويل عملية تدريجية تؤدي إلى زيادة التنوع الجغرافي و عدد الأسواق التي تعمل بها المؤسسة مع زيادة حجم المعرفة و زيادة حجم الموارد الموجهة داخل السوق، وطبقا لهذا النموذج تستهدف الشركات متعددة الجنسية زيادة الأرباح طويلة الأجل مع الحفاظ على ادني مستوى من المخاطر في ظل ثبات العناصر الاقتصادية و العملية المحيطة بعملية اتخاذ القرارات الدولية داخل المؤسسة[1].

1-فروض نموذج أبسالا : يتكون هذا النموذج من عدة فرضيات نذكر منها :

-تبدأ المؤسسات العمل في السوق المحلي أولا نظرا لعدم توفر المعرفة عن الأسواق الدولية ثم تتجه للتوسع دوليا بالاعتماد على سلسلة من القرارات المتراكمة؛

-المحرك الأساسي للتدويل هو عملية التحكم من خلال الممارسة و الخبرات المتراكمة للأفراد مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة نقل المعرفة و الخبرة الخاصة بكل سوق إلى الأفراد الآخرين أو الأسواق الأخرى للمؤسسة.

- تبدأ المؤسسات بالعمل داخل الأسواق القريبة أولا أو الشبيهة بها وذلك بسبب تأثرها بالعوامل الثقافية و الجغرافية في اختيار الأسواق فيما يعرف باسم " الحاجز النفسي " بين الأسواق، ومع زيادة اكتساب الخبرات تبدأ المؤسسة في التوسع في الأسواق البعيدة أو المختلفة عنها[2].

2- العوامل المؤثرة على التدويل داخل نموذج أبسالا : تتمثل هذه العوامل في جوانب ثابتة أو مستقرة، الالتزامات السوقية و المعرفة السوقية وأخرى متغيرة : الأنشطة الحالية و قرارات الالتزام، بحيث إن التغيير في الوضع الحالي يشكل المدخلات للوضع التالي للتدويل[3] .

- **الجوانب الثابتة :** وتشمل كلا من الالتزامات السوقية و المعرفة السوقية؛
- **الجوانب المتغيرة :** وتشمل الجوانب المتغيرة كلا من أنشطة العمل الحالية و قرارات الالتزام.

1-**Upp sa la**: نسبة للجامعة السويدية أبسالا، وهي الدراسة التي قام بها الكاتبان Wiedershein و Johanson سنة 1975، على أربعة مؤسسات سويدية، يسلط الضوء فيها على ثلاث مراحل من التدويل، بعد المرحلة التمهيدية اين تمارس نشاطها في السوق المحلية، تاتي المراحل الثلاث : تطوير التصدير ، إنشاء وحدات تجارية في دولة او عدة دول.

2 -Jan johansaon.jan , Erik vahlne, **The Upp sa la internationalization process model revisited** : from Liabity of foreignness to liabity of outsidership, journal of international Business studies 4.0, Academy of International Business, Macmillan publishers Ltd, 21 May 2009, United Kingdom, PP : 1412-1413.

3 - Tony Zohari, the Upp sa la, **Internationalization modeladits limitation in the new era**, consulted ou the web site : http:// www.digit pro.co.uk/the Upp sa la Internationalization model and its limitation in the new era / the X at –

3-أنماط دخول الأسواق داخل النموذج : هناك أربعة أنماط رئيسية لاقتحام الأسواق الدولية وهي:

- الأنشطة التصديرية غير المنتظمة؛
- التصدير من خلال الوكلاء التجاريين داخل الأسواق الدولية؛
- إنشاء فروع للبيع أو شركات مشتركة داخل الدولة (عن طريق امتداد الوكيل السابق أو المؤسسات التي تعامل معها الوكيل أو منح تراخيص تنفيذ بعض العمليات داخل السوق؛
- الإنتاج داخل الأسواق الأخرى سواء للسوق المحلي للدولة أو الأسواق المجاورة (يتطور الإنتاج تدريجيا من الأنشطة التصنيعية غير المعقدة إلى الأنشطة التصنيعية المعقدة).

ثانيا : نماذج ذات الصلة بالابتكار

حسب هذا النموذج تبدأ عملية التدويل باهتمام المؤسسة بالسوق المحلي و مع زيادة الطلب على منتجات المؤسسة و بالتالي الاستمرار في الأسواق الدولية، وهناك جدل داخل المؤسسة حيث يكون الرأي الأول هو (Thesic) توجيه الأولوية في التركيز على طلبات السوق المحلي بينما يكون الرأي الثاني (Amtithesis) باتجاه إعادة طلبات السوق الدولي، وبعد فترة تتجه الإدارة العليا إلى تكوين آراء توافقية (Syntesis) ترتيب موارد المؤسسة و أولويات العمل بما يعزز التوجه نحو التدويل.

1-فروض النموذج :

- تتم عملية التدويل على مراحل و تعد المعرفة هي المحرك الأساسي للتدويل، بناء على تحليل المعلومات والبيانات المتاحة من الأسواق الدولية؛
- تبدأ عملية التدويل بالأسواق القريبة أولا ثم الانتقال إلى الأسواق البعيدة وتتوقف درجة التدويل على حجم التغير في توجهات المؤسسة من التركيز على الأسواق الدولية[1].

2- أنماط الدخول للسوق حسب النماذج ذات الصلة بالابتكار: ركزت النماذج ذات الصلة بالابتكار[2] إلا على نمط التصدير في الدخول إلى الأسواق الدولية، وذلك من حيث عدد المراحل التي تمر بها المؤسسة العوامل المؤثرة على العمل داخل تلك الأسواق الدولية.

ثالثا : نموذج الشبكة

يتمثل هذا النموذج في تحليل شبكة العلاقات التبادلية و الروابط (الفنية، الإداري و الاقتصادية) التي تربط بين المؤسسات المختلفة على المستوى الدولي، وذلك باعتبار ان حجم و موارد المؤسسة غير كافية

1 - Simin LIN- **Internationalization of SMES** : Towards an integrative approach of ressources and competances, "I" colloque France-Tchéque : Trends in international Business, " France, 2010, P: 09.

2- سيمي كزلك **The Innovation – Related Internationalization** او I-Modell من اهم الباحثين في هذا النموذج نجد Czinkota,1982, Reid,1981, Bilkeyardtesar, 1977.

وحدها للقيام بعملية التدويل[1] .

1-فروض نموذج الشبكة: ارتكز هذا النموذج على عدة فروض وهي :

- تعتمد المؤسسة على كل من الموارد اللازمة للإنتاج و الخدمات التسويقية التي تقدمها المؤسسات الأخرى، وبالتالي تحتاج إلى تكثيف معرفتها بهذه المؤسسات لتحقيق أقصى استفادة منها؛

-تختلف الفترات الزمنية و القدرة على بناء العلاقات بين الأفراد في الشبكة واكتساب الثقة المتبادلة فيما بين المؤسسات المختلفة [2] ؛

- تعد العلاقات الشخصية و العوامل الاجتماعية المحرك الأساسي لبناء علاقات العمل التبادلية داخل الشبكات المختلفة، وهي تتوقف دور على دور المنظم في بناء وتحسين تلك العلاقات.

2- عوامل التأثير على التدويل داخل نموذج الشبكات: تختلف عملية التدويل باختلاف موقع المؤسسة داخل الشبكة، والذي يختلف باختلاف حجم العلاقات التبادلية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى داخل تلك الشبكات، فيكون للمؤسسة موقعا كليا في حالة وجود علاقات تبادلية مع الشبكة ككل.

3- أنماط الدخول للسوق الدولي حسب نموذج الشبكة: تتمثل هذه الأنماط في ثلاثة أنماط أساسية وهي:

- التصدير من خلال الوكلاء.
- إقامة العلاقات المباشرة و غير المباشرة داخل الشبكات.
- الاستثمار المباشر في الخارج.

رابعا : نموذج المؤسسة ذات البداية الدولية

يشير هذا المصطلح إلى المؤسسات الصناعية التي تتطلع إلى النمو العالمي السريع في مرحلة مبكرة من حياتهم و المؤسسات التي تقوم بتنفيذ إستراتيجية دولية منذ نشأتها[3] .

كما أن هناك عدة عوامل تلعب دورا هاما في تطوير المؤسسات ذات البداية الدولية حيث إن الاختلافات الثقافية و المنافسة النفسية في تناقض، كنموذج أوبسالا الذي يعتبر التدويل في مراحله الأولى يعني بالبلدان ذات المسافة النفسية القصيرة.

1- أنماط الدخول للسوق الدولي حسب نموذج المؤثر ذات البداية الدولية نجد ثلاثة أنماط منها:

- التصدير؛
- إنشاء سلاسل القيمة؛
- إنشاء شبكات الأعمال.

1- Cavusgil,1980 أومايدعى **Network Model** ومن اهم الباحثين في هذا النموذج ا - Johanson et Mattsson,1988,19924

2-I bd, p : 04

3 - **Aihie Dsare khoe**, op-ut, p : 09.

المطلب الثالث : الاستراتيجيات الدولية للتدويل في المؤسسات الصناعية

أولا: إستراتيجية التصدير

إن التطور الحاصل ما بعد الثورة الصناعية في الاقتصاد البريطاني قد ارتبط بشكل واضح مع الأداء المستدام للصناعات قادرة على المنافسة دوليا تشمل المؤسسات على حد سواء الصغيرة و الكبيرة التي تعمل في قطاعات الإنتاج و التوزيع والخدمات ووفقا للإحصائيات الصناعية، كان نمو الصادرات القوة الدافعة الرئيسية وراء الانتعاش في مردود الإنتاج في المملكة المتحدة وفي بداية 1990، وإدراكا لهذا كانت الحكومة في كثير من الأحيان تدعو لإتباع نهج أكثر إستراتيجية لتعزيز أداء الصادرات في جميع قطاعات الاقتصاد [1].

وهذه الإستراتيجية تشمل عدة استراتيجيات مختلفة من تصدير مباشر، تصدير غير مباشر.

ثانيا: إستراتيجية الاستثمار الأجنبي

تتمثل أثار هذه الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر او غير المباشر في الأهمية البالغة التي تكتسبها الشركة أو الدولتين الأم و المضيفة كما قدر " مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2004 بـ 09 ترليونات دولار (9000 مليار دولار) ويعرف هذا المجموع إلى نحو 70.000 شركة عبر الوطن والشركات التابعة لها بالخارج وعددها 690.000 شركة[2] .

أما الشركات العربية فهي لا تملك القدرة على المنافسة أمام شركات الكبرى وإنما تعتمد على سياسات الحماية في الداخل، لذلك فهي تشارك بنسب قليلة من الاستثمارات الأجنبية.

ثالثا: إستراتيجية التحالفات العالمية، الإنتاج و التملك

تقوم الشركات الصناعية في ظل التدويل نشاطها إلى القيام بتحالفات عالمية لدخول سوق ما أو التوسع فيه، أو تقوم بالاندماج جزئيا أو كليا مع شركات أجنبية في الدول المضيفة، أو في شكل تحالفات إستراتيجية و التي عرفتها جولاتي 1998[3].

" التحالفات الإستراتيجية بأنها اتفاق اختياري بين عدد من الشركات يتضمن تبادل وتقاسم او تنمية منتجات او تقنية او خدمات".

---

1 – Hamid Etermad Hichard **wright,alobalization and entrepreneurship** : **policy and strategy perspectives**, (cheltenhan,OK,Ed ward elgar publishing, 2003,P :15.

2مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، **تقريرالاستثمار العالمي 2005**، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث و التطوي، استعراض عام،(نيويورك، جنيف) الأمم المتحدة، ص:02.

3– – رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، **الإنتاج و التحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية (القاهرة، مصر)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات، العدد411، ط2، 2007، ص:171.

رابعا : إستراتيجية إعادة التوطين

وهي عملية إعادة النظر في مواطن تموقع نشاط الشركة في العالم أو على المستوى الوطني و المحلي من حيث مواقع الإنتاج، التسويق و الإدارة أو حتى مراكز البحث و التطوير وله أشكال عديدة منها : إعادة توطين الإنتاج [1] و إعادة توطين الإدارة.

خامسا : استراتيجيات أخرى للتدويل

تتجه الشركات في عملية التدويل بالتركيز على منتجات معينة أو أسواق محددة قريبة أو بعيدة، صغيرة أو كبيرة أو تنويع كل هذه العوامل واتخاذ القرارات الإستراتيجية اللازمة لتحقيق عملية التدويل بكل دقة و نجاح ومن بين هذه الاستراتيجيات نجد :

1- إستراتيجية التركيز: تشير هذه الإستراتيجية إلى تركيز إمكانيات المؤسسة في مجال محدد تتخصص فيه فتنتج نوعا واحدا من المنتجات أو تتخصص في خدمة نوع معين من العملاء أو تقدم منتجاتها إلى سوق معين[2].

وينبغي الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق هذه الإستراتيجية مايلي : توقعات الزبائن، بالنسبة لعنصر التميز أن يكون غير قابل للتقليد، تحقيق القيمة للمستهلك وتحديد عوامل تحفيزية لجذب المشتري ويوفرها السوق الدولي دون منافسيه.

2- إستراتيجية التنويع : تعني هذه الإستراتيجية أن تختار إدارة المؤسسة الدخول في ميدان جديد من الأعمال مختلف تماما أو مرتبط بالأعمال التي كانت تقوم بها ، وتلجأ المؤسسات الصناعية إلى إستراتيجية التنويع إذا كان المجال الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة لا يقدم الكثير أو يقدم القليل من فرص النمو أو المردودية، وهذا ما يحدث إما بسبب شدة المنافسة أو تدهور السوق بمعنى أن الطلب على المنتوج في السوق ككل وصل إلى مراحله الأخيرة وان المستهلك لم يعد في حاجة إليه مثلما كان عليه في مراحله الأولى فالتنويع قد يكون امتداد للنشاط الأصلي أو خروجا عنه.

المبحث الثالث :آثار تطبيق النظم البيئية للولوج الى الأسواق الدولية

مع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من اجل تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية على غرار الاستناد على الأبعاد و الاشتراطات البيئية كآلية تحمي بها اقتصادها من المنافسة الأجنبية مما يشكل صعوبة في عملية تسويق منتجات هذه الدول إلى الأسواق العالمية و تشجيع استثماراتها.

1- رولاند، كالوري وآخرون، **المنافسة العالمية وديناميات قوى التفاعل من الممارسة إلى النظرية**، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر، القاهرة 2003، ص:402.

2- علي سدي و مراد حطاب،" **تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات وفرص التدويل**، قراءة في بعض المقالات الاكاديمية و المعطيات العلمية "، الملتقى الدولي حول المنافسة و الاستراتيجيات الثنائية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 10 و 11 نوفمبر 2010، ص:05.

المطلب الأول : علاقة تطبيق النظم البيئية بالقدرة التنافسية للصادرات

تقوم الشركات الصناعية بغرض حماية البيئة ومنع حدوث التلوث أو التقليل منه بتحمل عدة تكاليف وتخصص رؤوس أموال لذلك بهدف تشجيع التجارة الخارجية وكسب الميزة التنافسية فيها وهذا في عدة عوامل منها :

أولا : توليفة حجم الإنتاج و التكاليف البيئية

تلجأ الشركات الصناعية إلى إعادة تخصيص موارد مالية إما تسحبها من الاستثمارات الإنتاجية أو إعادة النظر في كيفية وضع المخصصات المالية الخاصة بكل عملية تجارية لأغراض بيئية متمثلة في الحد من التلوث أو التقليل منه، مما يؤثر على القدرة التنافسية لصادرات هذه الشركات الصناعية نتيجة خفض الاستهلاك من السلع المحلية.

الشكل رقم : (07) : توليفة حجم الإنتاج و التكاليف البيئية

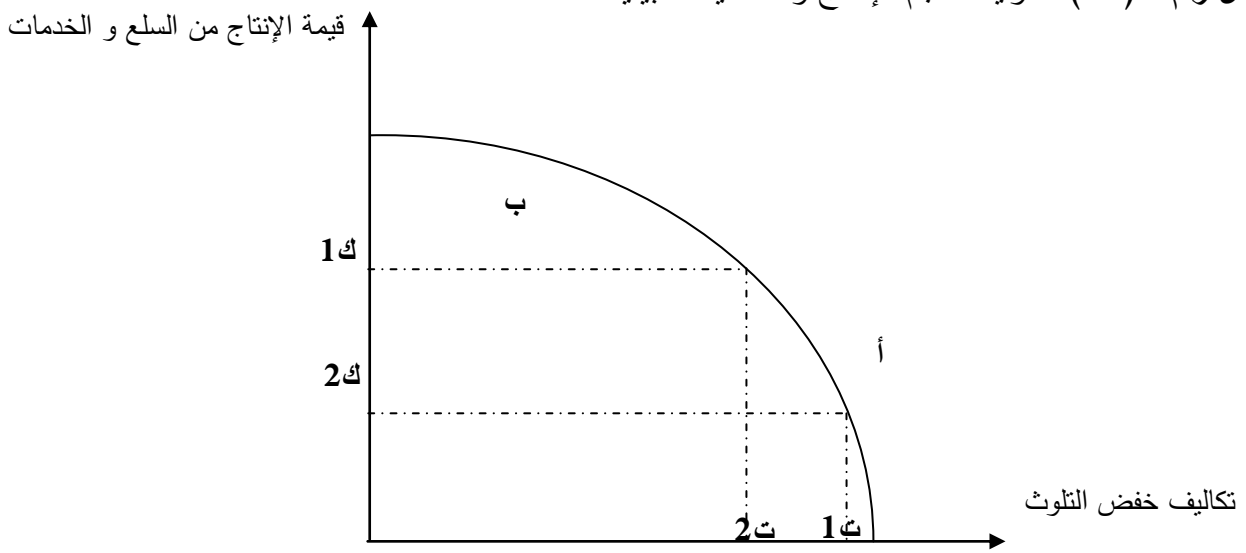

المصدر:أحمد عبد الخالق السيد، **السياسات البيئية و التجارة الدولية**، ط1 ، الطبعة الثانية، دار الكتاب المنصور، ط2، 1994، ص:40.

يمثل المنحنى السابق العلاقة بين خفض التلوث ومكافحته وحجم الإنتاج نتيجة توليفة التكاليف البيئية بتخصيص أموال الضخمة و أصبحت تمثل نسبا غير ضئيلة من إجمالي الناتج المحلي وكذلك إجمالي الاستثمارات الصناعية مما يؤدي إلى انخفاض و حجم الإنتاج مما يؤثر على حجم الصادرات بالانخفاض.

كما يؤدي ضغط الرأي العام والمستهلكين إلى اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان مما يؤثر في زيادة أسعار المنتجات وعلاقة الصناعات بعضها ببعض مما يكون تأثيره كبير على حجم الصادرات.

ثانيا : توليفة الصادرات و التكاليف البيئية

إن فرض ضرائب على الاستهلاك بعض السلع و الخدمات يؤدي إلى خفض استهلاكها ومن ثم الطلب عليها مثل خفض استهلاك الوقود و الطاقة بصفة عامة، كما أن ذلك قد يكون إلى تشجيع البحث عن البديل

ليحل محل المستورد منها و إذا استمر هذا التأثير فإنه قد يدفع الدول النامية المصدرة إلى خفض ثمن صادراتها في الدول المتقدمة بغية النفاذ إلى أسواقها و التي تعد المستوعب الرئيسي لصادرات هذه البلدان[1].

المطلب الثاني: علاقة تطبيق النظم البيئية بالنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في الناتج المحلي، ومنه من يربطه بالتحولات الهيكلية الطارئة على الآلة الإنتاجية، وهنالك كذلك من يربطه بمدى الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة و المتوفرة واستغلال القيمة المضافة التي تدرها، كما أظهرت بعض الدراسات وجود رابط متبادل بين الجودة البيئية و نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، فتحسن الجودة البيئية راجع إلى زيادة في الدخل القومي[2].

ويشكل النمو الاقتصادي هدف من أهداف السياسات الاقتصادية وله وجهان، الوجه الأول هو زيادة الناتج القومي و الوجه الثاني هو ارتفاع مستويات التلوث.

ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في المقدرة الاقتصادية لبلد من البلدان خلال فترة زمنية محددة بالمقارنة بالفترة السابقة، ويفهم النمو على انه الزيادة الحاصلة في الناتج الحقيقي ويعرف الناتج على أنه قيمة السلع المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة مطروحا منها قيمة السلع التي استهلكت كمستلزمات في العملية الإنتاجية.

وفق هذا المفهوم للنمو و للناتج لا تأخذ بعين الاعتبار حجم التلوث البيئي[3].

من الممكن إن تحقق الدول نموا اقتصاديا، إلا أن ذلك لا يترتب عليه تحسن في مستوى الرفاه الحقيقي على المدى الطويل، و لا يعد مؤشرا كافيا للتنمية الاقتصادية.

و لقد توصل جرو سمان إلى إن العلاقة بين التلوث و النمو الاقتصادي يمكن تمثيلها بمنحنى له شكل " U" معكوس حيث إن التلوث يبدأ مع بداية عمليات التصنيع و التنمية ويستمر إلى أن يرتفع نصيب الفرد مستوى معين (ج)، وبعدها يأخذ هذا المنحنى في الانخفاض التدريجي مع كل زيادة في الدخل حيث يزداد الاهتمام الموجه نحو مكافحة التلوث هذا بافتراض أن تلك الدول قادرة على تطبيق قواعد النظم البيئية

1- عبد الخالق أحمد السيد واحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي** الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص: 15.

2-محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص : 73.

3- د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم ايمان محمد زكي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مصر، جامعة الإسكندرية، 2005، ص: 227.

الشكل رقم (08) : منحنى كوزنش البيئي تركيز التلوث بالنسبة لمتوسط دخل الفرد

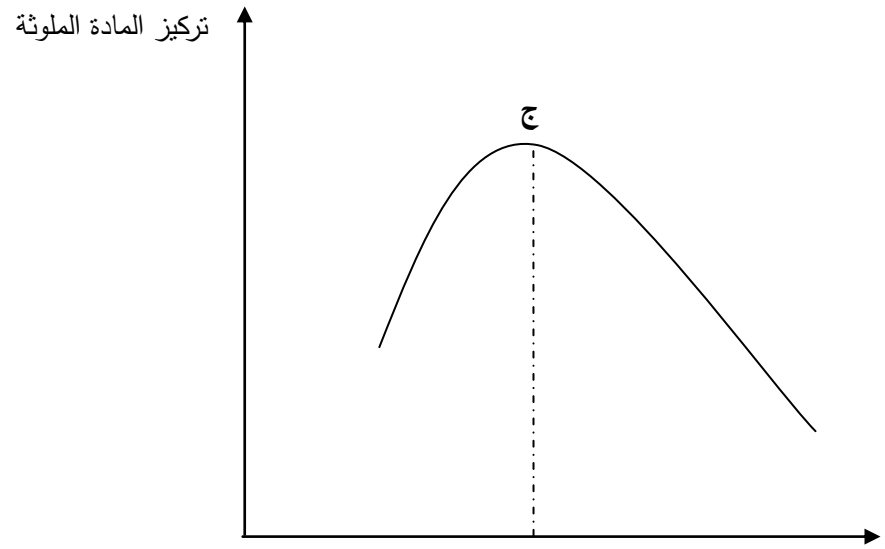

المصدر:ديفيد والاس، **التنمية الصناعية، دراسة عالمية**، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ص:40.

وتعتبر علاقة كوزنش علاقة عالمية وتحظى بالقبول على نطاق واسع، لاسيما بعد إن نشر البنك الدولي تقرير التنمية عام 1992، و يعترف اكبر مؤيدي نظرية كوزنش(البنك الدولي والهيئة الأوروبية) أن التلوث لا ينخفض في الدول ذات الدخل المرتفع إلا نتيجة السياسات الواعية[1].

إذ يلتزم الصناعيين بالمعايير البيئية و يحرصون على استخدام طرق إنتاجية لها تأثير اقل على البيئة من الأساليب الأخرى المستخدمة من منافسيهم و يحققون ربحية اكبر من الآخرين ومن أهم أسباب ذلك ما يلي :

❖ أصبح المجتمع يهتم بمعايير بيئية وتنظيمات جديدة تفرضها الدولة وذلك نتيجة انتشار الوعي البيئي مما أدى إلى خلق أسواق جديدة للمنتجات الخضراء ومعدات إنتاجها؛

❖ تعتبر الدول المتقدمة أكثر الدول اهتماما بتطبيق المعايير البيئية والتي تسعى إلى الحماية البيئية وتحقيق رفاهية شعوبها؛

❖ إن حماية البيئة بصورة دائمة و شاملة يحتم على الدول الحذر في استعمال الموارد الطبيعية في العمليات الإنتاجية وخاصة في الصناعة وربما توقيف استخدام البعض منها وذلك لتفادي الإضرار البيئية، وان الاستثمار في المشاريع المنتجة للسلع المفضلة للمستهلكين يؤدي إلى خلق فرص جديدة من الممكن أن تكون محفزا للربحية الاقتصادية و النمو؛

1- د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم ايمان محمد زكي، **مرجع سابق**، ص : 234.

❖ تتأثر المقدرة التنافسية للصناعة الوطنية بالسياسات البيئية، ويمكن ان تضعف هذه المقدرة مع ارتفاع التكاليف وبالتالي زيادة نفقات حماية البيئة، وقد تتأثر بشكل إيجابي أي ارتفاع المقدرة التنافسية للصناعة الوطنية من خلال تطوير تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة من المحتمل ان تحقق تفوقا أو أسبقة تكنولوجية و بالتالي كسب أسواق واسعة للتصريف.

❖ **الآثار السلبية و الإيجابية الناجمة عن تطبيق النظم البيئية بالنسبة للنمو الاقتصادي :** من أبرزها مايلي[1] :

❖ يتأثر النمو الاقتصادي بالسياسات البيئية فهناك اثر سلبي يتمثل في توقف أو عرقلة النمو في الأمد القصير من خلال الاتفاق على الاستثمارات غير الإنتاجية في مجال حماية البيئة.

❖ إن تطور التكنولوجيا يعد إيجابيا لحماية البيئة التي تحمل في طياتها نموا اقتصاديا بالإضافة لتأثير الإنفاق على النمو في الأمد الطويل؛

❖ إن النمو الاقتصادي العشوائي غير المتحكم فيه يمكن إن يقود إلى انتقال البيئة وتلويثها وهذا سيكون له تأثير على شروط نمو إنتاج السلع الملائمة للبيئة؛

❖ إن الاستثمارات الموجهة لحماية البيئة يمكن أن تؤثر على توزيع الفائض الاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي، وقد يكون هذا التوزيع سلبيا او إيجابيا وهذا مرتبط بنوعية الفئات المستفيدة أو المتضررة من ذلك[2] ؛

❖ إن الإنفاق على حماية البيئة يتزايد بشكل مضطر على المستوى المحلي و على المستوى العالمي وله تأثير واضح على الإنتاج و الاستثمار و الاستهلاك وعلى سوق العمل ويؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و يأخذ الإنفاق على الحماية البيئية شكل الاستثمار البيئي؛

وعليه يتبين لنا انه هناك أثر متبادل بين كل من البيئة و النمو الاقتصادي في شكل جدلية أو تناقض بين أهداف كل منها، ولحل هذه الجدلية يجب البحث عن حالة أو نقطة توازن بين متطلبات الطرفين بحيث تكون نتيجة الأخيرة هي تحقيق إمكانية المزيد من النمو الاقتصادي وإمكانية المحافظة على البيئة و تطويرها؛

تعتمد السياسات البيئية الناجحة على تطبيق النظم و المعايير البيئية الفعالة التي تحقق الكفاءة الإنتاجية و حماية البيئة و الصحة العامة وبالتالي يستلزم بالضرورة اهتمام المِسؤولين في الدول المختلفة و خاصة الدول النامية ومنها الجزائر بدعم تطبيق هذه المعايير و ذلك لزيادة قدرتها التنافسية من ناحية ولتعزيز نموها الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة من ناحية أخرى.

1- الخطيب نهى، **اقتصاديات البيئة و التنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2000، ص: 181.

2- هيئة الأمم المتحدة، **التقرير السنوي**، سنة 1998، نيويورك، ص : 36.

المطلب الثالث: علاقة تطبيق النظم البيئية بالاستثمارات

أصبح الاتجاه السائد بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري و الدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية عن طريق تطبيق النظم البيئية وذلك تفاديا للتأثيرات السلبية الناجمة عن هذه الاستثمارات ولقد لجأت هيأت دولية و إقليمية ووطنية إلى فرض قيود و معايير بيئية لحماية البيئة، ولقد تعددت الدراسات في هذا المجال نذكر منها :

1-**دراسة ليونارد Léonard** [1]: قام بدراسة استراتيجيات التنمية لأربعة دول مختلفة و استنتج إن ايرلندا هي الدولة الوحيدة التي تنتهج إستراتيجية واضحة لجلب الصناعات الملوثة نظرا لفقرها النسبي مقارنة بالدول الثلاثة الأخرى ولانعزالها الجغرافي أيضا، كما إن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر هذه الصناعات إلى الخارج محدثة أثار متعددة هي :

- تزيد استثماراتها الملوثة في الخارج مقارنة بباقي الاستثمارات وتتقلص استثماراتها في الداخل بنفس المقدار؛
-تكون الدول النامية الملجأ الأول لهذه الاستثمارات الملوثة؛
-ستنمو واردات الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الاستثمارات بسرعة أكبر من واردات الدول الأخرى.

2- **دراسة لوايتس Low and yeats** : توصلت الدراسة إلى إن الدول النامية تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العالمية للسلع كثيفة التلوث مثل : الحديد والصلب، التعدين، الصناعات التحويلية و صناعة الورق.

كما توصل لو Low في دراسة منفردة عن العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة و المكسيك سنة 1992 إلى إن 12%من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية تخص إنتاج صناعات ذات الإنفاق البيئي الكبير عليها.

3-**دراسة كروس مان/ كروجر kruger and Crossman** : توصلا سنة 1991 من خلال دراستهما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من المكسيك منتجات ذات نسبة استخدام منخفضة من العمالة الماهرة و رأس المال.

4-**دراسة البنك الدولي** : في دراستين مختلفتين سنة 1992 كان الغرض منهما إعداد مؤشر لقياس نسبة التسمم الصناعي « Indicateur des industries toxiques » حيث ومن عينة تحتوي على 37 صناعة في 25 دولة من أمريكا اللاتينية و خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 إلى 1988 توصلت الدراستين إلى إن تحرير التجارة في ظل المعايير البيئية المختلفة سيؤدي إلى هروب الصناعات من الدول المتشددة إلى الدول المتراخية بيئيا، حيث تأكد رسميا إن الدول ذات السياسات الحمائية تجاريا تعد مأوى للصناعات كثيفة التلوث[2].

1-كمال ديب، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تخصص ابعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع : نقود ومالية،جامعة الجزائر،2009/2008، ص : 209..

2- – كمال ديب، **مرجع سابق**، ص : 209.

تعتبر ان هناك علاقة متينة ما بين التجارة الدولية و المعايير البيئية، إذ ان التطبيق المتشدد و بالطرق الأكثر ذكاء و خفاءا لهذه الأخيرة يؤدي إلى إضعاف القدرات التنافسية للدول في الأسواق العالمية خاصة النامية منها. وذلك لما لهذه المعايير من آثار سلبية على الميزة التنافسية للقطاعات المكلفة بيئيا على غرار قطاع المحروقات و الصناعات الأولية التي ترتكز عليها صادرات معظم الدول النامية[1].

❖ قامت منظمة OECD ببحث حول مدى تأثيرات تطبيق النظم البيئية لحماية البيئة على انخفاض إنتاجية العمل و بالتالي التأثير على القدرة التنافسية .

وقد بينت دراستان أمريكيتان بأنه خلال الأعوام 1969-1978 قد انخفضت إنتاجية العمل للولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 0.12% سنويا وذلك بسبب الإجراءات المتبعة في تطبيق النظم البيئية، وقدر الانخفاض من خلال الفترة 1977-1987 بحوالي 0.1% سنويا ذلك على المستوى الكلي إما على المستوى الجزئي فقد أظهرت دراسات أخرى انه في الكثير من الحالات أمكن للإنتاجية أن ترتفع[2].

يستنتج من ذلك بان تغير الإنتاجية المرتبط بحماية البيئة ليس هو العامل المحدد والوحيد المؤثر على القدرة التنافسية، غالبا طبيعة الاقتصاد هي التي تحدد مدى التأثير، ففي اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية ينفق المستثمرون ومنذ زمن مبالغ اكبر بكثير على حماية البيئة مما ينفق الألمان، فاليابان تعتمد قيودا بيئية صارمة تتطلب الكثير من الإنفاق، ورغم ذلك لم تتأثر المقدرة التنافسية العالمية للاقتصاد الياباني وهذا يعود طبعا لطبيعة (ديناميكية) الاقتصاد الياباني.

من ضمن العوامل التي تقود إلى مشاكل في سوق العمل والتي تحظى بأهمية خاصة ما يسمى بمعيقات الاستثمار، أي إيقاف أو إعاقة الاستثمارات المخططة في الاقتصاد لأسباب تتعلق بسياسة حماية البيئة التي تقود إلى عرقلة خلق فرص عمل جديدة[3].

نظرا لتطور تكنولوجيا حماية البيئة و تطور إنتاج و تسويق السلع الاستثمارية البيئية، أدى ذلك لتعزيز القدرة التنافسية لبعض الدول التي لديها قيود و تعليمات بيئية متشددة تكون دافعا و حافزا لهذا التطور، ونتيجة ذلك يمكن ان تتجه تكاليف معدات و تجهيزات حماية البيئة نحو الانخفاض بعد إن تمت تجربتها وتطويرها في السوق المحلية و بالتالي يمكن ان تكون هذه الدول صاحبة أولوية وتستطيع السيطرة على الأسواق العالمية في هذا المجال[4]

1-مقال منشور بعنوان : **الجزائر و الاتحاد الأوروبي**، 38023 topic.ntm/20/04/2019 /7 / **http://www.palmoon.net**

2- **www.Annaba.org**/nba b3/ abadiqtisadia.htn, 20/04/2019.

3- منشور عمليات توجيهي للتقييم البيئي، **دليل عمليات البنك الدولي**، اكتوبر 1991، ص : 40.

4- صالح مفتاح بن سمينة دلال، " **فعالية السياسات الاقتصادية في مواجهة المشكلات البيئية** "، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة يومي : 06-07 جوان 2006، المركز الجامعي بالمدية، ص : 10.

وتلعب البرامج البيئية دورا حاسما في العلاقات الاقتصادية والتجارب الدولية، فهذه الأخيرة تعمل على إجبار الدول لا سيما النامية على احترام معايير البيئة في عملية الاستثمار و الإنتاج الصناعي بحيث إن المنتوجات التي لا تراعي مؤشرات البيئة ستفقد أي مجال للمنافسة في صناعاتها المتطورة[1].

إن الاهتمام المتواصل بالتنمية على حساب البيئة أدى إلى ظهور آثار إيجابية و سلبية، فالأولى تمثلت في الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق في ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية، أما الثانية فتتمثل في التأثير من الناحية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى على البيئة.

1- عبد الخالق أحمد السيد واحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**،الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص: 15.

خلاصة الفصل

مع التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتدويل و عوامل التفكير فيه، توصلنا إلى أن هذه الظاهرة أصبحت مآل منطقي لأي مؤسسة اقتصادية بالإضافة إلى اعتباره انسب طريقة للتوغل في السوق الدولي.

ان التدويل كظاهرة ليست جديدة بل قديمة لكن التدويل من خلال الإنتاج يعتبر حديثا نوعا ما.

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى كيفية تطبيق النظم البيئية للدخول إلى الأسواق الدولية وذلك عن طريق تحديد دورها في التجارة الخارجية من تفعيل القدرات التنافسية و الصادرات للمؤسسات في الأسواق الدولية من خلال دراسة عدة عوامل مؤثرة على التدويل في ظل تطبيق النظم البيئية كتحديد دورها من اقتصاد لآخر بحسب مستوى التنمية الاقتصادية وقابلية المؤسسات الإنتاجية على إدخال التكنولوجيا الحديثة التي لها دور كبير في بناء و تطوير قدرات المؤسسات و التغلب على الصعوبات التي تواجهها في تطبيق المعايير البيئية.

قد ينتج عن تطبيق المعايير و النظم البيئية في بداية الأمر زيادة في تكاليف الإنتاج إلا انه يؤدي إلى حماية البيئة و الحفاظ على مواردها الطبيعية و غيرها، ولكن يمكن المؤسسات من تحقيق الوصول إلى الأسواق الدولية و التوسع فيها دون إلحاق أي ضرر للطبيعة أو بصحة الإنسان.

الفصل الثالث :

دراسة تطبيقية لامكانية تدويل في شركة الاسمنت- تبسة-

تمهيد

تعد المؤسسة الصناعية أحد أكبر العناصر أهمية في تطور ونمو اقتصاد الدول، مما أدى بالجزائر للاهتمام بهذا القطاع خاصة منه صناعة مادة الإسمنت، باعتباره مادة أساسية في إنشاء و صيانة مختلف العمليات و المشاريع التنموية باعتبارها الركيزة الأساسية لمختلف الأنشطة الصناعية و الإقتصادية .

ولقد تم اختيار شركة اسمنت تبسة (SCT) كعينة للدراسة باعتبارها من اهم المؤسسات الوطنية المساهمة في إثراء القطاع الصناعي من خلال انعكاساتها على البيئة و مساهمة هذه الأخيرة في إمكانية تدويل نشاط الشركة و دخولها في الأسواق الدولية، حيث تم التعرض من خلال هذا الفصل إلى نشأة الشركة وهيكلها، التعرف على نظام الإدارة البيئية و كسب المزايا التنافسية.

وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال المباحث الآتية :

- ✓ **المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة إسمنت تبسة.**
- ✓ **المبحث الثاني : تشخيص واقع الإدارة البيئية ISO 14000 في شركة إسمنت تبسة.**
- ✓ **المبحث الثالث : تحليل دور ISO 14000 تدويل نشاط شركة إسمنت تبسة SCT**

المبحث الأول : تقديم عام لشركة إسمنت تبسة –SCT

لتجسيد الموضوع محل الدراسة ، تم اختيار شركة إسمنت – تبسة– باعتبارها تساهم في قيام هياكل المشاريع التنموية انطلاقا من طبيعة نشاطها المتمثل في منتجها المتميز على مستوى السوق المحلي و عليه ستتم الدراسة التطبيقية بشركة إسمنت –تبسة– وسيتم التطرق على ما يلي:

– التعريف بشركة إسمنت تبسة؛

– أهداف الشركة و إمكانياتها؛

– الهيكل التنظيمي و تصنيف الوظائف.

المطلب الأول : التعريف بشركة إسمنت – تبسة

مؤسسة إسمنت – تبسة – هي مؤسسة عمومية اقتصادية صناعية و تجارية ، ذات مساهمة متفرعة عن مؤسسة الشرق للإسمنت (E R C E) ، وتم انجاز المشروع بأحدث التكنولوجيا في نظام التحكم ، تأسست بتاريخ 29 نوفمبر 1993 تحت اسم شركة الإسمنت و مشتقاته للشرق (مصنع الماء الأبيض) ثم انفصلت هذه الأخيرة لتصبح شركة قائمة بذاتها برأس مال اجتماعي مقدر بـ : 800.000.000 دج ينقسم إلى 800 سهم قيمة كل منه 100.00 دج وكانت المساهمات من رأس المال الابتدائي 200.000.000 دج على النحو التالي :

الجدول رقم (02): مساهمات رأس مال المؤسسة

المؤسسات المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة %
مؤسسة الإسمنت و مشتقاته للشرق : ERCE	4800	60
مؤسسة الإسمنت و مشتقاته للغرب: ERCO	1600	20
مؤسسة الإسمنت و مشتقاته للوسط : ERDE	1600	20
المجموع	**8000**	**100**

المصدر: معطيات مقدمة من طرف شركة الإسمنت – تبسة

و بالتالي فإن مشروع انجاز هذه الشركة هو احد برامج المخطط الرباعي الرابع (800/67) للتنمية والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1985 وذلك تحت إستراتيجية المؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء EDIMCO

لكن سنة 1988 تم تحويل الملف إلى شركة الاسمنت و مشتقاته بقسنطينة ERCE، وذلك باعتبارها قريبة جغرافيا لمدينة تبسة، وفي سنة 1996 انفصلت الشركة عن المؤسسة الأم تحت اسم شركة اسمنت تبسة. وفي سنة 1997 اصبحت مؤسسة الاسمنت للشرق ERCE المساهم الوحيد بشرائها لباقي الاسهم من المؤسسات الأخرى ، وفي سنة 1998 اصبح رأس مال الشركة يقدر بـ : 1.200.000.000 دج وارتفع

رأس مالها في سنة 2003 الى 2.700.000.000 دج وقد ساهم في انجاز هذه المؤسسة شركات محلية و اجنبية و تتمثل في :

- **FREDERIC LOURSON SMIDTH** : تخصصت في انجاز المصنع واهتمت بانجاز المخطط الكهربائي وكذا قامت بتعيين هندسة متابعة الانجاز و توريد الآليات؛
- **BATMETL** تخصصت في ارسال الهياكل المعدنية؛
- **COSIDER** : تخصصت في تجهيزات الارضية و البناء؛
- **E.T.V.A.R.T** : الجزائرية تخصصت في التمويل بالماء بقوة ضغط 16ل / الثانية؛
- **SONELGAZ** : الجزائرية تكفلت بالغاز الطبيعي عن طريق الخط الإيطالي؛
- **GAZODUC** : الكهربائي بقوة ضغط 90 كيلو فولط عن طريق خط تبسة – جبل العنق.

وقد تم انشاء المصنع بالمراحل التالية :

- إمضاء العقد 25 فيفري 1990؛
- وضع التنفيذ 31 أوت 1990؛
- تاريخ الاستلام المؤقت للمصنع و التوقيع في 15 فيفري 1993 وتحقق في ديسمبر 1994؛
- التسليم النهائي للمصنع 15 فيفري 1996 وقد كانت مدة انجاز هذا المشروع 40 شهرا.

وفيما يخص المصنع فهو يقع في بلدية الماء الأبيض جنوب ولاية تبسة ، ويبعد عنها حوالي 26 كلم بمحاذاة الطريق الوطني رقم 16 على مساحة 32 هكتار التي تعود ملكيتها الى الدولة و الخواص بالإضافة الى تجهيز المصنع بتنظيم تشغيل آلي و نظام آلي للصيانة ، أما المواد التي تدخل في صناعة الاسمنت (المواد الأولية) فهي مواد لا تزيد المسافة الفاصلة بين استخراجها و المصنع عن 10 كلم

وتضمن هذه المواد تشغيل المصنع لمدة 10 سنوات ، و بالنسبة للإضافات الأخرى فهي خامات الحديد التي يتم جلبه من منجم الونزة.

الشكل رقم (09) : موقع المصنع بالنسبة للمواد الأولية

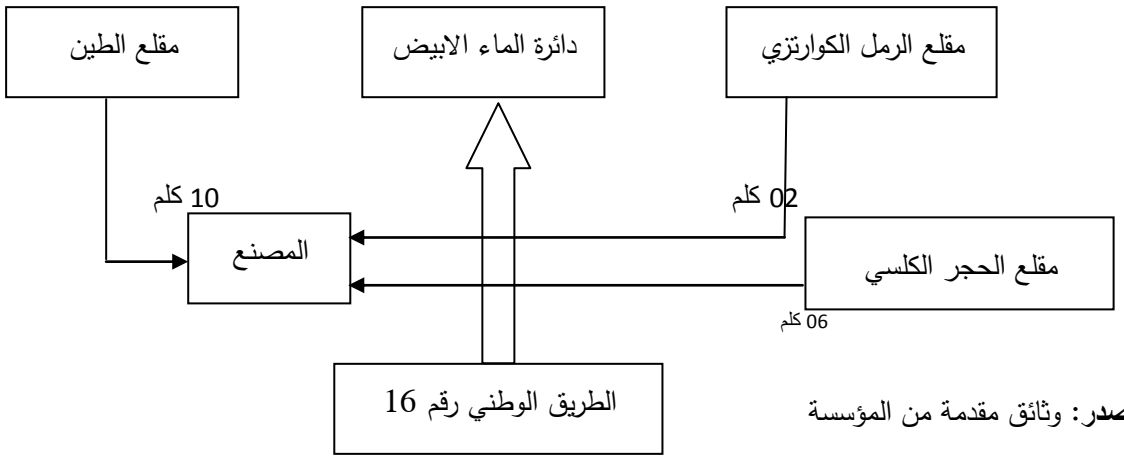

المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة

و يتوفر المصنع على تجهيزات موزعة و متسلسلة و متماشية وفقا لطبيعة العملية الإنتاجية وسيرها على النحو التالي:

1- مراكز التكسير و التنقيب : حيث يتوفر المصنع على ثلاثة كسارات بطاقة إجمالية متاحة تختلف من كسارة إلى أخرى حيث توجد :

- **كسارة رقم 01** : 500 طن في الساعة خاصة بمادة الكلس .
- **كسارة رقم 02** : 300 طن في الساعة خاصة بمادة الطين .
- **كسارة رقم 03** : 150 طن في الساعة خاصة بمادة الحديد و الجبس.

2- الفرن : بطاقة متاحة مقدرة بـ 1600 طن/ الساعة.

3- مخلط ساحق : بطاقة متاحة مقدرة بـ 50 طن/ الساعة.

4- مخلط الكلنكر : بطاقة متاحة مقدرة بـ 160 طن/ الساعة.

5- مركز التوزيع : يحتوي على ثلاثة حاويات لتعبئة الاسمنت ، كما تتوفر على خلط مخصص لشحن المنتج غير مغلف بطاقة اجمالية تقدر بـ 200 طن في اليوم ، وتتمثل نسبة الاسمنت المعبأ 65% اما الساكب فهي 35% .

المطلب الثاني : أهداف الشركة و إمكانياتها

لكل شركة أهداف تصبو إليها من خلال ما تملكه من إمكانيات بشرية و مادية كما هو الحال في مؤسسة اسمنت – تبسة .

أولا : أهداف شركة اسمنت تبسة

تتمثل أهداف الشركة كما جاء في الوثائق القانونية لها : إن مؤسسة اسمنت تبسة تهدف إلى إنتاج و نقل و تسويق و ممارسة جميع النشاطات الخاصة بمادة الاسمنت و مواد البناء في الوطن و خارجه وسائر العمليات المالية و العقارية و غير العقارية الخاصة و المرتبطة ، إلى جانب ذلك هناك أهداف أخرى ظاهرة و ضمنية نجملها في مايلي :

- تدعيم المجهود الوطني في مجال التشغيل ؛
- تصحيح انحرافات المجهودات التنموية من حيث إعادة التوازن الجهوي في المجال الاقتصادي؛
- تغطية الحجز الجوهري خاصة في مجال الاسمنت و مواد البناء؛
- إنتاج منتج يتصف بالمواصفات الدولية يسمح بالمنافسة ؛
- تلبية احتياجات الشرق الجزائري لمادة الاسمنت؛
- تحقيق الإنتاجية؛
- تسديد الديون؛
- الزيادة في رأس المال.

إضافة على ذلك تسعى المؤسسة إلى المحافظة على البيئة من خلال تجهيز المصنع بمجموعة من المصافي لمنع وصول المواد و الغازات المتطايرة من المداخن إلى البيئة .

ثانيا : إمكانيات الشركة

تمتلك مؤسسة اسمنت تبسة إمكانيات بشرية ومادية معتبرة لا تتوفر لدى العديد من المصانع الجزائرية و هي تعمل على استغلالها بفعالية من اجل ضمان السير الحسن للعملية الإنتاجية وتتمثل في :

1-**الإمكانيات البشرية** : نبين لكم في الجدول أدناه الإمكانيات البشرية لمؤسسة اسمنت تبسة :

الجدول رقم (03) : الإمكانيات البشرية للشركة

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
إطارات مسيرة	05	05	05	05	05
إطارات سامية	99	135	113	108	115
إطارات	143	117	116	109	110
أعوان تنفيذيون	30	37	32	33	41
مجموع الأعوان الدائمون	277	294	266	255	271
الأعوان المؤقتون	23	39	08	69	124
المجموع الكلي	**300**	**333**	**274**	**324**	**395**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من إدارة الموارد البشرية.

2-**الإمكانيات المادية** : ونجملها فيما يلي :

-**حيازة المؤسسة على ثلاثة مقالع** : مقلع الحجر الكلسي ويحتوي على ما قيمته 90 مليون طن من مادة الكلس ، المقلع الطيني و يحتوي على 33.200 طن من الطين ومقلع الرمل و يحتوي على 09 ملايين طن كاحتياطي.

وتعتبر هذه المقالع المصادر الأولية لصناعة الاسمنت بالإضافة الى :

- مادة الجبس و تستخرج من وحدة بئر العاتر؛
- الحديد الخام و يستخرج من وحدة منجم الونزة.

بالإضافة إلى مجموعة من وسائل الاستغلال متمثلة في : جرافات و رافعات و حفارات ووسائل النقل و الشحن الثقيلة.

المطلب الثاث : الهيكل التنظيمي و تصنيف الوظائف

ينقسم الهيكل التنظيمي إلى عدة وحدات تعرف بالدوائر يتفرع عن كل دائرة عدة مكاتب حسب طبيعة العمل ، و يشمل مستويات مختلفة حيث يتم بداخلها القرارات بما يمكن لنشاط المؤسسة ويتم عرض أهم النشاطات التي تخص الدوائر و المصالح.

أولا : الهيكل التنظيمي لشركة اسمنت – تبسة

إن شركة اسمنت – تبسة عبارة عن القلب النابض لولايات الشرق من حيث مادة الاسمنت و تزويد أسواقهم بها ، وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي الواقع في بلدية الماء الأبيض و الذي جعلها تكتسب الزيادة في أسواق على الرغم من ذلك لابد لها من تطوير إمكانياتها لتتحصل على ما تريد ، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

الشكل رقم (10) : الهيكل التنظيمي لشركة اسمنت – تبسة

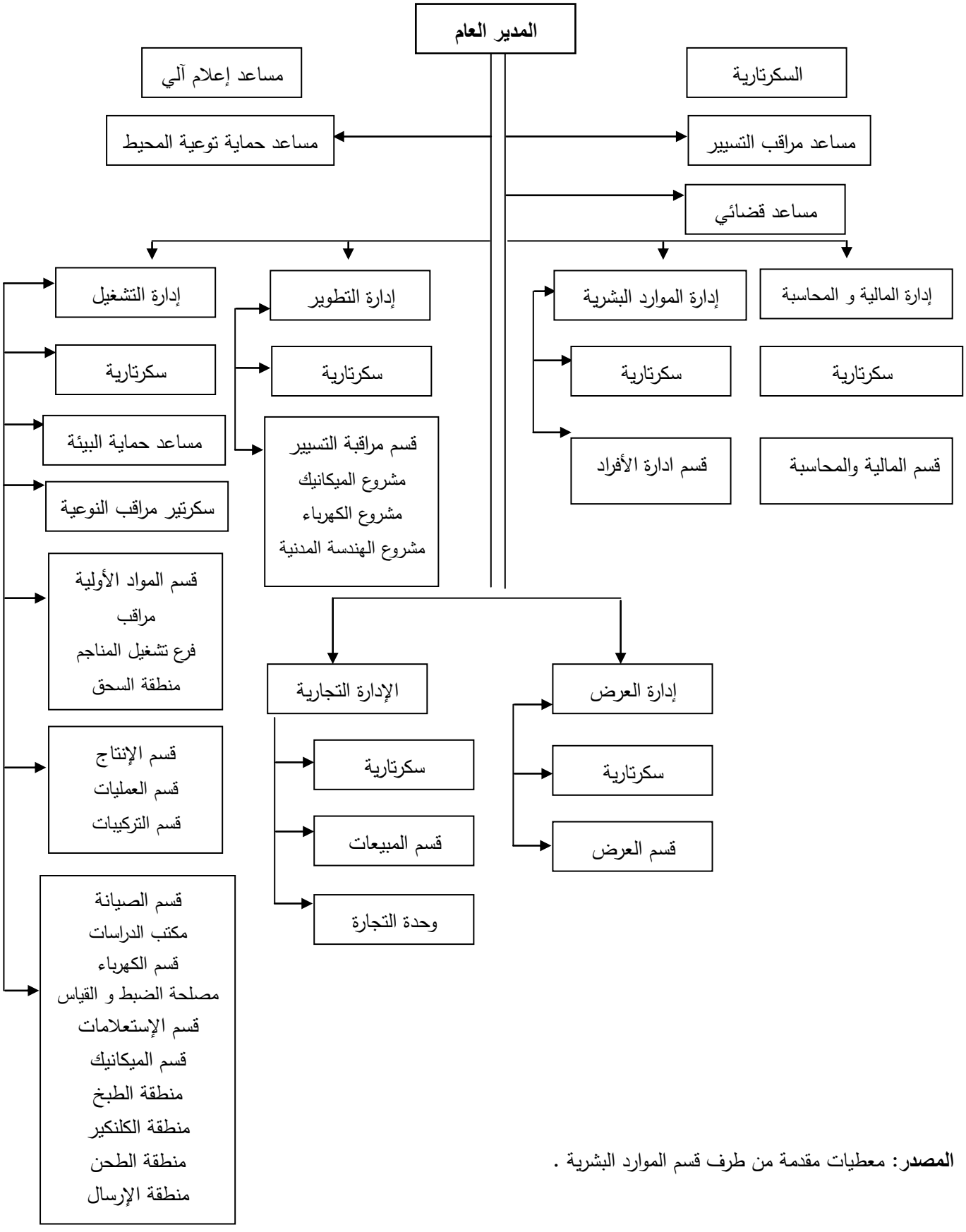

المصدر: معطيات مقدمة من طرف قسم الموارد البشرية .

ثانيا: تصنيف الوظائف

تم تصنيف الوظائف في شركة اسمنت تبسة كما يلي :

1- مدير الاستغلال : مراقبة سير الاعمال في الدوائر الآتية : دائرة المواد الأولية ، دائرة الإنتاج و دائرة الصيانة.

2- المستشار القانوني : الإشراف على القضايا القانونية و المنازعات الخاصة بالشركة .

3- المصلحة التجارية : الإشراف على عمليات بيع الإسمنت.

4- مصلحة مراقبة الجودة : يمكن معرفة مهام هذه المصلحة من خلال اسمها فهي المرشح الوحيد الذي يعطي النوعية الخاصة وذلك بتحليلها في المختبر المجهز بالآلات الحديثة.

5- دائرة المالية و المحاسبة : تقوم هذه الدائرة بمسايرة النشاط المالي للمؤسسة وكذا المحاسبي ، وكذلك بالتدرج تحت المصالح المعهودة وهي مصلحة تسيير الميزانية ومصلحة المحاسبة العامة و مصلحة المحاسبة التحليلية.

6- دائرة الإدارة و المستخدمين: يسير هذه الدائرة عدة مستخدمين موزعين على ثلاثة مصالح هي :

- مصلحة المستخدمين؛
- مصلحة الوسائل العامة؛
- مراسل اجتماعي.

7- دائرة التموين : دورها تسيير عملية صناعة الإسمنت ، وذلك بتوفير كل المواد التي تدخل في عملية الإنتاج ، كما تحتوي على مخزن خاص وهذه الدائرة تحتوي على مصلحتين هما :

- **مصلحة المشتريات :** تقوم بجلب متطلبات المصنع؛
- **مصلحة تسيير المخزون :** من خلالها يتم توزيع المخزون و تقسيمه على شكل حصص للدوائر المعنية.

8- دائرة الإنتاج : وهي الدائرة المسؤولة عن العتاد و توفير كل الآلات التي تسهل عملية الإنتاج و التي تنقسم حسب مهامها الى عدة مصالح :

- مصلحة مكتب الدراسات؛
- مصلحة الو رشات العامة؛
- مصلحة الكهرباء؛
- مصلحة الضبط و القياس؛
- مصلحة الميكانيكا.

9 **– دائرة المواد الأولية :** وهي الأساس الذي يرتكز عليه المصنع ، حيث توفر المواد الخام التي تدخل في

صناعة الاسمنت و تنقسم بدورها الى ثلاثة كسارات : كسارة الطين وكسارة الجبس و كسارة الكلس كما أنها تنقسم إلى مصلحتين هما :

- مصلحة الصيانة و العتاد،
- مصلحة الاستغلال و آلة الكسر.

المبحث الثاني : تشخيص واقع الإدارة البيئية ISO 14000 في شركة إسمنت – تبسة

سعت مؤسسة اسمنت تبسة كغيرها من المؤسسات المسببة للملوثات البيئية الى إيجاد حلول لمختلف الأوضاع البيئية السيئة و الحصول على شهادة ISO 14000 من خلال العمل على تخفيض نسبة التلوث و الالتزام بجميع التشريعات و القوانين البيئية.

المطلب الأول : نشاط شركة اسمنت تبسة

تنتج شركة اسمنت – تبسة مادة مهمة لانجاز مختلف مشاريع البناء، إذ تتطلب هذه المادة في صناعتها تتابع مجموعة من المراحل مخلفة ملوثات و انبعاثات مضرة بالبيئة.

أولا : صناعة الاسمنت في الشركة

وفق الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة وما تم توضيحه في الزيارات الميدانية، تمثلت مراحل إنتاج مادة الاسمنت كما يلي :

– الاسمنت البورتلاندي من نوع CPG 45، وهو اسمنت عادي يستعمل في البناءات العالية لظروف عادية.

– الاسمنت = الكلينكر (اسمنت خام) + الجبس + الطوفة الكلينكر (الاسمنت الخام) = الكلس (80%/) + الصلصال (17%/) + الرمل (2%/) + الحديد (1%/).

وكما تتم عملية الإنتاج للاسمنت في مؤسسة اسمنت – تبسة ضمن الورشات الموالية :

1- ورشة تكسير و تخزين المواد الأولية : بعد استعمال المتفجرات يتم تكسير الصخور الكلسية الكبيرة و نقلها عبر الأشرطة الناقلة من مستودع التخزين .

2-ورشة الطحن : يتم نقل المواد الأولية المتمثلة في : الكلس، الصلصال ومعدن الحديد عبر المكسرة من نوع HAZEMAG، أما الرمل ينقل مباشرة الى ورشة الطحن الأولى و التجفيف، يتم تجانس الطحين في حاويات التجانس H2,H1 ثم تتم عملية التخزين.

3- **ورشة الطهي:** يتم طهي الطحين في الفرن الدوار في درجة حرارة تعادل 1450° ليتحول إلى الاسمنت الخام ثم يمر بالمبرد ألمشبكي من نوع.B.M و يوضع في الحاويات و ينقل بواسطة السلاسل الحديدية إلى الورشات .

4- **ورشة الاسمنت** : يتكون الاسمنت عن طريق تجانس كل من مادتي الجبس و الطوفة بنسب مئوية تحدد بالمكيال.

5- **ورشة الإرسال و الشحن** : وهذا عن طريق إما

- التعبئة داخل الأكياس بواسطة آلة التغليف؛
- التعبئة مباشرة في الشاحنات ذات الصهاريج.

ثانيا :المخلفات البيئية لصناعة الاسمنت في المؤسسة

تمثلت هذه المخلفات في مجموعة من الملوثات مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (04) : مخلفات عملية إنتاج مادة الإسمنت

الملوث	الأثر على الانسان	الأثر على الممتلكات	الأثر على النبات
أكسيد الكبريت (SOX)	يسبب امراض الجهاز التنفسي	تآكل المعادن، تشقق التماثيل و الدهان و الجلود	يسبب اضرار خطيرة للنبات و الاشجار
أكسيد النيتروجين (NOX)	تهيج العين و الانف و يسبب اضرار للجهاز التنفسي	يسبب تآكل المعادن	يوقف نمو النبات
الجسيمات العالقة و الدقائق	مشاكل الرؤية و امراض الجهاز التنفسي و الاجهاد والتوتر النفسي	يسبب تآكل المعادن و الدهان	تتراكم على أوراق النبات فتؤثر على عملية التمثيل الضوئي
اول أكسيد الكربون (CO)	يحد من قابلية حمل الدم للاكسجين ويسبب اضرار بخلايا المخ و الاختناق كما يؤثر على الدورة الدموية و الجهاز العصبي	يضر بالممتلكات و المنسوجات	يسبب ارتفاع درجة الحرارة و بالتالي تدهور إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية
الهيدروكربونات (HC)	قد تكون مسببة للسرطان	تتحد مع الاكسجين واكسيد النتروجين و تكون كيماويات ضوئية ومؤكسدة	تؤخر نمو النبات وتضر الأوراق و البراعم
الضباب الدخاني	التهاب العين، الربو، التاثير على الرئتين و القلب	تؤثر على المنسوجات و على دهان المباني	تؤثر على الأوراق النبات و تعيق نموه
الكيماويات الضوئية المؤكسدة (O3)	تهيج وتضر بالعين، الاذن، الانف، الحلق و الرئتين	تسبب تشقق للمطاط و غيره من المواد	تسبب اضرار للكثير من المحاصيل و الاشجار

Source : Orange.tv/ Qualite.air/02 po plants Htm **http// Trebla-mountain.pagesperso**

05/04/2019 10^{h} : 00

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة اختلاف الملوثات بين الانبعاثات الصلبة و الغازية والضوضاء، لكن أكثر الملوثات ضررا نجدها الغبار الاسمنتي.

المطلب الثاني : واقع تبني النظام البيئي لشركة اسمنت تبسة

تقوم شركة اسمنت تبسة بالعديد من العمليات البيئية للحد من الاثار السلبية لمختلف نشاطاتها الإنتاجية، ومن بين هذه العمليات نجد [1] :

أولا : القيام بتعيين مندوب البيئة

وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-240 المؤرخ في 28 جوان 2005، المتعلق بكيفية تعيين مندوب للبيئة و الذي تنحصر مهامه في مايلي :

- الحرص على تطبيق مختلف القوانين البيئية على مستوى المنطقة؛
- محاولة الاجتهاد في البحث عن وسائل الوقاية و التقليل من نسب التلوث؛
- تطبيق الرقابة للنفايات و تجهيزات الشركة؛
- سرعة تنفيذ العمليات الوقائية للتقليل من الاثار المحتملة.

ثانيا : القيام بحملات التشجير

سجلت الشركة عرض ازيد من 7900 شجرة زيتون (المعروفة بامتصاصها لغاز ثاني أكسيد الكربون CO_2وطرح غاز الأكسجين O_2)، في مقلع الكلس ، كما حرصت الشركة على تزويد محيطها بمساحة خضراء كبيرة [2].

ثالثا : القيام بالاستثمارات البيئية

قامت شركة اسمنت تبسة بمكافحة التلوث البيئي عن طريق استعمال مجموعة من الأجهزة من بينها:

1- المصفاة الكهربائية Électro Filtre : وهي مصفاة تراعي المعايير الدولية في تلك الفترة وهي تقوم على على استهلاك الماء لرش غبار الاسمنت عند مروره بين صفيحتين مكهربتين [3].

2- المصفاة الكهربائية Filtre a Manche : هذه المصفاة الكهربائية قامت بإقتناءها الشركة من اجل تخفيض إنبعاث الغبار الإسمنتي المنبعث خلال عملية الإنتاج.

3- تقنية إعادة تدوير المياه : تقوم بتجميع المياه المستعملة في المصفاة الكهربائية لإعادة استعمالها بعد تبريدها لتجنب هدر المياه.

4-محطة استرجاع الزيت (Récupération des hiles) : تم استعمالها في جانفي 2017 وهي تقوم باسترجاع الزيت و إعادة بيعه لشركة نفطال.

1- مقابلة مع رئيس مصلحة البيئة يوم 16 ماي 2019، على الساعة 14.00.

2- مقابلة مع رئيس مصلحة الامن البيئة يوم 20 ماي 2019، على الساعة 11:00.

3- مقابلة مع رئيس مصلحة الامن والجودة و البيئة يوم 22 ماي 2019، على الساعة 10:30.

5-محطة تصفية المياه (Station d'épuration d'eaux) : اشترتها الشركة سنة 2016 لتصفية المياه الملوثة.

المطلب الثالث : تطبيق نظم الإدارة البيئية ISO 14000 في شركة اسمنت تبسة

أدت مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية الى تبني نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسة و تطبيقه كما يلي :

أولا: وضع السياسة البيئية[1]

تحرص الشركة على حماية البيئة و عمالها من الاثار السلبية لعمليات الإنتاج و مختلف نشاطاتها من خلال القيام بتنفيذ القواعد التالية :

- تنفيذ القوانين و المعايير المطلوبة الخاصة بنشاط الشركة؛
- الحرص على تطوير جودة المنتوجات و الأمن و البيئة؛
- التسيير الجيد لمختلف النفايات الناجمة عن العملية الإنتاجية و غيرها؛
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المستغلة؛
- تحديد الملوثات البيئية و العمل على القضاء عليها و الحد من الاخطار المهنية؛
- تحقيق رضا الزبائن و العمل على انتاج الخرسانة الجاهزة للاستعمال.

1- احترام و تطبيق القواعد القانونية : وهي الخاصة بالبيئة، حيث لا يمكن للمصنع تجاوز نسبة معينة من الغبار المنبعث، و الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد مثل : الماء، الكهرباء، الغاز...الخ.

2-إعداد البرامج التدريبية : من خلال تنظيم الملتقيات في معهد التكوين لمجمع الاسمنت في الجزائر العاصمة وتقديم فيديوهات للعمال، و ملصقات حول النفايات و كيفية معالجتها.

3-توثيق نصوص المواصفة القياسية : من خلال السجلات الخاصة بها و القيام بمراجعتها لتجنب الأخطاء.

4- تجنب حوادث العمل : من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة من ارتداء الخوذة الواقية " Casque " والنظارات لعمال الصيانة و الميكانيك، الأحذية الواقية لعمال الكهرباء.

5-التدقيق الداخلي : من خلال تشكيل لجنة للتدقيق الداخلي تتكون من موظفي المصنع لمناقشة مدى تطبيق الشركة للتعليمات البيئية الموضوعة.

6-تقييم نظام الإدارة البيئية : بمدى مطابقته مع المعطيات القانونية البيئية و المتطلبات الأخرى.

7-المراجعة الدورية : والتي تقوم بها الإدارة بطريقة دورية (ثلاثة مرات في السنة) لمعرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعة من عدمه.

[1] - بناءا على الملحق رقم (08).

المبحث الثالث: تحليل دور ايزو14000 في امكانية تدويل نشاط شركة اسمنت تبسة

للوقوف على التأثير التبادلي بين كل من نظم الإدارة البيئية ايزو14000 وإمكانية تدويل المؤسسة الصناعية في شركة اسمنت تبسة ، فإن ذلك يستلزم إجراءات منهجية تكون بمثابة المسار الذي يقود إلى الحقائق، لذلك سيتم الاعتماد على استمارة لجمع المعلومات التي من خلالها سيتم الحكم بشكل صائب ودقيق على أهمية موضوع الدراسة. وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

- ✓ **عينة الدراسة و أسلوب تحليل البيانات؛**
- ✓ **تحليل محاور الاستبيان؛**
- ✓ **نتائج تحليل الاستبيان.**

المطلب الأول: عينة الدراسة و أسلوب تحليل البيانات

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد المنهج المعتمد في الدراسة وإطارها، مع تحديد مجتمع الدراسة والعينة المختارة، مع التطرق للأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات.

أولا : منهج وإطار الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، الأساليب الإحصائية للتحليل

1- منهج وإطار الدراسة : سيتم توضيح ذلك كما يلي:

1-1- منهج الدراسة : المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يمتاز بنظرة شمولية واقترانه بوصف الظاهرة موضوع البحث من حيث التعرف على أثر نظم الإدارة البيئية على امكانية تدويل المؤسسة الصناعية في شركة اسمنت تبسة ، محل الدراسة من خلال جمع معلومات دقيقة عن الظاهرة ثم تحليل المعلومات التي سيتم الحصول عليها لاستخلاص نتائج الجانب التطبيقي.

1-2- إطار الدراسة : حدد إطار الدراسة التطبيقية كما يلي:

1-2-1- الإطار المكاني : اقتصرت الدراسة على شركة اسمنت تبسة

1-2-2-الإطار الزمني : أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 14 أفريل 2019 الى غاية 13 ماي 2019 وكان إجراؤها على مراحل انطلاقا من طلب الموافقة ومن ثم جمع المعلومات، إلى غاية توزيع الاستبيانات وجمعها.

1-2-3-الإطار البشري : يتمثل في عينة من موظفي شركة اسمنت تبسة

2- مجتمع وعينة الدراسة : من خلال هذا العنصر سيتم تحديد مجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينة.

2-1- تحديد مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من موظفي قسم ادارة الإنتاج لشركة اسمنت تبسة، والذي يتكون من 82 موظف.

2-2- تحديد عينة الدراسة : تتميز عينة الموظفين بأنها عمدية حيث استعمل أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 82 استمارة على موظفي قسم ادارة الانتاج استرجعت 80 استمارة فقط.

والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (05) : نسبة استجابة أفراد العينة وعدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

العينة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة والصالحة للتحليل	نسبة الاستجابة
الموظفين	82	80	%97.56

المصدر: من إعداد الطالبتان.

3- الأساليب الإحصائية للتحليل : سيتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات، وتحديدا سيتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

3-1- الأساليب الإحصائية الوصفية : استخدمت للحصول على مؤشرات عامة عن خصائص مجتمع الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

- **التوزيع التكراري والنسب المئوية والتمثيل البياني:** لمعالجة البيانات الديمغرافية والتعرف على خصائص العينة.
- **الوسط الحسابي (Mean):** مؤشرا لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة المختارة. [1]
- **الانحراف المعياري (Déviation Standard):** لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.[2]

3-2- الأساليب الإحصائية الاستدلالية : تتمثل فيما يلي:

- **معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha):** لاختبار ثبات أداة الدراسة، تكون نتيجة المقياس مقبولة إحصائيا إذا كانت قيمة ألفا أكبر من (0,6)، وكلما اقتربت من (1) دل ذلك على درجة ثبات أعلى.
- **معامل الارتباط البسيط بيرسون (Pearson):** لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين متغيرات الدراسة.

الانحدار البسيط: لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.[3]و يستخدم لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم اعتماد مستوى معنوية (0,05) لقبول الفرضيات أو رفضها، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات.[4]

ثانيا : أدوات جمع المعلومات، تصميم استمارة الاستبيان واختبار صدقها

1- عبد اللاه إبراهيم الفقي، **الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص ص : 95-142.

2- إبراهيم مراد الدعمة ومازن حسن الباشا، **أساسيات في علم الإحصاء مع تطبيقات SPSS**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص: 121.

3- وليد عبد الرحمن خالد الفراء، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، ص: 15 (تم تحميل الملف من الموقع: **www.guidespss.com**)

4- ثائر فيصل شاهر، **اختبار الفرضيات الإحصائية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص: 71.

تأتي أدوات جمع البيانات تلبية لطبيعة الموضوع وخصوصيته وتبعا لما تقتضي له الحاجة للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات.

1- أدوات جمع المعلومات : للحصول على المعلومات التي تستوفي جوانب البحث سيتم الاعتماد على الأدوات الآتية: [1]

1-1- الملاحظة : تعرف الملاحظة بأنها الانتباه للظواهر أو الحوادث وتتبع سيرورتها خلال مدى زمني يحدده الباحث، حيث استخدمت للتشخيص المباشر لما يحدث داخل مؤسسة الاسمنت تبسة محل الدراسة

1-2- المقابلة : تمثل المقابلة لقاء أو اتصال بين طرفين (سائل ومجيب) للحصول على معلومات وبيانات، حيث تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع بعض إطارات مؤسسة الاسمنت تبسة محل الدراسة .

1-3- الاستبيان : عبارة عن نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع الدراسة، حيث يتم الاستعانة بها في جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات التي تخص عينة الدراسة وتعبر عن أرائهم، ولذلك يجب الاعتماد على لغة بسيطة مستوحاة من بيئة العمل.

2- تصميم استمارة الاستبيان : تتكون الاستمارة النهائية من 17 عبارة تغطي متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، حيث سيتم تقسيم الاستمارة كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): توزيع عبارات الاستبيان على محاور الدراسة

المحور	عدد العبارات
نظم الإدارة البيئة	10
واقع التدويل في المؤسسة	07

المصدر: من إعداد الطالبتان

لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بخصوص العبارات التي تضمنها الاستبيان استخدم **(مقياس ليكرت Likert)**، بحيث سيتم تحديد مجالات الإجابة على العبارات وأوزانها على النحو الآتي:

جدول رقم (07): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها

المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

وسيتم تحديد اتجاه الإجابة حسب قيم المتوسط الحسابي كما يلي:

1- محمد عبد الله العوامره، **بحوث التسويق بين النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012 ص ص:167-169.

جدول رقم (08) : معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	[1-1,79]	[1,80-2,59]	[2,60-3,39]	[3,40-4,19]	[4,20-5]
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: بوقلقول الهادي، **تحليل البيانات باستخدام SPSS**، ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013، ص: 24.

3- اختبار صدق أداة الدراسة (الاستمارة) : لاختبار صدق الاستمارة سيتم استخدام الوسائل الآتية:

3-1- الصدق الظاهري : للتحقق من الصدق الظاهري تم عرض الاستمارة على عدد من الأساتذة المتخصصين في العلوم التجارية منهم الدكتور: **مشير الوردي** و الدكتور: **براهمي زرور**، لإبداء ملاحظاتهم حول انتماء كل عنصر للمجال الذي يقيسه، وحسن الصياغة ووضوح الأسلوب، مما أدى إلى حذف بعض العبارات وتعديل بعضها وإعادة صياغة البعض الآخر، بناءا على ملاحظاتهم واقتراحاتهم وإخراج الاستمارة بشكلها النهائي. أنظر الملحق رقم (01)

3-2- ثبات أداة الدراسة (ألفا كرونباخ) : للتأكد من مصداقية العوامل التي يقيسها الاستبيان تم الاعتماد على اختبار ألفا كرونباخ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (09): قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

محاور الاستبانة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
نظم الإدارة البيئية	10	0,724
واقع التدويل في المؤسسة	07	0,790
المعامل الكلي	17	0,781

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج SPSS

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل ثبات الاستبيان مرتفع بنسب جيدة، هذا بالنسبة للمعامل الكلي، وأيضا معامل المحاور (المحور المستقل، التابع)، حيث تشير مختلف المعاملات إلى نسبة جيدة وهي أكبر من مستوى الدلالة (60%)، ما يسمح باستخدام هذا الاستبيان والوثوق بالنتائج المتوصل لها.

المطلب الثاني : تحليل محاور الاستبيان

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الديمغرافية، وعلى ضوء هذه المتغيرات سيتم وصف عينة الدراسة.

أولا : نتائج التحليل الوصفي للعينة

1- البيانات الوصفية العامة الخاصة بموظفي المؤسسة : اشتملت عينة الدراسة على الخصائص الديمغرافية الموالية :

1-1- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس :** يمثل الجدول والشكل المواليين توزيع العينة حسب متغير الجنس.

جدول رقم (10) : توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	78	97.5
أنثى	02	2.5
المجموع	80	100

شكل رقم (11): التوزيع البياني للعينة حسب متغير الجنس

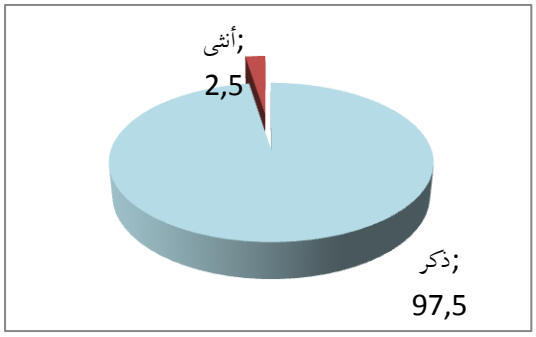

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول رقم (10) أن نسبة الذكور أعلى بكثير من نسبة الإناث، حيث أن ما نسبته 97.5% هم من فئة الذكور، في حين قدرت نسبة الإناث بـ 2.5%، وهنا يمكن ان نستنتج أن الشركة تعتمد أكثر في التوظيف على عنصر الذكور.

2-1- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر :** سيتم تبويب مفردات العينة إلى ثلاث فئات حسب متغير السن كما يوضحه الجدول والشكل الآتيين:

جدول رقم (11) : توزيع العينة حسب متغير العمر

السن	التكرار	النسبة%
أقل من30 سنة	12	15.0
من 30 إلى 40 سنة	34	42.5
من 41 إلى 50 سنة	23	28.8
اكبر من 51 سنة	11	13.8
المجموع	**80**	**100**

شكل رقم (12) : التوزيع البياني للعينة حسب متغير العمر

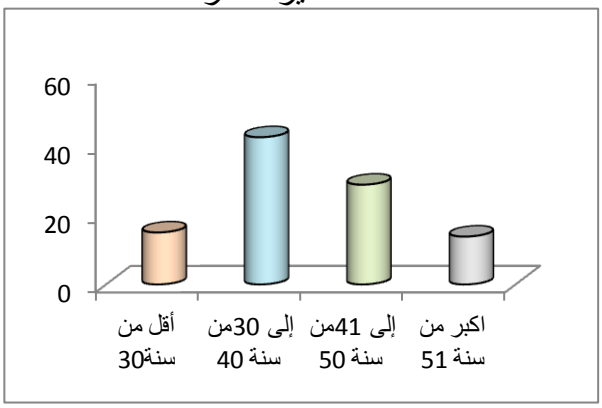

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج SPSS

بناءا على معطيات الجدول رقم (11) يتبين أن هناك تباين في أعمار أفراد عينة الدراسة، فالفئة العمرية الأكثر تكرارا هي الفئة من 30 سنة إلى 40 سنة بنسبة قدرت بـ: 42.5%، في حين جاءت الفئة من 41 إلى 50 سنة في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ: 28.8%، و جاءت باقي الفئات مرتبة كما في نتائج الجدول أعلاه، وما نلحظه هنا أن الشركة لديها موظفين ذوي خبرة لا بأس بها.

1-3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي: يوضح الجدول والشكل المواليين توزيع أفراد العينة وفقا للمستوى التعليمي

جدول رقم (12) : توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
ثانوي	11	13.8
تقني سامي	15	18.8
ليسانس	31	38.8
دراسات عليا	23	28.8
المجموع	**80**	**100**

شكل رقم (13) : التوزيع البياني للعينة حسب المستوى التعليمي

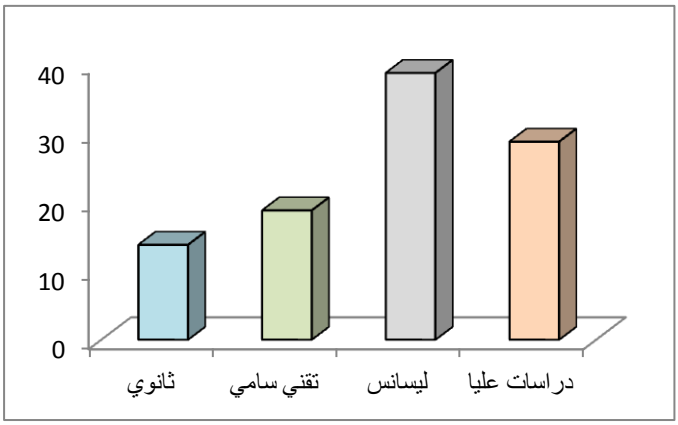

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة من أصحاب الشهادات الجامعية، حيث قدرت نسبة حاملي شهادة الليسانس بـ38.8%، وجاء حاملوا الشهادات العليا في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ 28.8%،

وجاء ترتيب باقي المستويات كما هو موضح في نتائج الجدول أعلاه، هنا نلحظ أن الشركة تعتمد على الكفاءات المثقفة من أصحاب الشهادات الجامعية.

1-5- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة : تتصف مفردات العينة باختلاف عدد مستواها الوظيفي، كما هو مبين في الجدول والشكل المواليين.

جدول رقم (13) : توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة%
إطار سامي	1	1.3
إطار	50	62.5
عون تنفيذ	29	36.3
المجموع	80	100

شكل رقم (14) : التوزيع البياني للعينة حسب الوظيفة

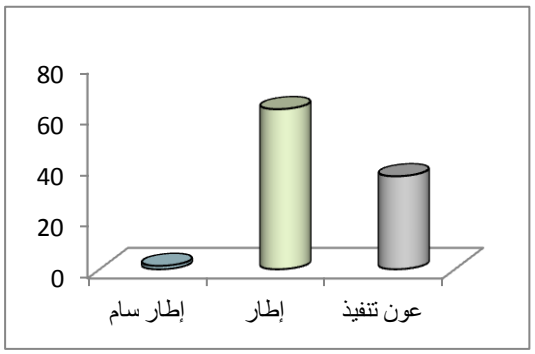

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج SPSS

يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (13) أن أغلب عينة الدراسة بالنسبة لمتغير الوظيفة كانت من فئة الإطارات بنسبة قدرت بـ 62.5 %، وجاءت نسبة الأعوان التنفيذيين في المرتبة الثانية بنسبة مئوية قدرت بـ: 36.3%، واحتلت فئة الإطارات السامية المرتبة الأخيرة بتكرار واحد و بنسة 1.3%، ونلاحظ من خلال هذه النتائج أن المؤسسة تعتمد على الكفاءات في تأطير مختلف إداراتها.

6- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة : تتصف مفردات العينة باختلاف عدد مستواها الوظيفي، كما هو مبين في الجدول والشكل المواليين.

جدول رقم (14) : توزيع العينة حسب متغير متغير سنوات الخبرة

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة%
05سنوات أو أقل	4	5.0
من 05 إلى 10 سنوات	32	40.0
15سنة أو أقل	21	26.3
أكثر من 15 سنة	23	28.8
المجموع	80	100

شكل رقم (15) : التوزيع البياني للعينة حسب حسب متغير سنوات الخبرة

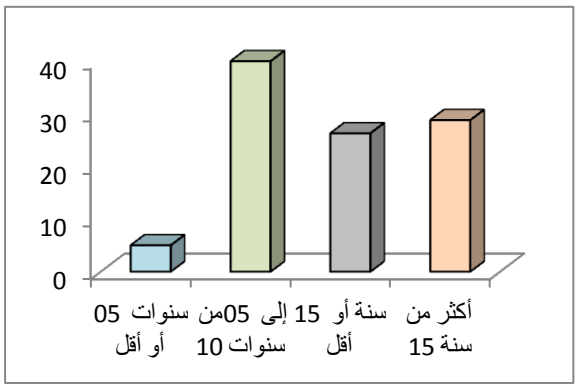

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج SPSS

يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (14) أن أغلب عينة الدراسة بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة كانت من الفئة (من 05 إلى 10 سنوات)، وجاءت الفئة (أكثر من 15سنة) في المرتبة الثانية بنسبة مئوية قدرت بـ: 28.8%، وفي المرتبة الثالثة الفئة (15 سنة أو أقل)، بنسبة قدرت بـ 26.3%، و جاءت الفئة (05 سنوات أو أقل) في المرتبة الأخيرة بنسبة قدرت بـ: 05%، وما نلحظه هنا أن الشركة تتوفر على موظفين يملكون خبرة لا بأس بها، ربما تساعد الشركة في تطوير مختلف أعمالها.

ثانيا: تحليل فقرات محاور الدراسة

سيتم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل استنتاجات أفراد المجتمع نحو متغيرات الواردة في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج (SPSS).

أ- **عرض نتائج المحور الأول (نظم الإدارة البيئية)** : يتضمن هذا الجزء نتائج دراسة المتغير المستقل (نظم الإدارة البيئية) وذلك من خلال تحليل عبارات المحور بمختلف بأبعاده.

1- استجابات أفراد مجتمع الدراسة فيما يتعلق بمحور نظم الإدارة البيئية : يتم اختبار بيانات هذا المحور من خلال الفقرات من (1-10) من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (15): استجابة أفراد مجتمع الدراسة نحو المتغير المستقل نظم الادارة البيئية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
01	السياسة البيئية واضحة لجميع الموظفين في المؤسسة.	3.52	1.055	4	موافق	مرتفع
02	تهتم المؤسسة باقتناء أحدث الوسائل و تبني أحدث التكنولوجيات للحد من التلوث.	3.79	.924	1	موافق	مرتفع
03	تعد عمليات التشجير و الاعتناء بالمساحات الخضراء جزاءا من السياسة البيئية في المؤسسة	3.40	.851	7	موافق	مرتفع
04	توجد لدى المؤسسة جهة محددة تعنى بالإدارة البيئية	3.49	.994	5	موافق	مرتفع
05	توجد لدى المؤسسة برامج تدريب و تطوير في مجال الإدارة البيئية لصالح الموظفين	2.99	1.119	10	محايد	متوسط
06	يعي الموظفون مخاطر التلوث البيئي في المؤسسة و يبلغون الادارة به في الوقت المطلوب.	3.09	1.224	9	محايد	متوسط
07	تقوم ادارة المؤسسة بتنظيم أو المشاركة في أيام دراسية و ملتقيات لنشر الوعي البيئي.	3.54	1.113	3	موافق	مرتفع
08	تقوم إدارة المؤسسة بتوفير بيئة عمل نظيفة تحقق السلامة و خالية من التلوث.	3.46	1.030	6	موافق	مرتفع
09	يدرك الموظفون مفاهيم المسؤولية البيئية و الاستدامة.	3.30	1.277	8	محايد	متوسط
10	يتقن موظفو المؤسسة أساليب الإنتاج الأنظف و كيفيات الحد من التلوث في إطار عملهم.	3.57	1.209	2	موافق	مرتفع
إجمالي درجة المحور		**3.41**	**0.582**	**/**	**موافق**	**مرتفع**

المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على تحليل نتائج **SPSS** أنظر الملحق رقم (04).

يتضح من خلال الجدول السابق أن استجابات أفراد مجتمع الدراسة تتجه نحو الموافقة وبنسب جيدة بالنسبة لأغلب عبارات هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال 3.41 (الدرجة الكلية)، كما أكدت النتائج المسجلة في الانحراف المعياري لكافة فقرات المجال 0.582 وهي نسبة منخفضة مما يدل على أن عينة الدراسة ليس لديهم اختلاف في الإجابة على عبارات هذا المحور، وهذا ما يدل على أن موظفوا شركة اسمنت تبسة يوافقون على أغلب عبارات هذا المحور، وهو ما يدل على أنهم لديهم إجماع على الإجابة على أغلب الأسئلة التي تخص محور نظم الإدارة البيئية

وقد اتجهت عينة الدراسة نحو الحياد وبنسب منخفضة بالنسبة للعبارات (5، 6، 9)، وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة لم تتجه لا بالسلب ولا بالإيجاب نحو أنه توجد لدى المؤسسة برامج تدريب

و تطوير في مجال الإدارة البيئية لصالح الموظفين، ولم توافق كذلك عينة الدراسة على أن الموظفون واعون بمخاطر التلوث البيئي في المؤسسة و يبلغون الإدارة بهذه المخاطر في الوقت المطلوب ولم توافق كذلك عينة الدراسة على أن الموظفين يدركون مفاهيم المسؤولية البيئية والاستدامة.

2- استجابات أفراد مجتمع الدراسة فيما يتعلق بالمحور التابع واقع التدويل في المؤسسة: يتم اختبار بيانات هذا المحور من خلال الفقرات من (11-17) من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (16): استجابة أفراد مجتمع الدراسة نحو المتغير التابع واقع التدويل في المؤسسة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
11	المؤسسة تمتلك موارد و إمكانيات اللازمة للعمل دوليا	3.44	1.241	4	موافق	مرتفع
12	التصدير يمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التعامل دوليا	3.63	1.048	2	موافق	مرتفع
13	تحقيق العوائد و الارباح هو الهدف الاساسي الذي تسعى المؤسسة الى تحقيقه من خلال دخول الدولية	3.25	1.258	7	محايد	متوسط
14	يتم من خلال الاتفاقيات التعاقدية نقل المعرفة و التكنولوجيا دون ارتباطات مالية	3.68	1.077	1	موافق	مرتفع
15	تواجه عملية الدخول للسوق الدولية عدة مخاطر و معوقات مرتبطة بالمنافسة	3.45	1.101	3	موافق	مرتفع
16	اكتساب المؤسسة لمعايير البيئية عالمية أو اقليمية يمكن ان يكسبها ميزة تنافسية تتميز بها عن منافسيها	3.42	1.008	5	موافق	مرتفع
17	الصورة الجيدة للمؤسسة في المجتمع الذي تعيش فيه تساعد على دخولها السوق الدولي	3.32	1.077	6	محايد	متوسط
إجمالي درجة المحور		3.45	.748	/	**موافق**	**مرتفع**

المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على تحليل نتائج **SPSS** (أنظر الملحق رقم (05).

يتضح من خلال الجدول السابق أن استجابات أفراد مجتمع الدراسة تتجه نحو الموافقة وبنسب جيدة بالنسبة لأغلب عبارات هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال 3.45 (الدرجة الكلية)، كما أكدت النتائج المسجلة في الانحراف المعياري لكافة فقرات المجال 0.748 وهي نسبة منخفضة مما يدل على أن عينة الدراسة ليس لديهم اختلاف في الإجابة على عبارات هذا المحور، وهذا ما يدل على أن موظفوا مؤسسة اسمنت تبسة يوافقون على أغلب عبارات هذا المحور، وهو ما يدل على أنهم لديهم إجماع على الإجابة على أغلب الأسئلة التي تخص محور واقع التدويل في المؤسسة، وقد اتجهت عينة الدراسة نحو الحياد وبنسب منخفضة بالنسبة للعبارات (13، 17)، وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة لم تتجه لا بالسلب ولا بالإيجاب نحو أن هناك تحقيق للعوائد و الأرباح هو الهدف الأساسي الذي تسعى الشركة

إلى تحقيقه من خلال دخول الدولية ولم توافق عينة الدراسة كذلك على أن الصورة الجيدة للمؤسسة في المجتمع الذي تعيش فيه تساعد على دخولها السوق الدولي.

أ- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية : يتضمن عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه في أدوات الدراسة من أجل معرفة التأثير التبادلي بين كل من نظم الإدارة البيئية ايزو 14000 وإمكانية تدويل المؤسسة الصناعية في شركة اسمنت تبسة.

1- اختبار التوزيع الطبيعي : قبل تطبيق تحليل الإنحدار لإختبار الفرضية الرئيسية تم إجراء إختبار كلمجروف-سمرنوف (Kolmogorov-Simirnov) من أجل ضمان ملائمة البيانات لإفتراضات تحليل الإنحدار أو بعبارة أخرى للتحقق من مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) كإختبار ضروري للفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

وقد تم إجراء الإختبار بعد توزيع كل الإستمارات وجمعها من قبل أفراد عينة الدراسة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي

الجدول رقم (17) : نتائج التوزيع الطبيعي

محاور الاستبيان	محتوى المحور	قيمة Z	مستوى الدلالة (sing)
المحور الأول	نظم الإدارة البيئية	0.895	0.400
المحور الثاني	واقع تدويل المؤسسة	1.026	0.109
الاستبيان ككل		**0.1025**	**0.244**

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من (0.05)، أي أن (sing>0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع لطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

2- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية : سيتم اختبار إحدى الفرضيتين الآتيتين : نصت الفرضية الرئيسية على أنه :

- **الفرضية الصفرية H_0** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم الإدارة البيئية على امكانية تدويل المؤسسة الصناعية في شركة اسمنت تبسة.

- **الفرضية البديلة H_1** : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم الإدارة البيئية على امكانية تدويل المؤسسة الصناعية في شركة اسمنت تبسة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدم أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple Regression كما هو موضح في الجدول أدناه تتمثل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الإنحدار(α)	معامل الإنحدار(β)	معامل الإرتباط (pearson)	معامل التحديد(R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة(F)	مستوى الدلالة(sig)
نظم الادارة البيئية	امكانية تدويل المؤسسة الصناعية	0.913	0.711	0.711	0.506	**8.930**	79.744	0.000

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار البسيط في الجدول وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لأثر لنظم الإدارة البيئية على امكانية تدويل المؤسسة الصناعية في شركة اسمنت تبسة، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (79.744) والدلالة الإحصائية لها (0.00) وبلغت قيمة (T) الجدولية (8.930)، كما يلاحظ من النتائج أن محور نظم الإدارة البيئية يفسر ما نسبته (50.6%) من التباين في تحسين امكانية تدويل ، أي أن ما قيمته (50.6%) من التغيرات في واقع التدويل في شركة اسمنت – تبسة– ناشئ عن التغيير في نظم الإدارة البيئية، وبما أن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أثر لنظم الإدارة البيئية على امكانية تدويل المؤسسة الصناعية في شركة اسمنت تبسة، عند مستوى دلالة معنوية (0.05).وأن هذا يعود إلى أن نظم الإدارة البيئية تؤثر بشكل مباشر على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة.

3- اختبار الفرضيات الفرعية : سيتم اختبار الفرضيات الفرعية وفقا لنتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	ثابت الإنحدار(α)	معامل الإنحدار(β)	معامل الإرتباط (pearson)	معامل التحديد(R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة(F)	مستوى الدلالة(sig)
وضوح السياسة البيئية	واقع التدويل في المؤسسة	0.128	0.524	0.524	0.274	5.427	29.452	0.000
انتشار الوعي البيئي في المؤسسة		0.681	0.696	0.696	0.478	8.561	73.286	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

3-1- الفرضية الفرعية الأولى : يلاحظ من نتائج الجدول وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لوضوح السياسة البيئة على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (29.452) والدلالة الإحصائية لها (0.00) وبلغت قيمة (T) الجدولية (5.427)، كما يلاحظ من النتائج أن وضوح السياسة البيئية يفسر ما نسبته (27.4%) فقط من التباين على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة، إيجابي، وبما أن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة (ت) الجدولية تقبل الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه أي أن ما قيمته (27.4%) من التغيرات التي تطرأ على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة ناشئة عن التغيير في نظم الإدارة البيئية، وشكل معامل الارتباط ما نسبته 52.4% بين متغيري الدراسة وهو معامل :

يوجد دور ذو دلالة إحصائية لوضوح السياسة البيئة على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة، عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

ونلاحظ أن وضوح السياسة البيئة كبعد من أبعاد نظم الإدارة البيئية يؤثر بشكل مباشر على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة.

3-2- الفرضية الفرعية الثانية : يلاحظ من نتائج الجدول وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لمدى انتشار الوعي البيئي في المؤسسة على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (73.28) والدلالة الإحصائية لها (0.00) وبلغت قيمة (T) الجدولية (8.561)، كما يلاحظ من النتائج أن مدى انتشار الوعي البيئي في المؤسسة يفسر ما نسبته (48.4%) فقط من التباين على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة، أي أن ما قيمته (48.4%) من التغيرات التي تطرأ على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة ناشئة عن التغيير في نظم الإدارة البيئية، وشكل معامل الارتباط ما نسبته 69.6% بين متغيري الدراسة وهو معامل إيجابي، وبما أن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من قيمة

(ت) الجدولية تقبل الفرضية البديلة وترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه : يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمدى انتشار الوعي البيئي في المؤسسة على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة، عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

ونلاحظ أن مدى انتشار الوعي البيئي في المؤسسة كبعد من أبعاد نظم الإدارة البيئية يؤثر بشكل مباشر على واقع التدويل في شركة اسمنت تبسة.

المطلب الثالث: نتائج تحليل الاستبيان

بعد ما تم تحليل مدى وضوح السياسة البيئية وواقع التدويل في المؤسسة قيد الدراسة، تم التوصل إلى وجود اثر تبادلي بين نظم الإدارة البيئة و عملية التدويل، وبعد أن تم اختبار الفرضيات لبتي بينت أيضا أي العلاقات معنوية و أيها غير معنوية سيتناول هذا المطلب النتائج التي تم توصل اليها في المطلب السابق من خلال التحليل الوصفي للظاهرة و تتمثل في :

1- تسعى المؤسسة في زيادة الوعي البيئي للعمال من خلال تحسيسهم وتكوينهم في الجوانب البيئية لكي يدركوا الآثار السلبية لنشاطاتهم غير المحافظة على البيئة مما يؤدي الى تقليلهم لهذه الاثار السلبية على البيئة والذي ينعكس بدوره على رضاهم الوظيفي؛

2-أدى تطبيق المؤسسات للإيزو14001 إلى زيادة اهتمامها بالجوانب البيئية لنشاطها و تكوين افرادها للتخفيض من هذه الجوانب البيئية بالإضافة الى حضورهم للملتقيات وللأيام الإعلامية حول البيئة كاليوم العالمي حول النفايات المنظم من طرف مديرية البيئة للولاية بالإضافة الى ابرام عقد الأداء البيئي.

3-تؤدي كفاءة العاملين بتطبيق المؤسسة لنظام الإدارة البيئية إلى زيادة الإنتاجية؛

4-تقوم المؤسسة بإعداد تقارير من اجل تقييم الأداء البيئي للمؤسسة من قبل مكاتب الدراسات البيئية مخولة مستقلة (خارج المؤسسة)، فيكون هذا التقييم بمثابة تقرير بيئي من المؤسسة سواء لغرض الحصول على شهادة الايزو 14001 أو من اجل مساعدتها على الكشف دون نقاط القوة او الضعف في أداءها في الأداء البيئي؛

5-إن المؤسسة تحافظ على البيئة عن طريق اقتناء أحدث الوسائل و التكنولوجيات الصديقة للبيئة، حيث قامت المؤسسة بتجهيز كل اقسام الإنتاج بمصافي ميكانيكية بهدف تقليل الانبعاثات الصناعية الصادرة من المصنع و المؤثرة على صحة السكان القطنيين بالقرب منها؛

6-إن نجاح المؤسسة الصناعية بالأسواق المحلية لا يعني بالضرورة نجاحها بالأسواق الدولية ، لان المتغيرات الخارجية تتغير من دولة لأخرى؛

7-إن امتلاك المؤسسة للموارد و الإمكانيات اللازمة لنجاح عملية انتقالها الى الأسواق الدولية لا يعني بالضرورة نجاحها بهذه المهمة ما لم تتوفر المؤسسة على معايير جودة في منتجاتها و تسييرها ومزاولة أنشطها المتعارف عليها دوليا أو إقليميا؛

8–هناك إمكانية ضعيفة لتدويل المؤسسة نشاطها وذلك لعدم توافق منتجاتها الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية الراجع الى عدم تحصلها على شهادة ايزو تختار 14000 إلى غاية يومنا هذا.

9–تتخذ المؤسسة الصناعية شكلا واحدا لتدويل نشاطها بحيث تختار آلية التصدير كوسيلة لولوج الأسواق الدولية؛

10–عملت شركة اسمنت – تبسة على إدماج جانب تسيير النفايات الصناعية في اطار الاستراتيجية البيئية العامة لها تطبيقا للقانون رقم 01–19 الصادر في 12 ديسمبر 2001، ويتعلق بتسيير و مراقبة و الحد من النفايات، ولهذا فان النفايات المتولدة عن نشاطها إما يعاد معالجتها و إدخالها كمادة أولية في العملية الإنتاجية؛

11–تسعى المؤسسة للحفاظ على المصدر الطبيعي من خلال عدة إجراءات منها استبدال المصفاة الكهربائية بمصفاة ذات أذرع سنة 2011 مما أدى الى الاقتصاد في كمية المياه المستهلكة؛

12–بعد تبني شركة اسمنت – تبسة المسؤولية البيئية من خلال الاستثمار الأخضر الذي قامت به ، حققت بعض المزايا التسويقية، حيث أصبحت تمول كل من الولايات التالية : الوادي– ام البواقي– خنشلة بمادة الاسمنت، أما على الصعيد الدولي فإن الذي يقوم باتخاذ قرارات التصدير فهي المؤسسة الام المتواجدة غي الجزائر فعي لا تتعامل إلا مع الدول الإفريقية كدولة مالي؛

13–تقوم المؤسسة بتقديم تصريح سنوي عن النفايات الخاصة الخطرة و التي يحددها المشرع في المرسوم التنفيذي رقم 05–315 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 المتعلق بكيفية التصريحات بالنفايات الخطيرة و الذي يتم ارسال هذا التصريح إلى المديرية الولائية للبيئة في اجل لا يتجاوز ثلاثة اشهر من نهاية السنة المعتبرة.

المقترحات:

نظرا للنتائج المتوصل اليها، نقد بعض الاقتراحات التالية :

- على المؤسسة العمل للحصول على المواصفة القياسية ISO 14000 بسبب مميزاتها في المحافظة على البيئة و عوائدها الاقتصادية؛
- توفير مصلحة خاصة بالجودة البيئية تعمل على تثمين البيئة، وتوفر خيارات للإنتاج الانظف؛
- التوجه نحو القيام باستثمارات اجنبية مباشرة او غير مباشرة مع اطراف اجنبية في الخارج كوسيلة للتوغل في الأسواق الخارجية؛
- جذب المؤسسات التسويقية العالمية وتهيئة المناخ المناسب للعمل لها و الاشتراك في المعارض و الأسواق الدولية المتخصصة؛
- تكوين كوادر بشرية لديها قدرات مؤهلة للتنافس العالمي من خلال تبني سياسات تعليمية واضحة المعالم قائمة على احدث النظم و المهارات التكنولوجية و الإدارية؛
- يجب وضع استراتيجية تدويل لغرض تطوير المؤسسة لقدرتها التنافسية والانفتاح على الأسواق الدولية.

خلاصة الفصل

تناولنا من خلال هذا الفصل اسقاط بعض الجوانب النظرية المتعلقة بنظم الإدارة البيئية ISO 14000 و إمكانية التدويل على غرار مؤسسة اسمنت – تبسة ، وذلك من خلال إعطاء نظرة حول مجال صناعة الاسمنت في الجزائر الذي اصبح مطالب بتطبيق المعايير البيئية من تقليل الاثار السلبية لهذه الصناعة وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة و ذلك من خلال استقدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة و نتيجتها الإيجابية على المحيط و تعمل المؤسسة على ادراج الاعتبارات البيئية ضمن سياستها الإنتاجية من اجل انتاج منتجات صديقة للبيئة و اعتماد سياسة بيئية و نظم إدارة بيئية فعالة حتى تتمكن من تحقيق النمو المتواصل و النفاذ في الأسواق العالمية.

رغم ذلك فان الدراسة خلصت الى ان هناك انعكاس إيجابي لإجراءات الحد من التلوث في تحقيق عدة مزايا منها : تحقيق الميزة التنافسية، تعزيز إنتاجية فتح المجال لاختراق الأسواق العالمية.
تعمل المؤسسة جاهدة في الحصول على شهادة ISO 14000 من اجل تحقيق أهدافها وغاياتها المستقبلية منها دخول الأسواق الدولية التي تشترط الاعتبارات البيئية.

خاتمة

أدى النمو الكبير في النشاطات الاقتصادية، خاصة منها الصناعية للمؤسسات إلى الاستغلال المفرط لمختلف الموارد في كافة دول العالم، مما نجم عنه حدوث انعكاسات كبيرة على البيئة و تلوثها وتعرض صحة الإنسان للخطر، الشيء الذي استدعى اهتمام المؤسسات الاقتصادية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة التي ترتكز أساسا على النمو الاقتصادي وحماية البيئة و محاكاة الأسواق الدولية في نشاطها.

كما بينت الدراسات البيئية و زيادة الوعي البيئي، مدى أهمية الحرص على حماية البيئة من مخاطر التلوث الناجم عن الاستغلال الواسع لمختلف الموارد الطبيعية، الشيء الذي حتم المؤسسات الصناعية بصفة خاصة، احترام جميع مقاييس النظام البيئي بهدف المواجهة و الحد من جميع الأضرار التي قد تلحق بالبيئة أو الإنسان على حد سواء، كما قد يمنحها هذا تحقيق مزايا تنافسية، وتنويع لمنتجاتها ضمن مقاييس الجودة العالمية مما يسهل عملية تدويلها .

فبالنسبة لمؤسسة محل الدراسة، فإنها تحتل مكانة اقتصادية معتبرة مخلفة بنشاطها الواسع أثار بيئية كبيرة، سعت في تقليلها والحد منها باستعمال تجهيزات و تقنيات حديثة، باستهلاك مخصصات مالية معتبرة لذلك ورغم جهودها المبذولة في محاكاة المعايير البيئية الدولية أو الوطنية، وتمكنها من الحصول على شهادة إيزو 14000 و إيزو 9001 إصدار سنة 2015.

إلا أن هذا لم يمكن المؤسسة من تحقيق منافسة كبيرة من خلال منتجاتها و تشجيع تدويلها دوليا بل اكتفت فقط بالقارة الإفريقية.

1- اختبار الفرضيات : من خلال ما سبق دراسته يتم اختبار الفرضيات كما يلي :

- بالنسبة للفرضية الرئيسية التي جاء فيها " يتجسد دور تطبيق نظم الإدارة البيئية إيزو 14000 في تحفيز عملية تدويل المؤسسة الصناعية".

- هي فرضية صحيحة : فالمنظمة تسعى الى إعطاء البيئة التي تعمل فيها أهمية كبيرة من خلال تطبيق النظم البيئية فيها، مما يمكنها من تدعيم مركزها التنافسي و تميز منتجاتها محليا و دوليا.

- كما ساعد اختبار الفرضيات الفرعية في تأكيد صحة الفرضية الرئيسية كما يلي :

✓ **الفرضية الأولى** جاء فيها : " تعتبر شهادة المطابقة البيئية ISO 14001 اهم مخرجات التطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية".

هي فرضية صحيحة : لأن مواصفة الايزو 14001 هي المواصفة الأشهر عالميا، كما انها تعتبر نتيجة إيجابية و فعالة لتطبيق المؤسسة الصناعية لنظم الإدارة البيئية مما وفر لها إطار عمل جيد، واستدامة نجاحها الاقتصادي مع المحافظة على بيئة نظيفة و آمنة .

- ✓ **الفرضية الثانية** جاء فيها : " اكتساب المؤسسة محل الدراسة لشهادة الإيزو 14000مكنها من المحافظة على بيئتها وصحة موظفيها.

هي فرضية صحيحة :لأن شركة الإسمنت تبسة بتحصلها على شهادة الإيزو 14000 ، أصبحت تنتج منتجات صديقة للبيئة و ذات جودة عالمية مما أثر بالإيجاب على بيئتها و عمالها على حد سواء.

- ✓ **الفرضية الثالثة:** جاء فيها : تمكنت المؤسسة محل الدراسة من تحقيق تدويل نشاطها رغم عالميا".

- **تم نفي هذه الفرضية:** فمؤسسة الإسمنت تبسة سعت لفي كسب منتجاتها المواصفات العالمية والحفاظ على بيئة نظيفة، إلا أن هذا لم يحقق لها تدويلا لنشاطها عالميا إذ اكتفت بالأسواق المحلية وبقارة إفريقيا على وجه الخصوص.

- ✓ **الفرضية الرابعة** جاء فيها : " يساهم تطبيق النظم البيئية دخول المؤسسة الصناعية في الأسواق الخارجية ".

- **هي فرضية صحيحة:** لأنه إذا استطاعت المؤسسة الصناعية تطبيق المواصفات البيئية حافظت على البيئة التي تعمل بها و حسنت صورتها مع عملائها و زبائنها المحليين و الدوليين، واكتسبت ميزة تنافسية من خلال جودة منتجاتها و غزو الأسواق الدولية.

2- نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها من الناحية النظرية و التطبيقية و التساؤلات التي طرحناها وتم الإجابة عليها، يمكن استخلاصها ما يلي :

1-المؤسسة الصناعية تلعب دورا كبيرا في حدوث التلوث البيئي من خلال استغلال الموارد الطبيعية بطريقة فظيعة، الشئ الذي استلزم إعادة النظر في كيفية تحقيق نجاحها في اطار المحافظة على البيئة و حماية الفرد؛

2-قيام المؤسسة بتطبيق النظم البيئية بمختلف مواصفاتها الدولية بمنحها الصورة الحسنة امام عملائها و زبائنها مما يسهل عليها تطبيق إستراتيجية جودة منتجاتها وتسويقها دوليا؛

3-أدى الوعي البيئي و ظهور قضايا الفكر الاقتصادي الحديث من اقتصاد اخضر وتنمية مستدامة و تفاقم المشاكل البيئية الى ضرورة حماية البيئة من التلوث و الحرص على إنتاج منتجات صديقة للبيئة وذات معايير دولية؛

4- تمثل الضغوطات التي تتعرض لها المؤسسة سواء كانت داخلية من عمالها أو خارجية من الحكومة من أهم الحوافز الإيجابية التي تدفع بالمؤسسة إلى تبني و تطبيق مختلف النظم البيئية ؛

5-تمثلت عملية إزالة غبار الاسمنت التي قامت بها المؤسسة، مبادرة جيدة كان لها أثر واضح على مستوى أداء المؤسسة و على منتجاتها و تحقيق الكفاءة و الفعالية في استخدام الطاقة؛

6- رغم الجهود التصحيحية و التقنيات الجديدة التي اعتمدتها مؤسسة اسمنت – تبسة في الحد من التلوث البيئي وكسب منتجاتها المواصفات العالمية للجودة، إلا أنها لم تستطع تدويل نشاطها عالميا بالصورة المطلوبة إذ اكتفت بالأسواق المحلية و بقارة إفريقيا على وجه الخصوص؛

7-إن مؤسسة تحافظ على البيئة من خلال عدة طرق من أهمها استعمال التكنولوجيا الصديقة للبيئة ، حيث أنها تتوفر على تجهيزات تتمثل في مصافي ميكانيكية، و التي ساهمت في تخفيض كمية الغبار المنتشر ؛

8-هناك تأثير متبادل بين البيئة و التدويل لا ينفصلان، فنشاط التدويل له تأثير مباشر على البيئة، كما أن هذه الأخيرة تتأثر بأي شكل من الأشكال التلوث الناتج من العملية الصناعية؛

9-أدت المنافسة إلى اشتراط المعايير البيئية في العديد من الأسواق الخارجية و حتى الداخلية ، تسعى العديد من المؤسسات الصناعية الجزائر إلى تبني نظام الإدارة البيئية ISO14000؛

10-تطبق العديد من المؤسسات الصناعية تشريعات متعددة و صارمة من أجل الحفاظ على البيئة ؛

11-المؤسسات الجزائرية في معظمها حديثة العهد في الأسواق الدولية ، و لا تمتلك مساندة و مرافقة كافية من السلطات الجزائرية (الهيآت الرسمية للدولة الأم) تسمح لها بتجاوز مرحلة التصدير المباشر و الغير مباشر؛

12-المؤسسات الجزائرية التي تعمل حاليا في الأسواق الدولية لا تزال بعيدة جدا عن عملية التدويل (مرحلة تدويل الإنتاج)، و لا تملك في الوقت الراهن إستراتيجية و رؤى تسمح لها بالوصول إلى هذه المرحلة .

3- التوصيات :

في ظل ما تم التوصل إليه من خلال النتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- على المؤسسة الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي السريع و تطبيق فعال و ناجح لإستراتيجيتها التسويقية المحلية و الدولية مراعاة الظروف البيئية التي تعمل فيها و ضرورة تبني جميع المواصفات القياسية للنظم البيئية وتطبيقها بالشكل الذي يسهل عليها تعزيز مكانتها التنافسية وتدويل نشاطها؛

- يجب أن تدرك المؤسسة أهمية إجراء الموازنة بين مختلف المساعي التنموية و الاجتماعية و البيئية لان مشاكل التلوث و الآثار السلبية للبيئة تشكل عائق أمام تحقيق أهداف المؤسسة. ؛

- ضرورة إدراك العمال داخل مؤسسة الاسمنت بقيمة المحافظة على البيئة و إنتاج منتجات نظيفة تعود بالفائدة على المكانة السوقية للمؤسسة و على صحة موظفيها والمجتمع ككل؛

- اتخاذ المؤسسة التدابير اللازمة فيما يخص دراسة سلوك عملائها من خلال تحسين صورتها امامهم و محاولة معرفة احتياجاتهم ورغباتهم و كسب رضاهم؛

- وضع إستراتيجية تسويقية فعالة تتماشى و الظروف الحالية للمؤسسة و مطابقة لمختلف الاعتبارات و المقاييس العالمية للجودة للتمكن من خلالها المؤسسة من غزو الأسواق الدولية واحتلال مكانة مرموقة بين نظيراتها.

4- آفاق الدراسة :

لقد بيّنا في موضوعنا دور النظم البيئية ISO 14000 في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية و إمكانية تدويل نشاطها، كما تبقى الدراسة مفتوحة لمعالجة جوانب أخرى هامة في تحقيق تدويل المؤسسة و ضمان نموها و نجاحها، ومن بين هذه الجوانب التي تستدعي الدراسة في هذا المجال ما يلي :

- وجهة نظر مسيري المؤسسات الصناعية الجزائرية لأهمية تبني ISO 14000 من عدمه في عملية التدويل.
- دور الاستثمارات الأجنبية في تدويل نشاط المؤسسات الصناعية الجزائرية.
- تطبيق النظم البيئية ISO 14000 من طرف المؤسسة الصناعية يكسبها مكانة سوقية كبيرة محليا و دوليا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1-إ. س، تامر عافوجيل، جاري نايت، جون ر، ريزينبر جر، المعاملات التجارية الدولية، ترجمة صائغ عالمية ناشرون توزيع مكتبة لبنان، ط1، لبنان،2014.

2- الخطيب نهى، اقتصاديات البيئة و التنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2000.

3- إيثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، تقويم منتوج تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية 2004، ايزو 14001، دراسة حالة الشركة العامة لصناعة البطاريات، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد السبعون، 2008.

4-جمال الدين زروق، تحري التجارة الخارجية و التشغيل في الدول العربية، (أبوظبي، الامارات)، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 01، 2007.

5- جون هدسون، مارك هوندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله، منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، الرياض، دار المريخ، 1987.

6- حامد محمد صلاح الدين عباس، نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية (إيزو 14000) القاهرة، مصر، 1998.

7- حمد عبد الخالق السيد، السياسات البيئية و التجارة الدولية، ط1 ، الطبعة الثانية، دار الكتاب المنصور ط2، 1994.

8- د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم ايمان محمد زكي، قضايا اقتصادية معاصرة مصر، جامعة الإسكندرية، 2005.

9- رعد حسن الصرف، نظم الإدارة البيئية و الإيزو 14000، دار الرضا، دمشق، 2001.

10- رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، الإنتاج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية (القاهرة، مصر)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات، العدد411، ط2، 2007.

11-رولاند، كالوري وآخرون، المنافسة العالمية وديناميات قوى التفاعل من الممارسة إلى النظرية، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر، القاهرة، 2003.

12- سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، دار اليازوردي، عمان،2007.

13-شوقي جباري، حمزة العوادي، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، العدد 04، 2013.

14- صلاح الدين حسين السيسي ، الإستراتيجيات الحديثة في إدارة الشركات : مقارنة بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2001.

15- صلاح محمود الحجار، الإصلاح البيئي في الوطن العربي (أبعاده، منهاجياته، فوائده)، ط1، دار لفكر العربي، 2007.

16- صلاح محمود الحجار، التوازن البيئي وتحديث الصناعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2003، بالتصرف.

17-عبد الخالق أحمد السيد واحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

18-عبد الخالق أحمد السيد واحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية الإسكندرية،2003.

19-علي عباس، إدارة الاعمال الدولية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007.

20- فرحات غول، التسويق الدولي : مفاهيم واسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية، الجزائر،2002.

21-قاسم نايف عثمان المحياوي، إدارة الجودة في الخدمات : مفاهيم وعمليات و تطبيقات، دار الشروق للنشر، عمان الأردن، سنة النشر لم تذكر.

22- كرايغ ميسلرو توماس فلايف، دليل الجيب إلى الإيزو 14000، ترجمة مركز التعريب و البرمجة، الدار العربية للعلوم بيروت، ط1، 1999.

23- ليلى جاد، وآخرون، دراسة تدويل الشركات المصرية، (القاهرة، مصر)، الإدارة العامة للدراسات التنموية، مركز المعلومات ودعم القرار، مجلس الوزراء، 2006.

24- محمد إبراهيم عبيدات، مبادئ التسويق: مدخل سلوكي، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999.

25- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.

26- محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، ط1، دار وانل، عمان، الأردن، 2002.

27- حمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جو ريحان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات و مراكز المعلومات، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2006.

28- منشور عمليات توجيهي للتقييم البيئي، دليل عمليات البنك الدولي، اكتوبر 1991.

29- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات: ترجمة محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود هلية، الرياض السعودية، دار المريخ، 2007.
30- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2003. دار النشر لم تذكر.

- **تقارير صادرة عن مؤتمرات علمية، ملتقيات، دراسات**

1- أمال بوسمينة، المؤسسات الصغيرة كوسيلة لدعم الصادرات في ظل التطورات الراهنة، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة، واقع وآفاق يومي 13-14 نوفمبر 2012، جامعة العرب بن مهيدي، أم البواقي.
2- بوقطف فوزية، مؤشرات قياس الأداء و الفعالية في المنظمات، الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009.
3- تقرير عن بدايات تطبيق نظام الإدارة البيئية إيزو 14000، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية، لغربي آسيا الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.
4- عبد الصمد نجوى، طلال محمد فضي بطانية، الادارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، المؤتمر العلمي الدولي للأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005.
5-عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الإقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 7- 8 أفريل ، 2000.
6- علي سدي و مراد حطاب،" تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات وفرص التدويل قراءة في بعض المقالات الاكاديمية و المعطيات العلمية "، الملتقى الدولي حول المنافسة و الاستراتيجيات الثنائية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 10 و 11 نوفمبر 2010.
7-محمد زرقون بوحفارواني، نظام الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التميز التنافسي في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير المؤسسات والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز يومي 26-27 نوفمبر 2007، جامعة 08 ماي 45 ، قالمة، الجزائر.
8- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث و التطوي، استعراض عام،(نيويورك، جنيف)، الأمم المتحدة.
9-هيئة الأمم المتحدة، التقرير السنوي، سنة 1998، نيويورك.
10- وصال مفتاح بن سمينة دلال، " فعالية السياسات الاقتصادية في مواجهة المشكلات البيئية "، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة يومي : 06-07 جوان 2006، المركز الجامعي بالمدية.

- **مذكرات ورسائل ماجستير و أطروحات دكتوراه**

1- أحمد عتريس محمد البيومي، الإدارة البيئية للتقنيات الحديثة في مجال الطباعة، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2007.

2- رغد منفي أحمد الدليمي، إدارة الجودة الشاملة للبيئة بإستخدام المواصفة الدولية ISO14000، أطروحة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة بغداد، العراق،2001.

3- سيد فاطمة زهرة، نظام الجودة المتكامل بين دوافع المؤسسة الجزائرية وتحسين الأداء، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلاني اليابس، سيدي بلعباس،2016-2017.

4- طويل آسيا، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة، قطاع البتروكيماويات، دراسة حالة مؤسسة سونطراك- أوبك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط (جامعة الجزائر) 2014/2013.

5-عبد الوهاب محمد عبد الوهاب، المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة القاهرة.

6- كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تخصص ابعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع : نقود ومالية جامعة الجزائر،2009/2008.

7- لطيفة البرني، دور الادارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006-2007.

8-محمود محمد علي محمد عامر، إدارة التكاليف البيئية غير المباشرة بإستخدام منهج التكاليف على أساس النشاط، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المنوفية، ج م ع، 2007.

ثانيا: مراجع بالغة الفرنسية و الإنجليزية

1-Aihie Osaren khoe.

2-Cavusgil,1980 , Network Model Johanson et Mattsson,1988,1992.

3-Christian Tahon, Evaluation des performances des systémes de production, la voisier, Paris.

4-Commission européenne, l'internationalisation des P.M.E, Observation des P.M.E 2003.

5-Cornne Pasco-Bercho, Marketing internationnal, 2éme éd, CFEI, Group cofac, dunod, Paris.

6-David Putnom, ISO 14031, Environnemental performance évaluation, confederation of Sep 2002.

7-Eddy BOURAING et Alii, Mise en place d'un système de management environnemental, Fondation, universitaire luxembourgeoise,Décembre 2000.

8-Frédéric Leory, les strategies de l'entreprise, 2èmeedition, Dunod, Paris, France,2004.

9-Hamid Etemad Richard wright,Globalization and entrepreneurship : policy and strategy perspectives,(Cheltenham,OK,Ed ward elgar publishing),2003.

10- ISO 14001 : 2004, Systèmes de management environnemental.

11-ISO 14004, Environnemental management systèms, général guideline on pronciples, systèms and supporting Techniques ,1996.

12-Jan johansaon.jan , Erik vahlne, The Upp sa la internationalization process model revisited : from Liabity of foreignness to liabity of outsidership, journal of international Business studies 40, Academy of International Business, Macmillan publishers Ltd, 21 May 2009, United Kingdom.

13- Shaltegger, P.D.S Tefan et Burritt Roger, Contemporary environnentalAccounting : Issues, concepts and pratic, magazine of corporale social responsability and environnemental management, Vol (09), Issues (01), USA, march 2002.

14- The Innovation – Related Internationalization,Czinkota,1982, Reid,1981, Bilkeyardtesar, 1977.

15- Tony Zohari, the Upp sala : Internationalization model and its limitation in the newera, consulted ou the web site : http:// www.digit pro.co.uk/the Upp sa la Internationalization model and its limitation in the new era

16- Uppsala, Wiedershein ,Johanson 1975,A18.

17- Viet Havu, Un concept de performance des cabinet d'audit légal : Approche stabeholder, Programme doctoral ESSECIRC, Université Paris 12.

ثالثا : مواقع إلكترونية Cites Webs

1- British Standard 7750 : http://w.w.w, quality.co.uk/bs7750,htm, le 21/03/2019 15 :44 – Eco Management and Audit.

2- http://w.w.w, Pathway, cu.edu.eg/sut page/…/ Hea- Archapter 2.pdf, 20/ 03/2019.

3- http://w.w.w, Stclements.edu/grad/gradbdul, 20/03/2019.

4- http://w.w.w,Uupan1.org/intrdoc/groups/puplic/public/documents/…/unpan 024865.pdf, 21/03/2019.

5- http://www.palmoon.net / 7/ topic.ntm/20/04/2019,28023

6- Nicholas P, Cheremisinoff. Uotasem B.Haddadin, op, cit.

7- Orange.tv/ Qualite.air/02 po plants Htm http// Trebla mountain.pagesperso,05/04/2019.

8- Scheme,http : // ec.europa.eu / environnement / emas lindex – en.htm 21/03/2019.

9- Word Business Council for sustainable development, sur le site, Eco effecciency www.wbcsd. org, Visité le 21/03/2019.

10- www, Kipedya.org.

11- www.Annaba.org/nba b3/ abadiqtisadia.htn, 20/04/2019.

12- www.guidespss.com.

رابعا : القوانين و المراسيم التنفيذية

1- القانون رقم **01-19** الصادر في 12 ديسمبر 2001، ويتعلق بتسيير و مراقبة و الحد من النفايات

2- المرسوم التنفيذي رقم **05-**240 المؤرخ في 28 جوان 2005، المتعلق بكيفية تعيين مندوب للبيئة.

3- المرسوم التنفيذي رقم **05-315** المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 المتعلق بكيفية التصريحات بالنفايات الخطيرة

الملاحق

الملحق رقم (01) :

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الإستبيـــــــان

السلام عليكم تحية طيبة وبعد :

الاستبيان الذي أمامكم يتضمن مجموعة من الاسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة بصدد تحضير رسالة الماستر في التسيير حول : " نظم الادارة البيئية ايزو 14000 و امكانية تدويل المؤسسة الصناعية "

و تهدف هذه الدراسة الى ايجاد التأثير التبادلي بين كل من نظم الادارة البيئية و عملية تدويل المؤسسة الصناعية .

الرجاء منكم سيدي الاجابة على كل الفقرات بموضوعية ، فالتعبير عن رأيكم موضوع ثقة كبرى لدينا ، و سوف يحاط بالسرية التامة ، فكلما كانت اجابتكم دقيقة كلما كان طريق الوصول الى النتائج المرغوبة سهلا ، و نشكركم مسبقا على حسن تعاونكم .

إعداد الطالبتين :

- نابلي خليصة
- بن حدة عفاف

الأساذ المشرف

فارس طارق

السنة الجامعية : 2019/2018

- **المحور الأول : البيانات الشخصية**

الرجاء وضع إشارة (x) في المربع المناسب لإختيارك .

1- **الجنس :** ذكر.....☐. أنثى.☐.

2- **العمر :**

- أقل من 30 سنة .....☐
- من 30 الى 40 سنة.....☐
- من 41 الى 50 سنة ....☐
- أكبر من 51 سنة .....☐

3- المستوى التعليمي .

- ثانوي.....☐..
- تقني سامي☐....
- ليسانس...☐...
- دراسات ع☐...

4- **الوظيفة** :.....

5- سنوات الخبرة :

- 05 سنوات أو أقل....☐...
- من05 الى 10 سنوات☐...
- 15 سنة أو أقل .....☐...
- أكثر من 15 سنة.....☐...

- **المحور الثاني : مدى وضوح السياسة البيئية**

يرجى وضع إشارة (x)ّأمام المربع الذي ينطبق مع اختياركم .

الرقم	العبـــــــــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	السياسة البيئية واضحة لجميع الموظفين في المؤسسة.					
02	تهتم المؤسسة باقتناء أحدث الوسائل و تبني أحدث التكنولوجيات للحد من التلوث.					
03	تعد عمليات التشجير و الاعتناء بالمساحات الخضراء جزءا من السياسة البيئية في المؤسسة					
04	توجد لدى المؤسسة جهة محددة تعنى بالإدارة البيئية					
05	توجد لدى المؤسسة برامج تدريب و تطوير في مجال الادارة البيئية لصالح الموظفين					

- **المحور الثالث : مدى انتشار الوعي البيئي في المؤسسة .**

الرقم	العبـــــــــــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
06	يعي الموظفون مخاطر التلوث البيئي في المؤسسة و يبلغون الادارة به في الوقت المطلوب.					
07	تقوم ادارة المؤسسة بتنظيم أو المشاركة في أيام دراسية و ملتقيات لنشر الوعي البيئي .					
08	تقوم إدارة المؤسسة بتوفير بيئة عمل نظيفة تحقق السلامة و خالية من التلوث .					
09	يدرك الموظفون مفاهيم المسؤولية البيئية و الاستدامة .					
10	يتقن موظفو المؤسسة أساليب الإنتاج الأنظف و كيفيات الحد من التلوث في إطار عملهم .					

- **المحور الرابع : واقع التدويل في مؤسسة**

الرقم	العبـــــــــــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
11	المؤسسة تمتلك موارد و امكانيات اللازمة للعمل دوليا					
12	التصدير يمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التعامل دوليا					
13	تحقيق العوائد و الارباح هو الهدف الاساسي الذي تسعى المؤسسة الى تحقيقه من خلال دخول الدولية					
14	يتم من خلال الاتفاقيات التعاقدية نقل المعرفة و التكنولوجيا دون ارتباطات مالية					
15	تواجه عملية الدخول للسوق الدولية عدة مخاطر و معوقات مرتبطة بالمنافسة					
16	اكتساب المؤسسة لمعايير البيئية عالمية أو اقليمية يمكن ان يكسبها ميزة تنافسية تتميز بها عن منافسيها					
17	الصورة الجيدة للمؤسسة في المجتمع الذي تعيش فيه تساعد على دخولها السوق الدولي					

ملحق رقم (02)

1- البيانات الشخصية :

- **الجنس**

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	78	97.5	97.5	97.5
	أنثى	2	2.5	2.5	100.0
	Total	80	100.0	100.0	

- **العمر**

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من30 سنة	12	15.0	15.0	15.0
	من 30 إلى 40 سنة	34	42.5	42.5	57.5
	من 41 إلى 50 سنة	23	28.8	28.8	86.3
	اكبر من 51 سنة	11	13.8	13.8	100.0
	Total	80	100.0	100.0	

- **المستوى_التعليمي**

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	11	13.8	13.8	13.8
	تقني سامي	15	18.8	18.8	32.5
	ليسانس	31	38.8	38.8	71.3
	دراسات عليا	23	28.8	28.8	100.0
	Total	80	100.0	100.0	

- **الوظيفة**

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إطار سامي	1	1.3	1.3	1.3
	إطار	50	62.5	62.5	63.8
	عون تنفيذ	29	36.3	36.3	100.0
	Total	80	100.0	100.0	

- **سنوات_الخبرة**

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل أو سنوات 05	4	5.0	5.0	5.0
	سنوات 10 إلى 05 من	32	40.0	40.0	45.0
	أقل أو سنة 15	21	26.3	26.3	71.3
	سنة 15 من أكثر	23	28.8	28.8	100.0
	Total	80	100.0	100.0	

ملحق رقم (03) :

- **الفاكرونباخ الإجمالي :**

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100.0
	Exclus[a]	0	.0
	Total	50	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.781	42

- **الفاكرونباخ نظم الإدارة البيئية :**

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	80	100.0
	Exclus[a]	0	.0
	Total	80	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.724	10

- **الفاكرونباخ واقع التدويل في المؤسسة**

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	79	98.8
	Exclus[a]	1	1.3
	Total	80	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.790	7

ملحق رقم (04) :

المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاستبيان

- **نظم الإدارة البيئية**

Statistiques descriptives				
	N	Moyenne	Ecart type	
السياسة البيئية واضحة لجميع الموظفين في المؤسسة.	80	3.52	1.055	4
تهتم المؤسسة باقتناء أحدث الوسائل و تبني أحدث التكنولوجيات للحد من التلوث.	80	3.79	.924	1
تعد عمليات التشجير و الاعتناء بالمساحات الخضراء جزاءا من السياسة البيئية في المؤسسة	80	3.40	.851	7
توجد لدى المؤسسة جهة محددة تعنى بالإدارة البيئية	80	3.49	.994	5
توجد لدى المؤسسة برامج تدريب و تطوير في مجال الادارة البيئية لصالح الموظفين	80	2.99	1.119	10
يعي الموظفون مخاطر التلوث البيئي في المؤسسة و يبلغون الادارة به في الوقت المطلوب.	80	3.09	1.224	9
تقوم ادارة المؤسسة بتنظيم أو المشاركة في أيام دراسية و ملتقيات لنشر الوعي البيئي.	80	3.54	1.113	3
تقوم إدارة المؤسسة بتوفير بيئة عمل نظيفة تحقق السلامة و خالية من التلوث .	80	3.46	1.030	6
يدرك الموظفون مفاهيم المسؤولية البيئية و الاستدامة.	80	3.30	1.277	8
يتقن موظفو المؤسسة أساليب الإنتاج الأنظف و كيفيات الحد من التلوث في إطار عملهم.	80	3.57	1.209	2
N valide (listwise)	80			

ملحق رقم (05) :

- **واقع التدويل في المؤسسة**

Statistiques descriptives				
	N	Moyenne	Ecart type	
المؤسسة تمتلك موارد و امكانيات اللازمة للعمل دوليا	80	3.44	1.241	4
التصدير يمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التعامل دوليا	80	3.63	1.048	2
تحقيق العوائد و الارباح هو الهدف الاساسي الذي تسعى المؤسسة الى تحقيقه من خلال دخول الدولية	80	3.25	1.258	7
يتم من خلال الاتفاقيات التعاقدية نقل المعرفة و التكنولوجيا دون ارتباطات مالية	80	3.68	1.077	1
تواجه عملية الدخول للسوق الدولية عدة مخاطر و معوقات مرتبطة بالمنافسة	80	3.45	1.101	3
اكتساب المؤسسة لمعايير البيئية عالمية أو اقليمية يمكن ان يكسبها ميزة تنافسية تتميز بها عن منافسيها	79	3.42	1.008	5
الصورة الجيدة للمؤسسة في المجتمع الذي تعيش فيه تساعد على دخولها السوق الدولي	80	3.32	1.077	6
N valide (listwise)	79			

ملحق رقم (06) :

اجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية الكلي ومحاور الاسبيان

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
إجمالي	80	3.4315	.60205
البيئية_الإدارة_نظم	80	3.4150	.58290
واقع التدويل في المؤسسة	80	3.4563	.74859
N valide (listwise)	80		

- **التوزيع الطبيعي**

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		إجمالي	نظم_الإدارة_البيئية	واقع التدويل في المؤسسة
N		80	80	80
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3.4315	3.4150	3.4562
	Ecart-type	.60205	.58290	.74859
Différences les plus extrêmes	Absolue	.115	.100	.135
	Positive	.051	.062	.072
	Négative	-.115-	-.100-	-.135-
Z de Kolmogorov-Smirnov		1.025	.895	1.206
Signification asymptotique (bilatérale)		.244	.400	.109

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

ملحق رقم (07) :

نتائج اختبار الفرضيات

– الفرضية الرئيسية

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	نظم_الإدارة_البيئية[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : واقع_التدويل_في_المؤسسة
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.711[a]	.506	.499	.52976	.506	79.744	1	78	.000

a. Valeurs prédites : (constantes), نظم_الإدارة_البيئية

ANOVA[a]

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.338	.354		.954	.343
	نظم_الإدارة_البيئية	.913	.102	.711	8.930	.000

a. Variable dépendante : واقع_التدويل_في_المؤسسة
b. Valeurs prédites : (constantes), نظم_الإدارة_البيئية

الفرضيات الفرعية

ف1

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	السياسة_البيئية[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : واقع_التدويل_في_المؤسسة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.524[a]	.274	.265	.64187	.274	29.452	1	78	.000

a. Valeurs prédites : (constantes), السياسة_البيئية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	12.134	1	12.134	29.452	.000[b]
	Résidu	32.136	78	.412		
	Total	44.270	79			

a. Variable dépendante : واقع_التدويل_في_المؤسسة
b. Valeurs prédites : (constantes), السياسة_البيئية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.075	.445		2.418	.018
	السياسة_البيئية	.693	.128	.524	5.427	.000

a. Variable dépendante : واقع_التدويل_في_المؤسسة

ف2

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	الوعي_البيئي[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : واقع_التدويل_في_المؤسسة
b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.696[a]	.484	.478	.54095	.484	73.286	1	78	.000

a. Valeurs prédites : (constantes), الوعي_البيئي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	21.445	1	21.445	73.286	.000[b]
	Résidu	22.825	78	.293		
	Total	44.270	79			

a. Variable dépendante : واقع_التدويل_في_المؤسسة
b. Valeurs prédites : (constantes), الوعي_البيئي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.147	.276		4.148	.000
	الوعي_البيئي	.681	.080	.696	8.561	.000

a. Variable dépendante : واقع_التدويل _في_المؤسسة

ملحق رقم (08)

المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
GROUPE INDUSTRIEL DES CIMENTS D'ALGERIE
SOCIETE DES CIMENTS DE TEBESSA « S.C.T. »
S.P.A. au capital social de : 2 700 000 000 D A : ش.ذ.أ. – رأس مالها الاجتماعي
N° Identification Fiscale : 099812058209320 - N° Article d'Imposition : 12 200 101 077 - N° Registre de Commerce : 98 B05 82 093 12/00

Politique Qualité, Sécurité et Environnement

La prise en compte des conséquences liées à la qualité, à l'environnement et à la sécurité de notre activité relative à la production du ciment, BPE et des granulats est une préoccupation qui devient aujourd'hui une exigence légale et réglementaire.

La Société des ciments de Tébessa (SCT) est dans l'optique d'adhérer totalement le Système de Management Intégré (SMI) comme partie prenante dans la réalisation de ses activités. De ce fait, elle exerce sa responsabilité en matière de protection de l'environnement et la réduction autant que possible de l'impact de ses activités sur l'environnement, la santé et la sécurité de son personnel et celle des partenaires économiques et les riverains. Ainsi, « produire propre » est une obligation à réaliser mieux afin de subvenir en permanence à la satisfaction de nos clients. De ce fait la SCT s'engage :

- A se conformer aux exigences légales applicables et aux autres exigences;
- A satisfaire les clients ;
- A l'amélioration continue en matière de qualité, de prévention de la pollution et de la santé et sécurité : Référentiels : ISO9001/2015, ISO 14001/2015 et OHSAS18001/2007
- Préservation de la marque TEDJ conformément aux exigences (IANOR) ;
- Le développement des compétences par la formation continue afin d'améliorer les capacités du personnel de l'entreprise ;
- A l'élaboration des objectifs réalisables en matière de:
  - Gestion des déchets ;
  - Utilisation rationnelle des ressources naturelles ;
  - Prise en charge des aspects environnementaux significatifs générés par nos activités ;
  - Suppression des sources d'accidents au travail ;
  - Elimination des non-conformités en faisant évoluer le SMI
  - Généraliser la certification de la marque TEDJ pour l'ensemble des produits de la SCT ;
  - Développement de l'activité Béton Prêt à l'emploi (BPE) ;
  - Développement de l'activité de production et commercialisation des granulats ;

En tant que PDG de l'entreprise, Je m'engage à mettre en place les moyens humains et matériels nécessaires pour l'atteinte des objectifs tracés et de revoir et adapter notre politique et nos objectifs aux évolutions internes et externes.

Je compte sur l'implication de tous pour être les acteurs au quotidien de l'amélioration de nos performances par la mise en œuvre de système de management intégré.

Tébessa le : 04/11/2018

Président Directeur Général
BENHAFID DJAMEL

Le Président Directeur Général
BENHAFID Djamel

Siège Social : Rue BELKACEMI Yousef BP 83 RP 12000-Tébessa -Algérie : Zone Industrielle Route
Tél : 213(0)37 59 27 98 – Fax : 213(0)37 59 25 84 -Email : sct.tebessa@gmail.com

ملحق رقم (09) :

IANOR

www.ianor.dz

شهادة

N° du certificat: 01/2006 — شهادة رقم : 2006/01

Date de délivrance: 17/10/2018 — تاريخ الإصدار : 2018/10/17

Date d'expiration: 16/10/2021 — تاريخ نهاية الصلاحية : 2021/10/16

سلّمت من قبل المدير العام للمعهد الجزائري للتقييس. ووفقا لقرار منح استخدام علامة المطابقة للمواصفات الجزائرية "تاج" لـ :

Délivré par le Directeur Général de l'Institut Algérien de Normalisation, conformément à la décision d'octroi de l'usage de la marque de conformité aux Normes Algériennes << TEDJ >>, à:

Societe des Ciment Tébessa
Production et commercialisation des ciments
Rue BELKACEMI Youcef Tébessa
Algerie

شركة الاسمنت تبسة
إنتاج وتسويق الأسمنت
شارع بلقاسمي يوسف تبسة الجزائر

Pour les produits suivants: — للمنتجات التالية:

Ciment Portland — NA 442 : 2013 — الاسمنت بورتلاند

CEM II / A-P 42.5 N
CEM II / A-M (L-P) 42.5 N
CEM II / A-L 42.5 N

IANOR 1 Institut Algérien de Normalisation

المدير العام
Directeur Général
D. HALES

17 OCT 2018

05 & 07 Rue Abou Hamou Moussa BP144 RP Alger
Tel: 021 78 21 35 / 78 21 76 Fax: 021 78 21 81

ملحق رقم (10)

Annexe N°02

CERTIFICATION

N° QUAL/2001/16869a

SOCIETE DES CIMENTS DE TEBESSA

FABRICATION ET VENTE DE CIMENT.

MANUFACTURING AND SALES OF CEMENT.

صنع و بيع الإسمنت .

Rue Belkacem Youcef BP 83 RP 12000 TEBESSA ALGERIE

AFAQ-ASCERT INTERNATIONAL certifies that all the arrangements covering the above-mentioned activities and locations established to meet the requirements of the international standard.
AFAQ ASCERT INTERNATIONAL certifie que pour les activités et les sites référencés ci-dessus toutes les dispositions prises ont permis de répondre aux exigences requises par la norme internationale

ISO 9001 : 2000

have been examined and found conform.
ont été examinées et jugées conformes.

2004-01-27

2007-01-26

On behalf of AAI
Le Représentant de AAI
F. de LAUZON

Chief Executive Officer of AAI SA
Le président du Directoire de AAI SA
JF. SORRO

On Behalf of the firm
Le Représentant de l'Entreprise
A. MOKADEM

الملحق رقم (11) :

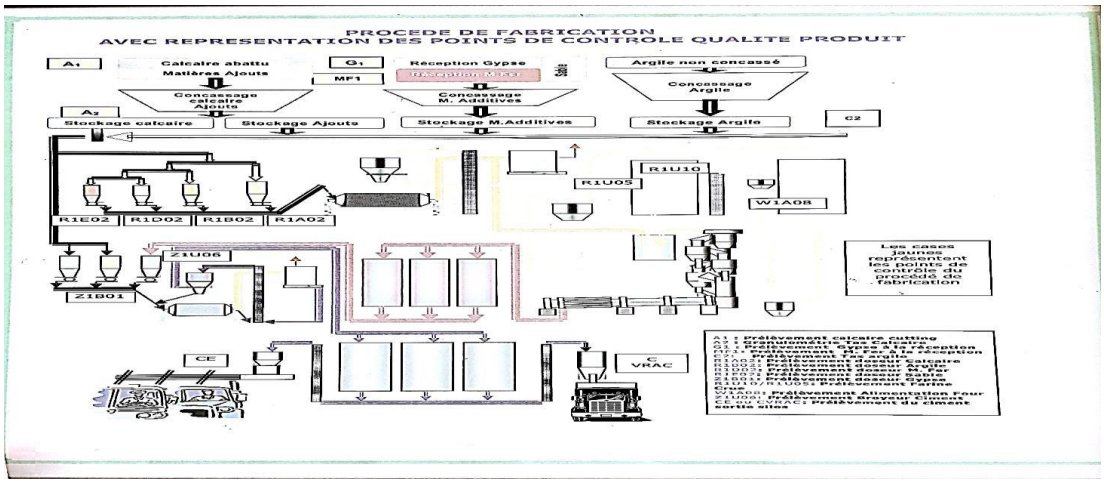

Centrale à béton